: الوافية شرح الكافية لابن الحاجب

ب : ابن شرف شاه

149) ورقة)

969هـ

مكتبة مفاتي استنبول رقم (443)

استنبول ـ تركيا

سخة تامة ـ ذهبية ـ ضمن مجموع

هذا الكتاب شرح جامي

هذا هو كتاب ... وقف

الوافية شرح الكافية

الوافية في شرح الكافية

تملكه اسماعيل ...

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على نعمه جلاله حمداً يعرف بمطالعة جماله واشكره لجزيل نواله
شكر معتقد لمعاده ومآله واجله باشرف اسمائه وصفات
كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على
سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين
به لادراك مطالبه فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية
في النحو اولاً مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته
ثانياً مقتصراً على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى
تحليل تركيباته الا نادراً مع ذكر علل كثيرة وجعلته لرسم
خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء
رأي مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين
يحيى بن المخدوم المعظم ملك ملك الامراء والاكابر صاحب
السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم
بن بغروش بيلكا ملكن الحسني اعز الله انصارهما وضاعف
اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور
في هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه
وافياً بحل الفاظه وشرح معانيه موصلاً لطالبيه الى مقاصده وبتوفيق
الله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد

مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا
والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد
وهو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله
لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل قوله فلفظ احتراز
عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب   وضع لمعنى احتراز عن
المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع   مفرد احتراز به عن المر
كبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ
كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد وضرب وقد لان المراد
بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره
ولقائل ان يقول انه يشكل الحد بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر
موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم
ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل هي موضوعة لمفهوم صادق
على مثل قولنا زيد قائم وهو مركب من نعم ان يحتمل الصدق والكذب
وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول
سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه مركب لانه لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه وان كان مركبا باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه فزيد
قائم مركب من جهة ... ان يكون الشيء الواحد مفردا ومركبا باعتبارين

ولقائل

ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فانها فيما يرد
على تجوزه المعنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء
الاخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه
ولا نسلم ان قائمة على معنى فضلا من ان يدل على جزء معنى قائمة غايتها
في الباب انه موافق في اللفظ لتمام الذي هو دال على معنى والذي يدل
على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث
فيها وهو محال وهي اسم وفعل وحرف انما انحصرت الكلمة في هذه
الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل
فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال ولا تقترن فان اقترنت
فهي الفعل فان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا تدل
على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من
ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء
والابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما لا بد من ذكر البصرة او

او الكوفة [illegible] وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال
معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه
النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذلك الا انه [illegible]
في جعل الجنس صفة للشيء فلزم مع ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على
معناه (ص) وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في
الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل
والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنس اليها بايراد الفصول المميزة
لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصول فيكون حدها معلوما لان الحد [illegible] معرفة المحدود من معرفة الجنس والفصل
[illegible] الجنس بالفصل (ص) الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وقوله ما تضمن كلمتين
كالجنس يشمل غلام زيد وحفة مشرفة قال بالاسناد وخرج عنه مثل غلام
زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد ولان
المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت
عليها نحو قام زيد و[illegible] المخاطب ومثل اكرم ومثل كلام مركب من

لانه لو قال ما تركب لزم ان يكون الامام [illegible] خارجا عن التعريف

من كلمتين كما انه واحد لفظا ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب ليشمل
نحو ما كان مركبا من كلمتين ملفوظتين نحو قام زيد وما كان مركبا من
كلمتين احدهما غير ملفوظة نحو قم واقعد واكرم ولا يشكل بمثل قائم ابوه في
قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه
اسناد [illegible] المذكور لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه (ص) ولا يتأتى ذلك الا
من اسمين او من فعل واسم اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين
نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يكن الا من هذين
القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة
انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين
والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل
وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما
المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد
على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد
نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق
النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من

قال قيل ذكر موضوع للبعيد والاسناد قريب كيف يشار اليه قلت الاسناد من المعقولات وهو امر

المركب العقلي
اسم اسم ده فعل فعل
حرف حرف ده اسم فعل
فعل حرف ده اسم حرف

او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال
معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه
النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذلك الا انه انما جئ به للتوصل
في جعل الجنس صفة للشيء فلزم منه ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على
معناه (قوله) وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في
الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل و
والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة
لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل
مع تقييد الجنس بالفصل (قوله) الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين
شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام
زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس باسناد لان
المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لتفيد المخاطب فائدة يصح السكوت
عليها نحو قام زيد واكرم امرا للمخاطب ومثل اكرم ومثل كلام مركب اكثر من

من كلمتين كما له واحد مثلا ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب ليشمل
على ما كان مركبا من كلمتين ملفوظتين نحو قام زيد وما كان مركبا من
كلمتين احدهما غير ملفوظة نحو قم واقعد واكرم ولا يشكل بمثل قائم ابوه في
قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه
اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه (قوله) ولا يتأتى ذلك الا
من اسمين او من فعل واسم اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين
نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين
القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة
انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين
والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل
وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما
المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد
على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد
نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق
النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من

اسمين لجواز وقوع الاسم مسندًا ومسندًا اليه وثانيًا المركب من اسم وفعل
لجواز وقوع الفعل مسندًا والاسم مسندًا اليه وهما غير موجودين في البواقي
لانتفاء كليهما او واحد منهما اما المركب من الفعلين فلانتفاء المسند
اليه وثالثًا المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند و
المسند اليه واما المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند
اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما المركب من الفعل والحرف
فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندًا والحرف لا يقع مسندًا ولا مسندًا
اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فقوله ما دل على معنى يتناول للاسم والفعل والحرف وقوله
في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج
الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان
فقط نحو اليوم والامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو
الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا
ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان معين
نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال لكن دلالته عليه

ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على
السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان نعرف ايضا ان المراد من الاقتران
وعدم الاقتران انما هو بحسب اصل الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول
في قولنا زيد ضارب عمرا غدا او مضروب امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع
وانما هو بحسب العارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بمضارع المشترك بين
الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بازمان المعين انما هو بسبب العارض
لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل له التباس عند السامع
وللقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض
بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق
المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب
لكونها دالا على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم
لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال انما قسمت الكلمة الى
الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت
على معنى الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا سقط كل واحد
من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد

مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب
ليست بكلمة لانها ليست بلفظ ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد
الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين كالمضارع مثلا واياما كان
لان ينتقض حد الاسم والفعل اما اذا اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون
الذي اقترن به غير ذلك المعين كالمضارع اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد
غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا
اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون
الحد جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير
معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقائل ان
يعود ويقول لا جائز ان يراد به واحد من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين
لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه
ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان
المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها
وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم تقيده ولم يلزم ذكر
حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار
لان ذكره ههنا بالمطابقة ومما بالالتزام ود ومن خواصه اي اعلم الخواص جـ

دخول اللام والجر والتنوين والاضافة والاسناد اليه

جـ خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه
واعلم ايضا ان معرفة الاسم قد يكون بالحد وقد يكون بالخاصة والفرق
بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود
مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق
المحدود صدق الحد بمعنى ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة ومعنى
انها كلما وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها
اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم
صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها
كالضمائر وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد
ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم
لان من للتبعيض لان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا
وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة احدها دخول

لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى
التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثاني دخول
الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناءً على ان كله من نحو الفعل لا يدخل
عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما سيجيء وانما
قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على
سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه نظر
لان المراد بقام ههنا لفظ قام فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال
دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل خفض المضاف اليه والثالث
التنوين والمراد من التنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين
المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن
وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
الترنم اما التنوين التمكن فلكونه دليلا على المكنية الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية
ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه
انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه
فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة فلا يحتاج فيه الى الفارق بين كونه معرفة وكونه نكرة

كونه نكرة ومنه اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت سكوتا
ما اي وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة
ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ
اي في يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف
اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف المضاف اليه
حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا من المضاف اليه
واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات وعرفات لانه ما
الحق بابه سماعا فانه يدخل على الجمع المؤنث السالم فانه مقابل وعوض عن
النون التي في مسلمين على ما في دراية ولما لم يجمع الفعل لم يدخل
تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل
يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية فاثنان
احدهما الاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص بالاسم ولم يدخل
الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان
يكون الشيء مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والثاني
الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر لا بلفظه حرف الجر وانما لم يضف

مهذا

الفعل الى شئ لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف
والتخصيص لانهما زائدان على الكلمة والفعل للتعريف او للتخصيص لا يحتاج الى هذا الاثر
لافادته بدونه كما ذكرنا ولا يجوز اضافته للتخفيف والتخصيص ولا يجوز اضافته
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا
يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يوضف للتخفيف اما قيدنا
الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا وهو
معرب ومبني اى الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب
وان لم يختلف فهو المبني فهو المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كا
عدد واسماء حروف التهجي وتتوقف مثل
للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في نحو قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل
خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل لحاجته في بابه والمراد
ا ن مبني الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحرف واعلم ان المعرب

المعرب لئلا يكون معها شرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب
التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء
المانع وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض بقوله لم يشبه مبني
الاصل والقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه
ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على
انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم فلا يتوجه
الاشكال واعلم ان في قوله المعرب المركب تسامحا لان المركب
حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اى المعرب
الذي مركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فان الغلام مركب مع زيد
لم يشبه مبني الاصل مع ذلك ليس بمعرب لعدم التركيب الاسنادي
فيه والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة
الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل

الماضي والامر المخاطب في تحقق التركيبين ولا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابهًا
للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان
هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى
المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير
المخاطب الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه فهو ليس بمبني الاصل
على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم
انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو
مشابه للكاف الذي في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف
الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء
وهذا الكاف مشابه للكاف الذي هو حرف لا يقال لا نسلم ان الكاف
المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير الشبهين لانا نقول الكاف
ههنا لا تشبه الكاف التي في ادعوك في الافراد والخطاب و
التعريف وفي وقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في
ذلك واياك في الافراد والخطاب والتعريف وان لم يشبه في وقوعه
موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف التي في ذلك واياك في

في الافراد والتعريف والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء
فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداءً بني المنادى لكونه
مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان جيدًا ولم
يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب و
وخاصته ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى
اصله فتي ورأيت فتى اصله فتيا ومررت بفتى اصله فتي
قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار فتى في الاحوال الثلث وانما قال ان يختلف آخره لانه
لو قال ان يختلف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو
اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرؤ وابنم
ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب
في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ من الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ

عن المعرب وانما قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر
لا لاختلاف العامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من
من ابيك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب
وانما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا لانه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم اخفى من المعرب فلو
عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب
عنه نصرة للنحاة [illegible] بان يقال لا انسلم ان الغرض من تعريف المعرب
ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب
بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع
الاسماء ~~والافعال~~ يطلق بعد ان عرف باحد نوعيه يختلف آخره باختلاف
العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب
قوله والاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب هو الذي يحصل اختلاف
آخر المعرب اي بسبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة
او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء اعلم

اعلم ان المراد بالسبب هاهنا السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب
فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف
فلا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل
واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب
العامل لحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن [illegible] موجب
لاختلاف آخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه متعلق بما اختلف في قوله ما اختلف آخره به
اعلم ان وضع الاعراب في الاسماء وبيانه لما كان في الاسماء معان مختلفة
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني
بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن
زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد
ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من
اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشيء
اذا تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع اعراب
الاسم رفع ونصب وجر انما لم يذكر الجزم مع انه من انواع

الاعراب فلما ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله اي
قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية انما قال الرفع علم
الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل وحده لوجوده
في غيره كالمبتدا وغيره بل علم للفاعل والمشبهة به اي الفاعل
كالمبتدا والخبر واسم كان وما وغيرها وكذا لم يقل النصب علم المفعول
وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علما للاضافة ولم يوجد في غيرها
بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله الجر علم الاضافة اي علم المضاف
اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي اي العامل ما به يحصل المعنى
المقتضي للاعراب يعني ان العامل هو سبب المقتضي للاعراب فالعامل
شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى
المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي كالعمدات وتقومت بقام
وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عاملها ليس بسبب
المقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف
اعلم انه ذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان
اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف من الحروف فان كان الحروف

بالحروف فلعلة ... فان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه
بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة ولما
كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو والنصب بالالف والجر
بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف
ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب
مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان
بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاعراب
الى اقسام لكل قسم منها يتميز كل نوع واحد من الاعراب فقال
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع
بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو
جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال
واعرابها جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما
لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه
لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان اعرابه
بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول

نحو العينان نظرا الى العين في الصحيحة ان تقول رفعه الضمة واعرابه
بالضمة رفعا وتقاتل ان تقول ذكر الجزء ههنا غير جائز لان المراد
اما مقابل المثنى او المجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى
الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة
بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا الى الثاني لان مثل غلام زيد
غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول
لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج الى اخراجها
قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فاعلم
انه لا يوجد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم
بالضمة والكسرة اى رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة
فنصبه غير جار على الاصل لان الجمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر
ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما في مسلمين ههنا كذلك لئلا يلزم
الفرع زيادة مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفع غير
المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما في نحو اعلم انه يشكل بمثل
مسلمات قوله فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف
كما ذكره في بعض كتبه ويمكن الجواب بان حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا او تقديرا

وانما لم يكن مفتوحها لخفة الفتحة قوله اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك
اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان
اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما
اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء
المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءني ابي ورايت
ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو
مكبرة لانه لو كان مصغرة كان اعرابها بالحركات فتقول نحو جاءني
اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع جار على خلاف
الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعلت اعرابها بالحروف
لانه لما كان ذو وفوه حرف تعليل ان يكون اعرابها من غيرها لو كانت
بان يحصل نقل حركة الى ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله
ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل
الواو الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل
نقل حركة الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبها ياء حال الجر نحو مررت بابيك

مررت بابوك نقلت حركة الواو والياء بعد حركة الباء ثم حذفت
الواو والياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما فصار مررت بابيك المثنى وكلا
مضافا الى مضمر واثنان لكن ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان
اعربت بالالف حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر تقول جاءني
زيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت
بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان
مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا تقول جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد
ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم
معرب الحق باخره الف او ياء ونون مكسورة وكلاهما اي كلا واثنان
ليس كذلك جمع المذكر السالم واولو اعلم ان جمع المذكر السالم
واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي
النصب والجر بالياء تقول جاءني زيدون واولو مال وعشرون
ورايت زيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين و
واولي مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها

واخواتها بالذكر لانهما ليسا بداخلين في جمع المذكر السالم لان المراد بالجمع المذكر
السالم اسم معرب الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة وكلاهما اي اولو
وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لانه واحد عشرة فعلى
هذا يجوز ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان
كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق اقل الجمع على
ثلثة من افراد الواحد لكنه ليس كذلك ولو وجب ان يقال عشرون جمع العشر
للثلث واذا دل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا اعلم ان
اعراب المثنى والمجموع جاء على خلاف القياس من وجهين احدهما
من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى
ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف
اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع
فرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل
اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه
كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا

تنقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابها بالحروف لان الحروف بغير الحركة

اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الثاني

فلان حروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع

فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء

لالتبس المثنى بالمجموع لاسيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت

زيداك لم تعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي

الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فاعطي

فوزعت من الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حالة

الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا

واعراب المجموع حالة الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع

نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل و

فرقوا بينهما بان فتحوا ماقبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا

ماقبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع

لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث انه فضلة كل واحد منهما

في الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط

الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد

منهما مع فتح ماقبل الياء مع كسر النون وبدونها علامة التثنية والواو

والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ماقبل الياء مع فتح النون

وبدونها علامة المجموع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي

غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان منع الحروف

عن نفس الاعراب **قوله** التقدير فيما تعذر اعلم ان الاعراب

تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر

فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل

اما الاول ففي الموضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في اواخرها

الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى نحو فتى تقول جاءني فتى ورايت

فتى ومررت بفتى وانما تعذر فيه الاعراب لفظا لكون الالف

في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل انه لم وجد الالف

في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلت وجوده في حالة

اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر ولهذا لم يتعرض الاعراب

ماقبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة

الى ياء المتكلم نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى وانما تعذر الاعراب فيها لفظاً لوجوب
كون ما قبل اليا بالكسر لاجل اليا وحينئذ يمتنع اعرابه لفظاً اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فكذلك
لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين فيما نحن فيه لا يقال لم لا يجوز ان يكون مقتضى
الكسرة كسرة الاعراب مع كونها لليا لانا نقول ان الكسرة موجودة قبل
التركيب المقتضى للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فتكون
غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب
مثل غلامى تقديرى فى حالتى الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة فى
حالة الجر واختار المصنف ان اعرابه تقديرى فى الاحوال الثلث لما ذكرنا
واما المستثقل ففى موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهى اسماء فى اواخرها
ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديرى رفعا وجرا دون النصب تقول جاءنى
قاضٍ اصله قاضىٌ ومررت بقاضٍ اصله بقاضىٍ استثقلت الضمة والكسرة
على اليا فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت اليا دون التنوين لكون التنوين
للعلامة وهى التمكن بخلاف اليا فصار جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ و
وتقول فى النصب رايت قاضياً لخفة الفتحة على اليا والثانى جمع المذكر السالم

اذا

اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديرى رفعا دون النصب والجر
تقول جاءنى مسلمىّ اصله مسلمونى اجتمعت الواو واليا وسبقت احدهما
الاولى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فى اليا تخفيفا وابدلت
ضمة ما قبل الواو كسرة لليا فصار مسلمىّ واما النصب والجر فلفظى
لانه كان من الواجب ان يكون باليا وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديرى فى اى صورة فما سواه لفظى لا يقال قوله فما سواه لفظى
مكرر لانه ذكر من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
الخ لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الخ متناول للفظى والتقديرى
لان اعرابهما بالضمة والفتحة والكسرة والضمة والفتحة والكسرة قد يكون
لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اى غير المنصرف اسم معرب يكون
فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من تلك التسع تقوم مقام
العلتين والعلل التى ما ذكرها فى البيتين واما قال وهذا القول
تقريب لان فى عدد العلل خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم

سمى ان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع
المذكورة وزيادة الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل نحو
احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره
غيره او يكون المراد ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم
المبتدي وزائدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال
مثل قولنا في الاسم من الصرف النون زائدة اذ لا عامل
ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان تكون خبر مبتدا وهو
النون لان الجملة وهو قولنا النون زائدة ليست بسبب منع
الصرف ولا بان تكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة
اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون فيدل عليها ذكر بقية
الاسباب في البيتين ثم قوله اعلم ان كل واحدة من هذه العلل
التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل فالعجمة فرع العربية

لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فقد
قال البصريون انهما في الصرف لمشابهتهما الفي التانيث وقد مر
انه فرع لشيء وقال الكوفيون انهما في الصرف بالاصالة لا للمشابهة
وقد يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم
ولنا ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن
الفعل فرع فلما فرغ المصنف من ذكر العلل او رد امثلتها على ترتيب
ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف
واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية
وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية
والمساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران
للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية وحكمه
ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخل الكسر ولا تنوين
التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بابه لو كان منصرفا ولهذا
لو سميت امراة بمسلمات لكان حالها في الاعراب حال كونها معرفة قبل التسمية كما لها

مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم وما جد ومعدي كرب وعمران واحمد

بغير منصرف حال التسمية وانما لم يمنع الكسرة لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف في غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما في تفعل في سائر المواضع لكونه مجرورا حال الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلم يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع ما منع منه وهو التنوين وانما قلت انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما ان في كل اسم غير منصرف علتان من كل واحد منهما فرعية لشيء كما ذكرنا وانما قلت ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا منه فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون

منصرفا

منصرفا وثانيهما الغير ذكره بقوله اي لما ان ذكر ما هو المسك ما كررته يتضوع ونناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع ونون لتناسب الكلام لانه كان ما قبله وما بعده منونا حرفي ونون انما للتناسب لان التناسب مقصود عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكرهما لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع الاول لم يمنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى واحدة

وذلك لان كونه على صيغة منتهى الجموع بمعنى الجمعية بخلاف الصفة كما ان لزوم التانيث بمعنى التانيث ...

فكان فيه علتان قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية اي العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والآخر تقديري
والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث فوجد قياس غير منع الصرف يدل
على ان اصله شيء آخر وذلك لانه من الاعداد والاعداد من الواحد الى عشرة
واحد واثنان وثلثة واربع فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد
وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع
عن اربعة اربعة فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس و
مسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال
لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل
اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة فيجب ان يكون على صيغة افعل وههنا
اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من
فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع فانه جمع جمعاء وجمعاء مؤنث اجمع وجمعاء على وزن
فعلاء غير صفة وفعلاء اسم صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات

لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر صح

وان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات علم انه معدول
عن جماعى او جمعاوات قوله او تقديرا كعمر اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم
لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية
فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه
سببان ومثال عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر
غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل
فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم قوله فاما قطام ففيه اشكال وذلك
انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم يوجب الفرورة تقدير العدل
فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهه ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما
عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فغير منصرف فان كان في آخره راء نحو
حضار وبوار فمبني وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل
فيما آخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج
الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف
بعض

المستغنيٰ عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا يؤثر الوصفية العارضة ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذي في اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل وصار اسما بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية

قوله الاصلية

قوله وضعف منع افعى اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر اي للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الحدث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخييل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائر يوما عليك باخيلا والثاني مذهب الثاني في الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع افعى واجدل واخيل

قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لان ذلك التاء في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست شرطا فيه

قوله والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حائض في قولنا مررت بامراة حائض مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي

ووزن الفعل فيه من غير العلمية وجب وشرط تحتم تاثيره الى آخره اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زائدا
على ثلثة احرف او وسط متحرك او العجمة معه لانه لو انتفى جميع الامور الثلثة بان ما
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فتقاوم خفته
تقاوم احد السببين الذين فيه ولم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد
لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند كجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير
التانيث المعنوي ولا يجب صرفها لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط
جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود
شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود
العلتين ووجود شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه
وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع
صرفهما وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه
لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود
مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك الاوسط تقديرا لان التاء
يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط لفظا او تقديرا

دون اللفظي

ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي
يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية بان يقال ان المراد بالتاء في قوله
التانيث بالتاء شرط هو التاء المتمحض بالتانيث والتاء في شاة وذات
ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة اي ليست بتانيث محض
فقط فان سمي به مذكر اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط
في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف
لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث
ومن قيام مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف
قائم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب
والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث
للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به
مذكر انصرف لانتفاء شرط منع الصرف وهو الزيادة على ثلثة احرف
وعقرب وثلث من نسوة ثلاث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق
العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان ذراع غير منصرف مع كونه
اسما للفعل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل

العلمية

كون تانيثه معنويا مثل عقارب قلنا لانم ان التانيث في الجمع حقيقي بل
لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية اى شرط المؤثر
في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم و
المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع
من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب
غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف
الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فالاول ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين
ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد و
اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف
التواكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن
الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع الصرف بعض
التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد
اعلام لها وذهب اليه ابو علي الفارسي فعلى هذا لا احتياج الى
شرط احد الامرين قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية اى شرط
اى في معرفة العلمية

العجمة

العجمية في منع الصرف امران احدهما ان تكون علما في العجم لانها لو لم تكن علما في العجم
لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او غير ذلك
فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام رجل
لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين
وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد
السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك
فنوح اذا سمي به ينصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة
على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سميا بهما امتنعا من الصرف للعلمية
والعجمة وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء
اى شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع
بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان تكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم تمتنع
جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمعها جمع التكسير لانه يجوز جمعها جمع السالم
نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان تكون بعد الالف التكسير
حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم

والثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن
نحو مصابيح وانما قال بغير تاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لكان به المزد لفظا
ومعنى نحو كراهية وطواعية ولكان حكمه حكم المزد واما مشابهته كراهية
وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على
كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر
على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فرازنة
جمع فرزان ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل
مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف
الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة
الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة
وليس هو على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين
وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان
كذلك ففرازنة منصرف لانتفاء الشرط المانع من الصرف لكونه مع الهاء
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما

يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع
وجوابه ان نقول لا نم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين [illegible]
الاصلية وهي متحققة فيها لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو العظيم
البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم تعتبر فيه الجمعية لان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كان فيه
فيمنع الصرف وان لم تعتبر فيه الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع مونث قلت لا نم ان في حضاجر تانيثا لان الحضاجر
علم الجنس فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمونث كاسامة للاسد
واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث فتمامان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان
يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير موثرة ولهذا الوزن
لكان غير منصرف ولقائل ان يقول لا يلزم منه ان يقول شرط الجمع ان يكون
جمعا في الاصل لما قال في الوصف وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر
هذا جواب ايضا عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع
اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف
ففيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الفاظ التي [illegible]

في العربي فكانت الالفاظ التي على وزنه نحو العوابا غير منصرفة فمنع صرفه انتفاء الوصف
المقتضي له لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان ما على الوزن تمنع
الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سرواله تقديرا لحفظ قاعدة كلام العرب
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على
الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقا وتقديرا بناء على الجواب
الثاني ولم يتعرض المصنف لها في مواضعها واما اذا صرف سراويل وهو
النسل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية
ههنا فوجب صرفه ونحو جوارٍ رفعا وجرا مثل قاضٍ اعلم ان مثل جوارٍ
مثل قاضٍ رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما
تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ بالتنوين وحذف الياء
تقول جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ بالتنوين وحذف الياء واما من
حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف
اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلاثة احرف وسطها ساكن نحو
مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلاثة احرف فيكون جوارٍ مثل
كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا انه ليس بعد الف التكسير حرفان لان الياء

محرر كان صح — اي جوار

فان الياء مقدرة فيه بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني
جوارٍ بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا
على الراء فتقول جاءني جوارٌ بالرفع واذا كانت الياء مقدرة كانت — علب
كانت مقدرة لمنع الصرف فالجامع ● لكون كل واحد منهما كلما لفظيا
فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه
عوض من الياء ومن حركة الياء لان اصل هؤلاء جوارٍ جواريٌ
استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء جواري فلما كانوا
يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير
المتعال لكان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت
الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه
ليس تنوين التمكن بل التنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما
حال النصب فبالاتفاق غير منصرف وتقول رايت جواري لخفة الفتحة
على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف مع خفة
الفتحة على الياء كقول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى — مواليا
قوله التركيب شرطه العلمية اي شرط التركيب المانع من الصرف وجودي

وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علماً لانه لو لم يكن علماً لكان في معرض الزوال
فلم يكن لازماً والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي فهو ان لا يكون باضافة
وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل
غير المنصرف منصرفاً او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا تجعل المنصرف
غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان
مبنياً ومحكياً على حاله نحو تأبط شراً وشاب قرناها وذري حباً واذا
كان مبنياً ومحكياً على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص
بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتاً ولا بان يكون متضمناً
لحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه
وخمسة عشر اذا جعلا علماً في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه عليه النقض
بمثل ذلك لكونه مبنياً واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة
اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصاً بالمبنيات فلزمه المصنف
احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل
سيبويه وخمسة عشر علماً واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين
فلا ينتقض بمثل زيد علماً لان زيداً مركب من الاسم والتنوين

الالف والنون اذا جعل

ان كانتا في اسم اه اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم عن الصرف عند نحاة البصرة
بسبب مشابهته لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما واذا عرفت
ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علماً
ليصح مشابهته لالفي التأنيث لانه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه
نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة وذلك نحو عمران وغطفان
وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته
لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليه وقيل شرطه في منع الصرف
وجود فعلى لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه نحو سكران
وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطاً بالذات
بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم
اختلف في رحمن اه اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف
الالف والنون في صفة اختلف في رحمن ولم يختلف في ندمان وسكران
لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو
وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين

لانه لا يجوز اطلاق التأنيث على الباري

معًا وعلمًا انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف
ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معًا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق
و وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل الخ اي شرط وزن الفعل الخ
من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولم يوجد في الاسم
الا منقولا عن العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم كضرب وشمر
اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافعل وما شابهها واما ان
يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء الثابت للتأكد
مشابهة الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل وافعل امرًا
للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية
و وزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء جعفر بكسر الفاء وهو
كنضرب اذا سمي رجلا لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان
النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه واصالته
كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا انه لو اخذ
الفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان
في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا تشكل بقبول التاء كقولهم نرجسة

ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علمًا واعلم انه يشكل باسود اسمًا للحية
فانه غير منصرف للوصف الاصلي و وزن الفعل مع كونه قابلا للتاء
كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء
طار بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء
اذا استعمل صفة ولما كان غير منصرف للوصف و وزن الفعل [illegible]
الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر و
يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين
المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون
في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة
لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف
يعمل مع وجود الوصف و وزن الفعل لانتفاء الامرين معًا اما الاول
فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة
يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء وكذلك حكم ارمل
وارملة وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الخ اي كل غير منصرف
فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه يبقى

من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى والعلمية شرط في تاثير
تلك العلة الا العدل و وزن الفعل فانها تجامع العدل و وزن الفعل
مؤثرة وليست شرطا في العدل و وزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية
المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت
الوصف فلانها لا تجامع من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف
والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية
لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف
فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية و
وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة في العدل و وزن الفعل لمنع صرف
عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية و وزن الفعل وانما قلنا
ان العلمية تجامع مؤثرة وليست شرطا في العدل و وزن الفعل من غير العلمية في نحو
ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل منها عن غير العلمية نحو احمر
اذا كان صفة قوله وهما متضادان اي العدل و وزن الفعل متضادان
ومواتاة الجواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية
شرطا في

وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة في العدل و وزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية و وزن الفعل صح

شرطا في العدل و وزن الفعل جاز ان يكون كلمة فيها العدل و وزن
الفعل والعلمية واذا نكرت زال العلمية ولم يزل العدل و وزن الفعل
لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل و وزن الفعل متضادان
اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفيه
لسوال المقدر نظر لانه لا يتوجه السوال لان العلمية في الكلمة الموضوعة
غير مؤثرة وجوابه انا لا نم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا لزم الترجيح
من غير مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من
غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل و وزن الفعل كذلك
واذا عرفت ذلك فنقول اذا لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية
المؤثرة شيء منهما اعني العدل و وزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب
لزوال العلمية و زوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف
ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد
العلمية بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية
اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان علميته غير مؤثرة

لان منع صرفه انما هو الجمعية الاصلية والتانيث **قوله** وخالف سيبويه الاخفش

اعلم ان نحو احمر غير منصرف علما للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف

للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف

بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية

وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب

واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر

فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا

كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر

زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة من سبب تعريفه نحو سكران ولهذا قال

في مثل احمر ولم يقل في نحو عمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به

لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية **قوله** ولا يلزمه باب حاتم اذا سمي به هذا

جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة

بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل

ولو كانت الوصفية معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه

ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان يقال لا نم ان الصفة الاصلية

لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به

لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين

في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلمية لا تقع على الكثرين والصفة تقع على الكثرين وذلك

واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار

منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين

في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص من

ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في الحوص من جهة منع الصرف

وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان فعلا وكلما فيه

علمية مؤثرة فاذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه

قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان

جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن

اختلفوا انه بعد دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لا فقال قوم انه منصرف

لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة ابعده من مشابهة

الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين

ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام والاضافة لم يوجد

الشوين فيحذف فتبع الكسر وقال قوم ان بقى العلتان كان غير منصرف كمساجد

وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علمًا بالعلتين وان لم تبقيا او لم تبق احديهما

كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين

المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اى المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية

وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة

والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم يرجع

الضمير الى المرفوعات **فمنه** الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل انما ابتدا بالفاعل

من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **وهو**

ما اسند اليه الفعل وانما قال كالمسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي

وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي

ليس باسم صريح نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل

اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم **فقوله او شبهه** ليدخل فيه فاعل

اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف

والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله

نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل لاسم الفاعل في الاول وفاعل صفة

المشبهة في الثاني وكذا البواقي **وقدم عليه** اى قدم الفعل او شبهه على الفاعل

لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في مثل قولنا زيد قائم مسند اليه فيكون فاعلا لانه زيد

على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه **وقوله على جهة قيامه به**

اى على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد

فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل

لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به

ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم به الفعل حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم

به الفعل حقيقة نحو قرب زيد الموت اه صومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما

يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه و

والثاني ان يكون الفعل مقدما او شبهه مقدما والثالث ان يكون قائما به

ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد تمت لان المراد بالاسناد

اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه

ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب

ولقائل ان يقول لا نم ان المراد بالفعل في قوله ما اسند الفعل اليه الفعل الاصطلاحي

او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي

فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد
الفعل الحقيقي فلانه للعاقة ح اي قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث فقط والضمير في قيامه يعود الى
ذلك المدلول لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور وح لا اشكال الا ان فيه
نظر وينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل
مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند اليه هو المسند اليه اولا واعجبني مسند اولا الى زيد وثانيا الى حسنه
والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر
الاشياء المعمولة للفعل لان قربه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان
الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء وكونه موجدا للفعل على البيان بخلاف
سائر الاشياء فلذلك جاز ضرب غلامه زيد اي ولاجل ان اصل الفاعل
ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لو لا ان
زيدا المؤخر لفظا عن غلامه متقدم رتبة على غلامه للزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز ان يقول ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان
اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار

اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد
وزيد مؤخر لفظا واما تأخره رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل
مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارا قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني
وضربت زيدا ولم تجوزوه فيما نحن فيه مع وجود المقتضي في الموضعين قلنا الفرق
بينهما وهي وجوب وجود الفاعل في اكرمني وامتناع وجوده الا مع الاضمار قبل الذكر
على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل
اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة
المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم و
جواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن لي ان يعطي جنهم العصا بدرا
واذا انتفى الاعراب لفظا اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا
والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب
تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس واما قال والقرينة لانه لو انتفى
الاعراب لفظا ولم تنتف القرينة لم يجب تقدم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى
فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العالم و
وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديمه

على المفعول

الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل وهذا خلف
واما اذا لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مع قوة عن المفعول المتصل لكراهتهم ان تقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال لفظا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه
على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول
نحو ما ضربني الا انت وما ذكره منقوض بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل
مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر
انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا بشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد
ضاربا بشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاحد غيره فظهر انه انما يجب
بلزوم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم مع الا فلم
يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا
زيد فلا بد من لبس مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول يعني ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيدا ولا تعدد المستثنى المفرغ فان كلمة الا وان كان ظهر فيهما والمقصود الحصر احدهما

وان كان الثاني لكان المعقول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم
مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني فهو انه يجوز
لا مع تعدد المستثنى ويمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون
فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل على ان
الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة
التي ذكرناها في الا موجودة ههنا **وجه** واذا اتصل به ضمير مفعول اي اذا اتصل بالفاعل
ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم
وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر واعلم انه
اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني وجب تاخيره والحق
اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان المفعول الاول في باب اعطيت ان يتقدم
على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب
عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس
مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو

ان يتقدم على الثاني فيكون بمنزلة الفاعل

وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وجب
تأخير الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع
تقديم الفاعل في الا موجودة ههنا وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير
متصل نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول مع التقدير انه
متصل هذا خلف واما اذا كان الفاعل غير متصل لانه لو كان مع الفاعل متصلا مع انفصال
المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما ذكرنا (متن) وقد يحذف الفعل
لقيام قرينة (ش) اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل
الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيد في جواب
من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه
ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف
الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس
والقياس المطايح ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على
قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال
من يسبحه فقيل رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله

لقوله (ش) لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت المذكورة بالغدو والاصال واما
حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فاحد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احد من المشركين
استجارك واما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر
والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل
فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب
ان يدخل في الفعل لفظا او تقديرا (متن) وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف
الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية ولم تقدر جملة الاسمية
وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال (متن) واذا تنازع الفعلان الخ
اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو
ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما
يطلب ان يعمل في ذلك الاسم وهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب
ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او في مفعوله نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت
زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له

صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين
احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا والثاني
ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واشار الى هذين الضربين
صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة
بالفعل وهو حال من الفعلين المقدرين بعد قوله وقد يكون في الفاعلية اي وقد يكون
تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل
والثاني يقتضي المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه
يقع ح حالا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه ويمكن ان يقال الفائدة
في تقييد الفعلين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت
ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تأكيد للاول واراد
بالمختلفين على هذا الوجه ما هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت
وضربني زيد واما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول
مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم
للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال

الاهم

واعلم ان قول مختلفين

الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها
واما قال ظاهرا بعدهما لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين في الاضمار سواء كان
مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا نحو اكرمت وضربت او متكلما
نحو ضربت واكرمت لدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب
واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واهان او ضرب واهانك
ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال
احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر واما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما
او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل
نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية
وتقدم عليهما نحو ضربني واكرمت زيد او زيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني
الفاعلية والمفعولية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني
لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية
والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية
نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في مثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاستناد الفعل اليه

نحو ضربني زيد واكرمت

وهذا خلاف البصريين والكوفيين في ان اعمال ايهما اولى بعد

وهو الاولوية

ويجيء ايضا من غير وجود عامل آخر عليه ولتعيين زيد في المثالين الآخرين لان يكون
مفعولا لضربت لما ذكرنا وفيه لزوم الاضمار قبل الذكر وفيه نظر فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين فالفعل الاول
ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في
الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع
تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني
واكرمت الهندات لا بحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف
الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم
استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع
والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت
الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني
واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما
يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من
قوله الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل ما ذكر في المثله ومن ان الفعل الاول يقتضي الرفع

عند ابن الحاجب

والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا
خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع والنصب او الاول النصب
والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني
يجوز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهما
حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل
قول الفراء قول الشاعر ؏ وكمتا مدماة كان متونها ۔ جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب ۔ فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى
الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت
المفعول في الاول لما ان اعملت فعل الثاني كما هو رأي البصريين والفعل الاول
يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذكر المفعول
نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا
منه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر
مع تعذره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذكر المفعول
اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول

لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره للا[ضمار]
منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار مفعول الثاني
بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه وان اعملت الاول
وان اعملت الفعل الاول كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او
او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر
ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين
والمراد بالفاعل ما قام مقام الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه ضربت
واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول حذفت ذلك المفعول على المختار
المقصود [illegible] او لرفع الالتباس بين المفعول الذي هو غيره وجاز الحذف لانه لم يمنع مانع
لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما
وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمت الزيدون الا اذا منع مانع من الاضمار والحذف
فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما
تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين
لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والكل غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي

باب

باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع
ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول
في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك ليكون الثاني
عبارة عن الاول ولا الى المثنى لا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي
يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس في هذا الباب وانما يكون
منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد
والثاني المثنى وجوابه ان المراد من التنازع اسم فاعل لا الانطلاق من غير نظر
الى كونه مفردا او مثنى والاول انما يلزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل
فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ
القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه
الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل من كفاني فان اقتضى الفعل وهو اختيار
اعمال الفعل الاول [illegible] لانه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء من اعمال [illegible]

الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول مع اعمال الفعل الثاني بحذف امرء القيس تارك فم
الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه
المعنى اي ليس مثل هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان فاظهر الا انه لو تنازعا فيه لفسد المعنى
لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لو للانتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو دخل على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار
ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو فقوله لم اطلب
جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من
المال فرحيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت
فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى
معيشة لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون
مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالبا للقليل
من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره
لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله اعلم انه انما ذكر مفعول الذي لم
يذكر فاعله

لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله اراد ان يذكره وجب
افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله
واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا
او الى يُفعَل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم اوله
ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور
شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس شرطا فان عامله قد
يكون اسما وقد يكون فعلا ~~[illegible]~~ ويتناول الحد المذكور القسمين قوله ولا يقع
المفعول الثاني اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل
لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل فلو
وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول
الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول
الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة
واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب فيه
المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية اعلم ان المراد من قوله المفعول له الا
يقام مقام الفاعل هو المنصوب بلا اللام فان الذي مع اللام يجوز اقامته مقام الفاعل لانهم
العلية كقوله جئتك للسمن فانه لا امتناع في جعل للسمن في مقام الفاعل وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة

وانما قال اقيم مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يقم مقام فاعله لم يلزم ان يكون مرفوعا نحو قولنا علم زيد قائما والمراد ما لم يسم فاعله هو المرفوع لفظا او تقديرا او حكما

لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة كلاهما باطل اما الاول فلانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما يمتنعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين

قوله واذا وجد المفعول به الخ اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته بالفاعل اكثر فتقول ضرب زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا لغرض تقييده بامر زائد على مدلول الفعل مخصصا وغيرها لفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل **قوله** وان لم يكن فالجميع سواء اي وان لم يوجد المفعول به فالجميع اي ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في جواز قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ضرب يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره اي واحد منها مقام الفاعل من القرائن اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان المناسبة الاخذ بالفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل والمراد بباب اعطيت كل فعل كان له مفعولان الاول فاعل

فاعلية ما وهذا الثاني مفعولية ما **قوله** ومنها المبتدأ والخبر اي من المرفوعات المبتدأ والخبر **قوله** والمبتدأ هو الاسم المجرد الخ فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون المبتدأ الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اي سماعك وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احترازه عن الاسماء التي لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية كاسم ان وكان واسمي ما ولا والمفعول لانه قد من باب علمت والثالث من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي في حكم الاصوات التي ينعق بها ومن الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترازه عن خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به او الصفة الواقعة بعد الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدأ مع انه ليس مسندا اليه وزيد فاعله ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما فلو لم يذكر او الصفة لخرج من تعريف المبتدأ هذا النوع من المبتدأ وانه غير جائز وانما قال بعد الف الاستفهام ولم يقل بعد حرف الاستفهام كما هو بعد حرف النفي لامتناع ان يقال هل قائم زيد على ما جيء **قوله** رافعة لظاهر احترازه عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة للمضمر نحو اقائمان الزيدان فانهما لم يكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدأ والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر في علتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير مضمر

مستتر لم يخرج عنه مثل اقائمان الزيدان و يدخل فيه اقائم الزيدان و اقائم انتم و يمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم
لان انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد ينتقض بمثل اقائم ابوه زيد او اجعلت زيدا
مبتدا وقائما جزء وابوه فاعل القائم اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتدا عند ما
افتان في باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان و اقائم الزيدان
فالمثال الاول للمبتدا الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني
للمبتدا وهو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذي هو صفة
واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة لظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو
اقائم زيد وما قائم زيد جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها
وح يكون داخلة في تعريف المبتدا لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا
ومقدما خبره وح لم تكن داخلة في المبتدا لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت
مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فقوله
المجرد احتراز عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل اسم المجرد لان خبر المبتدا
قد يكون غير اسم فقوله المسند به احتراز عن المبتدا الذي هو المسند اليه وقوله المغاير للصفة المذكورة
احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل
المضارع في نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا

و ينتقض ايضا بمثل قائم في اقائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه
ويمكن ان يجاب عنه الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا و عن الثاني ان المراد
بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا التقديم اي الاصل في المبتدا
ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به
قوله ومن ثم جاز في داره زيد اي ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز ان تقول
في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا
امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير
يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما معنى فلان
صاحبها مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا نكرة اعلم ان حق
المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه
المخبر والسامع بعد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه فانه قرب
من المعرفة والمخصصات على ما ذكر في الكتاب ستة احدها تخصيصه بالوصف نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتدا ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدا
ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه
بالعلم بثبوت الخبر له كقوله ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة وخبره في الدار وامراة
عطف على رجل والمبتدا النكرة تخصصت ههنا بحصول العلم … في الدار لانه ثبت من
استعمالهم انما يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقوله

ما أحد خير منك فأحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره والمبتدأ النكرة تخصصت بالعموم الذي حصل
أي أن حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم أن حرف النفي إذا دخل النكرة أفاد العموم
فلولا إفادة العموم لم يصح الكلام إذ لا يصح أن يقال أحد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد
العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو من عندك وما عندك وما أحسن زيدا والرابع تخصصه بكونه
في علانية المعنى أو موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر أهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة وأهر
فعل ماض وفاعله مضمر عائد إلى شر وذا ناب منصوب بأنه مفعول أهر والجملة في محل الرفع
بأنه خبر المبتدأ فالمبتدأ النكرة تخصص بالصفة المحذوفة على تقدير شر عظيم أهر ذا ناب أو تخصص
بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وإنما قلنا إنه تخصص بما تخصص
الفاعل لأنه فاعل في التقدير لأن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر والخامس تخصصه بكون الخبر
ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتدأ النكرة
بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قائم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم
ومعنى الدعاء له أو عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع
بأنه خبر المبتدأ وتخصص المبتدأ النكرة بالمتكلم إذ معناه أسلم سلاما عليك فحذف فعله كما حذف في أفعال المصادر
فصار سلاما عليك فعدل عن النصب إلى الرفع للثبات والبقاء لأن النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت
أو أسلم فإن كان الأول لم يدل إلا على الماضي وإن كان الثاني لم يدل إلا على الحال أو على الاستقبال والرفع غير مشعر
بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال وإذا كان كذلك كان سلام
مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لأن المراد بالمسلم نحو سلام عليك مطلق السلام [illegible] فمعنى الدعاء مطلق فجوابه ظاهر لأن السلام [illegible]
لأن السلام من قبيل المسلم

مقيد بالمسلم معناه سلام عليك أي السلام حاصل عليك **قوله** والخبر قد يكون جملة اعلم أن الخبر
كالمبتدأ يكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابلة المركب الإسنادي
بالأصالة واحترزنا بقولنا بالأصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين إلى الفاعل
والمفعول الملابس بهما فإنه قد يكون جملة خبرية أي محتملة للصدق والكذب ولا إشكال فيه
قولهم زيد اضربه أو لا تضربه لأنه على تأويل زيد مقول فيه اضربه أو لا تضربه فالخبر مفرد
وهو مقول وما بعده معمول القول وهي إما اسمية وهي التي يكون الجزء الأول منها
اسما نحو زيد أبوه قائم أو قائم فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبره والجملة أعني
المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول وإما فعلية وهي التي يكون جزؤها
الأول منها فعلا نحو زيد قام أبوه فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وفاعله أبوه والجملة الفعلية
في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ وغير المصنف ذكر الجملتين غير الاسمية والفعلية وهي الشرطية
نحو زيد إن تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لأن الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لأنها إن كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل
في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وإن كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل
في الدار كانت جملة فعلية **قوله** فلا بد من عائد أي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدأ من ضمير
يعود إلى المبتدأ أو قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في هذا زيد ولهذا كان من عائد لم
يتعين من ضمير لتحصيل الفائدة إذ لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ
وإذا عرفت ذلك فالصواب أن يقال لا بد من عائد إذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ لئلا ينتقض

بالجملة نائبا عن ضمير الشأن نحو هو زيد قائم ولعلة عدم احتياج هذه الجملة الى العائد كونها بمنزلة المفرد
لكون المبتدأ عبارة عنها في المعنى قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدأ اذا
وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين البر مبتدأ والكر مبتدأ ثان وبستين
خبره والجملة اي الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ
لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين
علم ان الكر الذي بستين من البر وتقديره الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان
بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة
منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في خبر الجملة ضمير يعود الى المبتدأ لكنه
محذوف لوجود القرينة الدالة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم
منوان منه فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه
بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان فهو الذي صحح وقوع
منوان مبتدأ نكرة قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدأ اذا وقع ظرفا نحو زيد خلفك
وزيد في الدار ففيه يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لابد له من عامل فبعضهم
ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار
وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ والاصل في الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة
وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر
هو العامل في الظرف والاصل في العمل هو الفعل وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال لكنه ان

ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع
بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما
على الخبر مع جواز تأخيره لكنه تعرض له الاشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز
التأخير عنه فمنها ان يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط
والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدأ وابوك خبره ومن يكرمني
اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن وما زيد قائم ولزيد قائم وانما وجب لان هذه الاشياء
صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه يغير المعنى
قبل المغير او المغير قوله [illegible] انت ومن عوف خالد [illegible]
ف ذو وقيل ان المبتدأ او انت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدأ
ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتأخر هو المبتدأ والمقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل
بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين
في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدأ والخبر افعل التفضيل من وانما قلنا وجب
تقديم المبتدأ ههنا لعين ما ذكرنا ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد قام وانما وجب
تقديم المبتدأ على الخبر لانه لو اخر التبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام
مبتدأ وانما قال فعلا له لانه لو كان فعلا لغير المبتدأ لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه
لانه لو اخر لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا مفردا لكان اصوب

الخبر

لئلا يشكل بمثل ازيدان قاما والزيدون قاموا (قوله) واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
اعلم ان لهذا الكلام اشارة الى اشياء توضيحها فهو وجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان
اصله التأخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد
فزيد مبتدأ واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام
صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب
تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيد من ابوه قائم زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه خبر مبتدأ
ثان والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول فهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان
من مع ابوه تضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر هنا
على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل
ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وهو انا لا نسلم
ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد وسلمنا انه مقدر بالجملة لكن نريد
بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المسند الجملة
الصريحة والجملة هنا غير الصريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ما يكون في تقديم الخبر على المبتدأ مصححا
لوقوع النكرة مبتدأ نحو في الدار رجل فرجل مبتدأ ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ
اي يكون في المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدأ والضمير الذي
في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل لما ذكرنا غير مرة
وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى واعلم انه جائز

جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عندي متوكل فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتدأ
وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر
لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال لعدم كون
الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان
مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك
حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة
في الكتابة لانه لو اخر عندي احتمل ان تكون المكسورة وعندي ظرف قائم احتمل انها المفتوحة
وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبره (قوله) وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي
وخبر المبتدأ جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء
واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتدأ والبواقي اخبار (قوله) وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط اي اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما
صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا
لخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك
اذا كان المبتدأ موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة
صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته
وصفتها فعلا ليتأكد شبهه بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته

وكنت انك قائم صحيح عندي صح

صفتها ظرف فلان الظرف معمول لا يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل ومن الاسم الفاعل ليتحقق
الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان
المبتدأ سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يحصل عليه فالمبتدأ على الشرط سوى ان تكون الذي يأتيني
فله درهم ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني فله درهم لان الشرط قد اقتضى ما
تقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر ودل وليت ولعل مانعان باتفاق اي ليت ولعل
يمنعان باتفاق النحاة من دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعلا او ظرف او نكرة
صفتها فعل او ظرف مثلا لا يقال ليت ولعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق شبه
بين اسم لعل وليت وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا
والكلام الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه
بتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كذلك بوجوب كان وعلمت واعلمت
وما وان المفتوحة مانع بالاتفاق ودل والحق بعضهم ان بهما اي والحق بعض
النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون ان سيبويه
لم يجوزه والاخفش جوزه وذلك لان سيبويه جوزه والاخفش منعه فالمانع انه كما
دخول ان على ما لم الشرط دخول ما يشبهه وجه المجوز ان ان لم يغير معنى الكلمة بل تؤكدها فكما جاز
دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان ولكن والعمدة من التعليلين في الاول الاول
مثل قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لابقاء الفاء والابتداء المطلوب لانه ليس موصول ولا موصوف فيكون في تأويل

فقليل منهم نهم

لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصوف والموصول المذكور
بعد دخول ان في قوله تعالى جواز دخوله على خبر الموصول اول الا انه يلزم ان يكون المبتدأ
الذي يدخل الفاء على خبره موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف والاسم
موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة
ولكن بليت ولعل ايضا فالصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما و يكون
في قوله ليت ولعل مانعان باتفاق نظر ودل وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة اي و
وقد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال
والله اي هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره
فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا ودل والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدأ
جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
واقف ومفاجئ ونحو ويدل عليه اذا لان المفاجات يجوز حذفه ويجوز اثباته
واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصيته
الخبر والثاني التزام غير الخبر في موضعه ليتوفيه حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط
الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدأ ووجوب الحذف في
مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتدأ
وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل على خصوصيته
الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان

ولولا خشية الرحمن عندي
جعلت الناس كلهم عبيدي

لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصًا وقع لم يدل لولا عليه كقول الامام الشافعي رحمه الله

ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو كلام الزكاني والثاني

بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما قد ذكر بعده الحال او افعل

التفضيل مضاف الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل

ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول نحو ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا

به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربي زيدا قائما و ضربي زيدا اي تميز واما لم تعين مضافا بل اي الى الفاعل والمفعول

منسوب اليه فحل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليها بل منسوب اليها فضربي تقديره

الرفع بانه مبتدا وهو مضاف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدا

محذوف تقديره ضربنا زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان

ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال

فان لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وظرف

الخبر المبتدا وهو حاصل كما حذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان الدال

لان الحال تدل على الوقت وانها دائما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما

تدل على اذا كان لان المعمول يدل على العامل واذا كان تدل على الخبر لدلالة الظرف على لفظ

متعلقه العام فقائما تدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك

الشيء ولان في موضع الخبر التزم موضع وهو قائم ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب

ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا

اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير

الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر

والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع و قصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته

وكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف

تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقترنان مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول

الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان في الخبر وهو

مصدر التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا و ههنا وقع تبعه غيره وهو المعطوف

والرابع كل مبتدا مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف

تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان

ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا

جواز الفعل كما نعم لجواب من يقول ازيد قائم خبر ان واخواتها هو المسند

اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه خالف خبر المبتدا

من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في

غير الظرف ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان فعرفه وقال انه المسند بعد دخول

هذه الحروف اي كل واحد من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا

وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف

خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول

ان وفيه نظر لانه ينتقض بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان

انه لا ان الخبر جملة اعني نفس [illegible] فاعله وهذا الثالث كان لو ارد على خبر كان وخبرها ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالاسناد المسند اي اسم ان او ضميره او سببه واللام للعهد قوله وامره كامر خبر المبتدا اي
وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة يكون فعلية
واسمية وظرفية ولابد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان
كحكم خبر المبتدا الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر
ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز تقديمه على الاسم كقوله [illegible]
[illegible] وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف لا
لتسعوا في الظروف لانه ما من اسم ولا فعل الا وهو في زمان او مكان [illegible] واذا
كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا
التي لنفي الجنس تحمل على ان لمشابهتها بها لان ان للاثبات ولا للنفي تحمل على
ان على النقيض لحمل النقيض على النقيض كحمل النظير على النظير واما الاصل ان ان لتحقيق الاثبات و
لا لتحقيق النفي فلا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما
ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها خرج جميع هذه الاشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف وظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس
وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان
الظريف صفة رجل قوله ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل وغير ذلك كلا اله الا الله فان الخبر [illegible] ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا [illegible]

هذه

اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي بنو تميم لا يثبتون خبر لا لنفي الجنس [illegible] اصلا
اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك فنصبوا افضل على الصفة ويكون
الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ونعلم من قولنا اذا كان خبرها ظرفا لم يحذفه لكونه
الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه
ان قولنا لا رجل فيها اذا دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله
اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان على الاسم والفعل
ولكنها يدخل على القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القران كقوله ما هذا بشرا
وما يقتضي [illegible] وانما عملا لمشابهتهما بليس من وجهين احدهما في النفي ونفي الحال والدخول على
المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على الخبر كما ان ليس كذلك واذا ثبت
بليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه اي [illegible] المبتدا
واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وقوله بعد دخولها خرج ما عداه ومثاله ما زيد
قائما فزيد مسند اليه بعد دخولها ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان
مشابهة لا بليس اما هي للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس [illegible]
جا [illegible] من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي [illegible]
اي اعرض

قوله المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على علم النصب وانما عرّ
لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد لانه في الحقيقة عبارة عما هو مذكور لفظا قوله
فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه
الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تأديبا له وانا خشبة
فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي به مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف
كالمفعول به ومفعول له ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق هو
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم نحو
ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وللقائل ان يقول ان المراد بضرب الثاني لفظا ومدلوله
الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم واما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله
فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي
هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل
الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما
ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني انه لا يطلق باصطلاح على لفظ ضرب انه

اما

انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق باصطلاح لانه فعله لانه لفظ فعله المتكلم بالتلفظ به
وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه
مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ
الاسم اما اذا كان معبرا عنه بالفعل فلا فقوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل مثل ضربت
زيدا فانه ليس بمفعول مطلق فقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان
القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل
الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز
عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق
عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كلا منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه
بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول
مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق
حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون فعلا او مشتقا منه
منه ليدخل فيه مثل ... اي اهلكه الله اهلاكا فانهما مصدران وليس ...
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا و...
في التعريف المذكور نحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير ... بانه مفعول مطلق
قوله مجازي تسمية لانه ... الشيء باسم الشيء ... تسمية الشيء باسم ... واعلم
انه لو زاد عليه قيدا او هو ذكر بانه لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي لانه مفعول به ...

المذكور صحيح

الحد بالكرامي في قولنا اكرمت زيدا الاكرامي عمر اي فانه يصدق على اكرامي المذكور الجار والمجرور

مع انه ليس بمفعول مطلق بل مفعول لاجله لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور فقط فلا نم

انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نم انه لا يكون مفعولا مطلقا

نعم لا يكون منصوبا كذلك لمقارنته حرف الجر اياه وافوافه عن معناه لكن الجار والمجرور بمنزلة كلمة

واحدة فوله وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لانه ان مدلوله

ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا واذا كان زائدا على مدلول

الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم

وهو اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت

ضربا شديدا واي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضربا

الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضرب وان

كان دالا على مرة صدور الفعل فهو للعدد نحو جلست جلسة بفتح الجيم فوله

فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع

التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في

افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما

لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا

كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع

فيقال ضربته ضربتين وضربات للاول والانواع وقد يكون بغير لفظه اي وقد يكون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرط

ضربتين وضربات

شرط ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل

لقيام قرينة اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز كقولك

وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم

اي قدمت خير مقدم ان شئت اظهرته وان شئت حذفته واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب

فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان

ان يذكر ضابط عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان

يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين

معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم

سقيا ورعيا وحمدا وشكرا اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت

ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب

ان يقال ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم

ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب

دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم

لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر

عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان وقع منفيا

فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد سيرا فقوله بعد نفي احتراز عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا

القبيل فوراً او مع نفي ليدخل فيه انما انت سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي
لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز عن ان وقع مثبتا بعد نفي
او معنى نفي داخل على غير الاسم نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت
بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور فلا يكون خبرا
عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز به عما اذا وقع مثبتا بعد نفي
داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه
مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل
قوله او وقع مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون
خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا التقدير زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع
خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا
دكا فقوله ما انت الا سيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت
وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا
سيرا او ما انت الا تسير سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع بعد الا موقع
الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدأ فهو على ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ كما في المثال الاول والثاني
انه فعل متصل به كما في المثال الثاني قوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي داخل
على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن قوله و زيد سيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن
زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب

الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله
تفصيلا احتراز عن ان وقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون
قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان وقع تفصيلا
لا لاثر مضمون جملة بل لتفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة لا لتفصيل اثرها مثال الاول زيد
سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد
الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقديم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة
وهي فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق او
غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع
المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب
ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احترز به عما وقع للتشبيه بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء
وله زهد زهد الصلحاء وبهذا يلزم النصب في مثل زيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج ما يكون

حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج مما لا يحتاج اليه كالعلم والظن فقوله بعد جملة
احترازا به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة
على اسم بمعناه احترازا به عن ان يقع للتشبيه بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احترازا عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه
ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب
المفعول المطلق مثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا
على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت
بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة
غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترازا به عن ان وقع مضمون مفرد كقولك ضربت
ضربا وقوله لا يحتمل غيره احترازا به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي
بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لا احتمال
لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة التي هي غير الاعتراف

فهو

فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون
جملة احترازا به عن ان وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احترازا به
عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع
مضمون جملة وهي زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم
حقا او غير حق فقولنا حق اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تسامحا لان مضمون الجملة
اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا او تحقيقا لمضمون
جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيد الغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره
ولقائل ان يقول ان مسافرته في قولنا زيد مسافر مسافرته مضمون الجملة فهي اما ان يحتمل
غيره او لا يحتمل فان احتمل اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة الاول
وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني
ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لها يحتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيد النفس والثاني
تاكيد الغيره ومسافرته في قوله زيد مسافر مسافرته مضمون الجملة التي هي زيد مسافر فلا تاكيد
لمضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة
لان مسافرته تؤكد مضمون زيد مسافر فوجب ان يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول
لا نم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان للنوع كان فيه معنى
التاكيد فكان توكيد المضمون جملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة هو الذي يراد

على التاكيد فقط وما قرينه ليست كذلك او المراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد وما قرينتم بغرض
التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد فان قيل هذا قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون جملة
حتى استغنى عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما لخصوصية
وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسمه وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قه ومنها ما وقع
مثنى مثل لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل
تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عما
لم يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي عن غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف
الفعل نحو ضربت ضربتين قه المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه
بشي لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشي ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر
بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل
على المكان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان
المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان
الفعل متعلق به وتعقل الفعل متوقف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف
على تعقل شي غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول انه التعريف المذكور
منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدا ويمكن ان يجاب عنه بانه المفعول به تقديرا

زيد ضربته

اي لا بالمطابقة ولا بالتضمن

زيد ضربته

وقد يتقدم على الفعل قه او متعلقه فضميره العامل العمل الفعل ان لم يلزم وانما لم ينصبه ان انه لم المعنى
ان وقد يتقدم المفعول به على الفعل لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال
وقد يتقدم بلفظ قد المفيد الحكم لان المفعول به قد يجب تقدمه عليه في بعض الصور
نحو ما اخبر زيد او لانه لا يتقدم عليه في كثرة المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم
المفعول به على الفعل الاسم نحو هذا زيد احاضرب قه وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب واما
الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت
حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي
اي مقصور على السماع ولا يتجاوز عن السماع وهو مثل قولهم امرا ونفسه اي اترك امرا
ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن
ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا
وسهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قه والثاني
المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو
لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو الطلب اقبال زيد فلما
قال بحرف نائب مناب ادعو خرج مثل الطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان
يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقام

لفظة ادعو هنا انشاء وان كانت الا كلمة اخبار

ليدل على الانه، والنحو فعله ادعو تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف ف
نايب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل هاهنا لان حرف النداء قائم
مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر
الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به اي يبنى
المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه
بالضم لفظا او تقديرا اي فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا
نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو
ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة
لا يقال انه لو قال يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب
ليدخل فيه مثل يا هولاء ويا هذا لان المراد من قوله ويبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء
ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هولاء ويا هذا كذلك وانما اورد يا زيد
ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال
النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه
مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه
موقعه وانما بني على الحركة ليعلم ان بناءه عارض وانما بني على الضم
لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة على الياء
نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما
ويخفض بلام الاستغاثة اي يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه معرب لعدم كونه مشابها

الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لاتصاله مع حرف الجر ويفتح اي اذا لحقه الف الاستغاثة
اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به نحو يا زيداه
اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يختص بالمستغاث والالف
بينهما لزم ومتنافيان لانه محال الحاق الالف الوقف
فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وما
سوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما
نحو يا عبد الله والشبيه بالمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا
معين وانما ينصب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا به على الاصل وعدم علة البناء
اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها
للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص
لهما فكان عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة
اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون المنادى الا المضاف الى مضمر المخاطب فلا
يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى
وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى
المبني المفردة اي توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او ما في حكمها نحو يا زيد الحسن
الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب
نحو يا عبد الله الظريف فانه تابعه لا يرفع وقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة فان

فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب بالاولوية وتلك التوابع
التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخولها عليه لانه لو جاز دخولها عليه نحو يا زيد
وعمرو لم يكن حكمه كذلك بل يكن حكمه حكم المنادى المستقل كما يجي فمثال التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخولها عليه يا زيد والحارث والحارث قوله نحو يا جبال اوّبي معه والطير والطير
هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني ونصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه
وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني تابع على محله فلا يقال مضى امس
الدابر بكسر بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني هولاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز
لشبه حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى
المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز هولاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن
هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني
بسبب النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله او تنصب حملا على محله لكان
اصوب ليشتمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام فان حكمهم
لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين
الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم
المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه

اي المعرف بلام التعريف واما قال الممتنع دخولها عليه

الالف واللام لمعنى في النصر بخلاف الرجل فان اللام فيه تتعاقب للاضافة ولما كان الواجب
في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته
وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا ببعض المخالفة فتدبر والمضافة تنصب لانه عطف على قوله
المفردة اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقة لم يجز فيها الا النصب
لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة
فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما
قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه
بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى
لم يجز الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول
حرف النداء على ما فيه لام التعريف فتدبر والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل
مطلقا اي وحكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل
سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني والمعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان
حكمهما حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفين لم يجز فيهما الا
البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد
اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله
زيد وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في
العطف والمنادى المضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله اخاك وانما كان حكمهما في الاعراب
والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه بتكرير العامل كما يجي في بابه فيكون حرف النداء مقدرا

فتبعه اما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف
اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو ويجوز في
المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار واما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على
الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم الجواز من قوله ويختار فتحه واما اختيار الثاني
فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار زيد بن كانه اسم مركب من اسمين
نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما فتح آخر الاسم الاول من المركب من
غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين
او يكونا غير العلمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار به المنادى
على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول
والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا
على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ دون المعنى لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة
انما يقع في المسميات دون الاسامي قوله واذا نودي المعرف باللام الى آه اي اذا نودي الاسم
المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا
هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام
وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا
لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصل الى مبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا
ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل هو ها في يا ايها الرجل لا في هذا
زيد بدليل انه لم يسمع يا ايهذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج

اي الى اسم الجنس فيه اللام لا الى المبهم لانه يحصل التوصل الى النداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى
الاخر قوله والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب اي التزموا رفع الرجل
حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون النصب فيه
تابعا للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه لكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا
ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب كون
توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف
وفيه نظر لجواز كونها توابع المعرب تابعة لمحله اذ اعتبار اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم
وقائما بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي
المال على ان نجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال ونعلم ذلك من قوله
وتوابعه اي توابع الرجل وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذو المال
تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع فان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين
النصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي و
وان قصد نداء هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب نفيا في يا هذا الرجل قوله
وقالوا يا الله خاصة اه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه
لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يتوجه انما يقال يا الله ولم يقل يا ايها الله
لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هو عوض عن حرف اصلي وهو الهمزة في آلاه والعلم

اذ ان الشيء في اطلاق الاسماء المبهمة على اسه شيء قوله وكذلك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب
اي وكذلك في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة
عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة فيبنى على
الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى مضاف وحرف ندائه محذوف وانا
تاكيد للاول واما النصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور ويجعل الثاني
تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي محذوف وتقديره يا تيم عدي
تيم عدي حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح
لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرناه قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي
يجوز فيه يا غلام ويا غلاما اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز يا غلامي بحركة
الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه
تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا للتخفيف
قوله وبالهاء وقفا اي يجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي اه يعني اذا كان المنادى المضاف
الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد
وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت
بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف والتاء
عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز

قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة اه اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام
المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي
فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن ام بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب
وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف
غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او [illegible] والمضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي
او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم
دون غيره لكثرة استعمالها عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز اي ترخيم
المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية قوله وهو حذف آه
اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا لا لعلة غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون اه اي
وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم رخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر
المضاف لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر المضاف
اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان
المطلوب في الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على ما هي عليه فلا تغير وان يكون [illegible]

اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء
واذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء
التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا التاء
التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم حذف تاء التانيث الحذف من نفس الكلمة
فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي
اسما براسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاناث وفيه فلا يقال في ترخيم جبيبة اذا كان صفة يا جبيب
اي لحصول الالتباس لجواز تانيث الفعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان
علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس اي ولا يذكر المؤنث في الاعلام حملا على
المعنى لكن يشترط ان لا يكون صفة نحو فاسقة لانه لو رخم بحذف التاء للتبس بالمذكر قوله
فان كان في آخره زيادتان آه اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه
قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو
ان يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان معا في حكم الزائدة الواحدة
وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان
او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف
حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل
يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك
الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الاول فلانه في آخر الاسم ووجب الترخيم

منصور

في الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف مع انه لا يلزم الاجحاف
في الكلمة بحذفها لانها يبقى على ثلثة احرف بعد حذفها وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا به
عن ان يكون على اربعة احرف نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف
في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي
اي يا لميس فحذف السين وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف زائد ساكن حرف المد
في الاصل ولهذا احذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال
في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن
متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستعمل ومستمال واعلم انه لو قال وقبل آخره مدة
وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة
اعلم ان اسما على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه
جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول هو باعتبار المقصد مما في آخره زائدتان وعلى الثاني
مما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف وان كان مركبا حذف الاسم الآخر
اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الآخر لان الاسم
الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو فاطمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف
الاسم الاخير ههنا قوله فان كان غير ذلك فحرف واحد اي ان كان المنادى غير ما ذكرنا اي غير
ما حذف له حرفان او اسم اخير فحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد
والزيادة بسبب عارض والعارض منتف ههنا وهو في حكم الثابت آه اي المحذوف من المنادى

المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث
لفظا ومعنى اما معنى فلان المرخم هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المرخم هو ذلك الاسم واذا
كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة او السكون فيقال يا حار
و يا ثمو و يا كرو قوله و قد يجعل اسما برأسه آه اى وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال
يا حار بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي
لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه يكون في آخره واو قبلها ضمة فقلبت الواو
ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف و
النون بقي كرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت
في كلامهم هذه القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا
واختص بوا اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء يستعمل
في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص
من بين قومه ومن حيث انك اذا قلت يا رجل تريد رجلا معينا وكذلك في المندوب
تريد ميتا معينا ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب
والبناء آه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان
مفردا معرفة بني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك المندوب الا ان

ان المندوب لا يتبع نكرة كما يجي ولا مبهما للمصاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا
كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا لانه لما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما
اجرى مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف
في آخره اى ولك زيادة الالف او ما تقوم مقام الالف في آخر المندوب لان المطلوب فيه
مد الصوت والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه
والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه و واغلامكموه اى فان خفت
الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل زدت حرفا مجانسا للحركة او مجانسا لنحو غلام
مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل يا غلامكاه
التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام
جماعة مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين
فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولك الهاء اى ولك
زيادة الهاء بعد زيادة الالف او الياء او الواو وتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان
المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف
وهي الالف والواو والياء قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه اعلم ان ندب النكرة
لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان
لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وا رجلاه واما قولهم وا من حفر بئر زمزماه
فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا
كما

ما جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان
معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال لا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم **قوله**
وامتنع مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة
الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز
وازيدا الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول
لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب
فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل عن مذهب الخليل بان
المندوب قدم والصفة ليست من جملته وانما هي جي به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة
الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصلة مع الموصول ولذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف
الصفة والموصوف **قوله** ويجوز حذف حرف النداء اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من
ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله
افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف
حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور اكثر استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء
لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما شبيهين للعلم في عدم
وقوعهما صفة لاي فان لكل واحد من العلم والمضاف اي لا يقع صفة لاي وجواز لم يجز حذف حرف
النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة

صفة

اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى   بقائكم في رضا ما استنسري مستنسري

صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي
نحو يا ايها الرجل يجز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لها **قوله** وشذ اصبح ليل آه هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه
حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرا بانهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز
حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه شاذ لا يعتد به ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق
كرى شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان **قوله**
وقد يحذف المنادى آه اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما في الاصل
جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة
الذي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه
لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر **قوله** وهو كل اسم بعده فعل او شبهه آه
قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل
قولنا زيد قام فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا
ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو
محبوس لان الاسم المفعول شبه الفعل لما يجيء في موضعه وقوله مشتغل
بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره فانه ليس مما

فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده قوله او بمتعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت
غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق من ذلك الاسم
وهو الغلام فلو لم يقل او بمتعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن مثل
الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه
وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل
ضربته وزيد ما ضربته فان زيدا اسم ما بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا
لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله وكذا ما بعد النفي واحترز عن الاسم الذي لا يصح تسليط
الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارة
عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد اخر يدل على هذين الاحترازين ويعلم
منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد
على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد فقوله او مناسبه اي بمعناه او لازم
معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره وليس اذا سلط عليه ينصبه لكنه مناسبه وهو جاوزت او لازمت
لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكر من الصور الاربع وهو قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقديره الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت
زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع
لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل

والحاصل انه

والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير الفعل بمعنى
الفعل المفسر قدر فان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف
المذكور ما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور
فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان
ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر
عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر
من وجه دون وجه لان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه
قال كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به
الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى
ذكره ثانيا قوله ويختار الرفع بالابتداء اه اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم وجه النصب التي
يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب والرفع
جائزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضي للحذف
والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار
نحو اما مع غيرها الطلب نحو اما زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار
لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة

الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان
اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان
المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع
وانما قال اما مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت عمرا
واما زيدا فاضربه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل الناصب له وحذف الفعل شايع كثير وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب
خبرا للمبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع
لعدم استلزامه حذف الفعل **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب
يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا
للتناسب **قوله** وبعد حرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو
ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب
كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن مع
الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما ذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا

عن اسماء الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام **قوله** واذا الشرطية وحيث اي
ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا
ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى
الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما
الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانه يستعمل ايضا للشرط كما
وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها **قوله** وفي الامر والنهي
اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير
الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي
لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تأويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه
او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير لا بعيد **قوله** وعند
خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على
تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا
كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره
انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء
مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها
خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة
لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وبلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال فح لم يفد معنى
مقصودا من الآية لان معناه ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقا لنا بقدر و

والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول لما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو الكلام الثاني
والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد
قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات الوجهين اسمية وفعلية مثل زيد
قام وعمرا اكرمته لان جملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا
والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير
عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف للمعطوف عليه رجح الرفع لعدم
حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير فيه او له او عنده او غير ذلك
لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب اي ويجب
النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا
ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا ... وههنا لما لم يكن
لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك
الفعل ناصب له فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما لان ما بعد اما ...
قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لان شرطه ان يسلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط
على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع
لازم فيه على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو ...

بل

فعلوه الكائن في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة للشيء او متعلق بفعلوه
وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما
الثاني كذلك فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدا فعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل
والمفعول في محل الرفع بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا تقديره وكل شيء مفعول
لهم ثابت في الزبر قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه
الاية يدل على انها من هذا الباب لان الزانية اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على
الرفع فالمراد منها غير الظاهر والمبرد ذهب الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه وقوله فاجلدوا
خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره
التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء
على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيهما اجلدوا كل واحد منهما
وحينئذ لم يكن من هذا الباب لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا والزاني
عطف عليه على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وحينئذ لم يكن من هذا الباب لان قوله
فاجلدوا كل واحد لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي
ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المراد النصب ... لانه من باب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير
اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق

تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول يتناول الغير المحذر كزيدا في جواب
من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه
ليس معمولا بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب
من يقول من اتق فانه معمول بتقدير اتق لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله
او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما
بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر المحذر منه معطوف على فعل اضمر تحذيرا
تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول مفعول مطلق
وعلى تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ الفعل مع وجود القرينة الدالة
عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف
اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان به ومن كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للفروع فقيل اياك والاسد وكذلك قوله والا
وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب
الارنب بالعصا ونحوه فيه عبارة اخرى وهو اياك من الاسد واياك من ان تحذف اي من ان
تحذف لجواز حذف من وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال
اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز
لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا
المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما

ونقول اخترت من الرجال زيدا ولا تقول اخترت الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا
واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه **قوله** المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل
مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لمثل قولنا يوم الجمعة
طيب فان يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل فقوله مذكور تخرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل
مذكور لعدم الفعل ههنا لفظا او تقديرا من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان مثل اليوم والليلة
واجزاؤهما كالساعات ومما تركب منهما والمكان مثل الجهات الست **قوله** وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب مفعول فيه
ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه واللازم كونه مجرورا بها
واحدة وان تكون في مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما صريحا نحو يوم الجمعة مبارك ولم يكن مفعولا فيه
قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي ظروف الزمان معينا كاليوم والليلة او مبهما كالحين والوقت
والحين مبهم لانه ليس له قدر معلوم بل يقع على قليل الزمان وكثيره فانه تقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليهما
كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا **قوله**
وظرف المكان ان كان مبهما اي لكان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن
مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب يدل ايضا
على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب
مستلزم المكان من الامكنة ولما كان كذلك فقبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف
المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما وفسر المبهم بالجهات الست الخ لما كان ظروف المكان
المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست
هي

وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى
اي حمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون ومع لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك
اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكذلك اذا
قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي حمل على المكان المبهم
لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست
لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان
تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب
في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط
والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت اي وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما
بعد دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت
خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره
فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فكذا
دخلت كذلك فما بعده منصوب به قوله وينصب بعامل مضمر اي ينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن
قال متى اصمت اي صمت يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول
نحو يوم الجمعة صمت فيه يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل أيوم الجمعة صمت فيه وبابه
الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته ولا تقل صمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فقس وحيث يوم
الجمعة سافرت فيه صمت وتبادر الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صمت فيه

والملا يوم ... صمته قوله والمفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره
الجبن والتاديب وكرمت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال فعل مذكور
خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو
الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل
المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية
للفعل او سبب حامل للفاعل على الفعل فالفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا
يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله
خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند
الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته او ادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم
منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط
نصب المفعول له ان يكون مع اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن
نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اي انما
يجوز حذف اللام من المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل بذلك الفعل فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك
التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا
مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا لا نسلم انه مفعول له
بل انه حال من مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم
او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مع الضرب

لم يجز حذف اللام صح

مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام
سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل
في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام اياك امس او لم يكن لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم للاكرام لك امس وانما شرط في جواز حذف اللام شرطين مذكورين لمشابهته المفعول
المصدر الذي هو لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر
تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة
للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام
ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع
التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه في شبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز
ولقائل ان يقول ان اللام الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس
للتأديب فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر نفسه ومزاج ولا
يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي ومن الثاني
متحقق ههنا قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو اي قوله مذكور بعد الواو احترازه عما لا يكون بعد الواو
وغيره نحو زيد عمرو وقوله للمصاحبة معمول فعل احترازه عما لا يكون معمول الفعل نحو زيد وعمرو اخواك وابواك
او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد
وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل
عليه تقييد الواو بالمصاحبة وكلمة الواو للمصاحبة والا لكان ذكر مع كافيا قوله لفظا او معنى تفصيل
للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا

فعلا لفظا او معنى تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل او اسماء الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة والمصدر ونحوها
والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرناه وهو ما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان
يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه
نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وفيه نظر لانه ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز
جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب
ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب
وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان
لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجوابه ان الظاهر ان المراد به حال المذكور بعد الواو التي للمصاحبة
ولا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما هو مفعول معه لو انتصب اذا علم فكيف جاز فيه
غير النصب والجواب الذي ذكر في المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه
ما جد لكل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه
غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا لتوهم ان جميع افراده منصوب
لكن يلزم ما ذكر ثم ومن شرح الجلب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه
لكن في جوازه اطلاق الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت
وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء
وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا وانما امتنع العطف

لا ان يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين الكتاب
بالمفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا او ما تصنع او رد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود في
حرف الاستفهام والجار والمجرور من حرف الاستفهام والاسم (قوله) الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا واعترض عليه
بمثل لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبينة للهيئة سواء كان مبين
الذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءني زيد الكبير
ورأيت زيدا الراكب لان الراكب مميز منه زيدا لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى لانها تبين
هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة
الى المفعول به ولا تشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجي
الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد
يكون جملة والجملة لا يكون اسما (قوله) لفظا او معنى اى الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى
وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه لفظا او مفعول معنى فمثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت
زيدا قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء لانه ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا
ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل
حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما فان قائما حال عن زيد وهو مفعول
معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان شيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره
انبه عليها او اشير الى بعلي شيخا والقائل ان يقول المثال الاخر ان غير مطابق للممثل لان زيدا الذي هو
الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي يفهمه الدار

في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان
ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان
يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه واما اطلاق ذي الحال عليه
بكونه الضمير العائد غير ملفوظ يطلق عليه لكونه اياه في المعنى (قوله) وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي عامل
الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه الفعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصدر واسماء
الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما معنى الفعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء
الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما (قوله) وشرطها ان يكون نكرة
اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها (قوله) وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال ان يكون
معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب
الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الكاف في شرطها لان كون صاحب الحال
معرفة ليس بشرط (قوله) وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك
حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال لما دل الدليل على عدم جواز
وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى التأويل فيها وبيانه ان العراك مصدر عن الحال محذوف تقديره ارسل
الحمار تعترك العراك ومررت به تنفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل
المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت
به منفردا (قوله) فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اي فان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم
الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه
فتلزم في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب (قوله) ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف

اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا يقال زيد قائما فى الدار لضعف العامل بخلاف الظرف فانه يجوز تقدمه على العامل المعنوى نحو قولهم كل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار والمجرور فى محل الرفع خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو فى لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوى لجواز الاتساع فى الظروف بما لم يتسع فى غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوى لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة فى الكلام مع اختلافهما فى هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا تتقدم عليه اما الفعل فنحو ... واما المصدر ... واما شبهه فان كان مصدرا او اسم الفاعل مع المفعول الموصوف لتمام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصول فلا يتقدم ما فى حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة فى العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف لما روعى فى المفعول معه

قوله ولا على المجرور فى الاصح اى لا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذى الحال المجرور نحو قوله اذا المرء اعيته السيادة ناشئا فطلابها كهلا عليه شديد قوله كل ما دل على هيئة

اى كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اى هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل فى رطبا هو اطيب بالاتفاق وفى بسرا خلاف فعند ابى على الفارسى هو هذا لما فى اسم الاشارة او حرف التنبيه لا اخصار العامل فى هذا او اسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه فى العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل

فيما

نحو راكبا جاءنى زيد ونحو ضاربا حكا زيد

فيما قبله لجواز قولهم فى ثمرة نخلة بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل فى بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق

قوله وتكون جملة خبرية اى وتكون الحال جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر فى المعنى فكما ان الاخبار عن الشىء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب فلا بد ان يكون فى هذه الجملة رابط يربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو قوله فالاسمية بالواو اى الجملة التى تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اى الجملة الاسمية بالواو والضمير نحو جاءنى زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم فى اول الامر لكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو فى اولهما نحو كلمته فوه الى فى فقولنا فوه الى فى حال مع الضمير وحده والثانية وهى ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو فى اسم الفاعل نحو جاءنى زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر فى يركب ولما الباقية وهى التى فعلها مضارع منفى او ماض مثبت او منفى فبالواو والضمير نحو جاءنى زيد وما يركب وجاءنى زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءنى زيد وما طلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير نحو جاءنى زيد ما يركب وجاءنى زيد قد ركب وجاءنى زيد ما ركب

قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اى لا بد مع قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضى حالا وذلك لان الماضى يدل على الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضى من الحال ومثال قد الظاهرة جاءنى زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم

بعضا الى [illegible]

لا اى قد جهرت وانما قيد الماضى بالمثبت لانه لو كان منفيا لم تجب قد ظاهرة ولا مقدرة
فلم يحتج الى قد لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفى الفعل الماضى استمر ذلك المنفى الى الحال بحكم الاستصحاب
اى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج فى استمراره الى [illegible] قوله ويجوز حذف العامل
اى ويجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك
للمسافر راشدا مهديا اى اذهب راشدا مهديا قوله ويجب فى المؤكدة اى ويجب حذف
العامل فى الحال المؤكدة والحال المؤكدة هى التى لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا
والمنتقلة بخلاف ذلك فمثاله الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام
موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له
فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذى هو اثبته واحقه او اثبت او احق فحذف عاملها
[illegible] يستعمل فيه الحال حال عن المعمول او عن العامل قوله وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة
اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
واجب الحذف قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر اه اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذى يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احترازبه عما لم يرفع
الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترازبه عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة
نحو رايت عينا جارية فان الجارية يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر
فى العين لان العين فى الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب
وقوله عن ذات احترازبه عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة كالحال كقولنا جاءنى زيد راكبا

فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة ومنه لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه قوله
فى صفة المجىء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات
الاشياء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة
وضعفه ظاهر لعدم الاحتياج الى تعريفه قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اى التمييز
الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا
ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة فهو ههنا مقابل
الجملة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما فى عدد نحو
عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياتى تمييز الاعداد فى باب العدد واما فى غير العدد
فاما ممسوح نحو ما فى السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان
سمنا واما مقياس نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان
كان جنسا اى فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق
اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندى رطل زيتا ورطلان
زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
والكثير الا ان تقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها
فتقول عندى رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا
يجمع ان كان المراد بالمميز جمعا فيقال عندى قنطار اثوابا وبيت كتبا وكذا فى
قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية اى ان كان الاسم المفرد الذى يتم بالتنوين او بنون

التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى التميز وجاز ترك اضافته اليه مثل رطل زيت
وقفيز بر وقفيزان برا بالاضافة وترك الاضافة وكذا اذا تم بنون الجمع [illegible]
وان لم يتم بالتنوين او نون التثنية بل تم بغيرهما او لم يجز الاضافة وذلك الشي الا ما يشبه
بنون الجمع نحو عشرين درهما واما الاضافة فنحو مثله زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون
درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون هي نفس الكلمة وما هو من
نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة
بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما يشبهه فان قلت
يضاف مثل عشرين واخواته الى التميز ففي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا
لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان والصواب
ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز لحاجة فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشي الى نفسه لان العدد
هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها
الى زيد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار عطف على مفرد
اي التميز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تميز عن مفرد مقدار واما تميز
عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار خاتم حديدا
او فضة نحو الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله و
والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي التميز عن ذات مقدرة في

وهو التميز عن ذات مقدرة

في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما ضاهاها اي الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما
او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس
في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة
لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان
كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فبذكر تلك
الذات تدفع ابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهاها فعل ماض من المضاهاة
وهي المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو
اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عن نسبة او عن متعلقه تعلق
احد المنتسبين الى الآخر والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به
تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي ان كان التميز اسما يصح ان يجعل لما
انتصب عنه او في متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه اي احتمل هذا
واحتمل ذاك نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون
من ولده زيدا او نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد
او ابوة من ولده او لم يكن اسما يصح لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه
والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا وكل واحد من العلم والدار لا يصلح

الا بمنه والاوة وهي انه متعلق ما انتصب عنه منذ انما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع
وفيهم نظر لانا لا نم ان اراد بالشرط التميز ان كان اسما نصا ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلق
ما انتصب عنه وجاء جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه لم يصح لوجهين احدهما
انه غير مفيد لان الشرط والجزاء واحد والثاني انه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور كان
يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه نحو طاب زيد نفسا
ولان النص لا يساعد على هذا الشرح وان حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب
زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا ها الكلام
ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي يطابق التميز في الصورتين اعني ما انتصب
عنه ومتعلق ما انتصب عنه قوله ما قصد اي ان قصد مفردا او والتميز وان قصد مثنى
فهي التميز وان قصد جمع جمع التميز في الصورتين فتقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التميز متعلق
ما انتصب عنه طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا
اردت اباه وجدا او ابا واما وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واما وجدا له قوله
الا ان يكون جنسا اي ويطابق التميز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا
وانه لم يطابق حينئذ كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق
وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا تثنى ولا تجمع الا ان تقصد الانواع
المختلفة حينئذ فمعنى ان كان المراد مثنى وجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد

انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب
علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا
مستثنى من قوله فيطابق فيهما والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون
معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد
الا ان تقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفيه خلاف لان الاستثناء الاول يقتضي
عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس
وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع
في الجنس اذا لم تقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية
والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم وذلك لتكثير آحاد
نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلاثة من آحاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا
يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد
من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لان الآحاد افراد النوع الواحد
في الحقيقة واختلافها بالعوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقائق
فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لانها واحد في الحقيقة ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها في الحقائق قوله وان كان
صفة اي وان كان التميز صفة كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا
طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا الحق صفة

احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان
المراد منه دعاء له [illegible] مطلقا سواء حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون
ان يكون حالا والفرق بين التمييز وقولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زبدا
ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر والزبد يرفع الابهام عن نفس المثل او ذا
ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل **قوله** ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا
سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه اذا كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة العمل فيما
[illegible] او ان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا
عليه واما قولنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طابت نفس زيد واصل تصبب
زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا
للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما
مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطرادا للباب **قوله** والاصح ان لا يتقدم على الفعل
اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه
كما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر انهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب
ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان نفسي بالفراق تطيب **قوله** المستثنى متصل
ومنقطع الخ اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو
الذي اخرج بالا واحدى اخواتها عما قبله متعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عما

لفظا لان الرجال جمع رجل وتقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا
لانه افراد كثيرة بلا لفظ لانه ليس له لفظ بل هو واحد لفظا وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد
فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظا نحو جاءني القوم الا
زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضرب الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد
نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها
ليخرج عنه المخروج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج
عنه بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم
ان دخلوا الدار وفي الجملة لئلا يدخل الحد المخرج بغير الا واخواتها لانه مستثنى واخواتها
الا وغير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسوى وسواء **قوله** والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا
نحو جاءني القوم الا حمارا فان حمارا هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه
قوله وهو منصوب اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتداء
بالصورة الاولى اعني واجب النصب وهو مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي بغير الصفة
في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم
الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله بعد الا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع

القوم

بالتبعية على الصفة واما فان في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يوجب النصب نحو ما جاءني
الا زيدا فيجوز رفعه على البدلية من القوم ونصبه على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا
لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فيه والمنفي لان المبدل منه في
حكم الساقط فيكون التقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا لو جاءني الا زيد ويلزم مجيء جميع العالم اليه الا زيدا وهو
ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك
والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى مقدم على
المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدما على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لا يصح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم
البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على
المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا
عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد
الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره من فصيح
واراده وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا
ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا واما قال في الاكثرين لجواز
البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس
مستثنى منقطع بعد الاسم رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما

بلد

يؤانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض
من الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين
تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب
النصب لانه مفعول به ويجب نصب مفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم
فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى
بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية
لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى
بعدهما مفعول فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما خلا زيدا اي ما خلا بعضهم
زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا
وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى
بعدهما خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم
زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو ويجوز النصب ويختار البدل اي ويجوز نصب المستثنى
ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه
مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد الا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على
الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيه
بالمفعول به واما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يختر البدل لما مر في موافق
وجوب النصب واما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب.

بل اعرابه على حسب العوامل لكافية ومثاله ما يجوز النصب ويختار البدل قوله نحو ما فعلوه الا قليل
برفع قليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء آه قوله ويعرب على حسب العوامل آه اي ويعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى فان مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى
العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول
نصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر نصب لكونه مصدرا له نحو ما
ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الانواع ويسمى استثناء مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء في
من قوله ومفرغ غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى
فانه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ
كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون
ما زال للاثبات لان نفي النفي اذا دخل النفي اي في الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير
جائز عاما قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع آه اي واذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد
فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لا من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون تقديره ما جاءني من زيد فيلزم
زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله من محل احد

احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فانه لا يجوز
ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما
زيد شيئا الا شيء في المثال الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه
لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما
قد انتقض بالا فاذا بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل مشابهتهما لليس وانه من حيث
النفي فاذا انتقض النفي بطل المشابهة لليس [illegible] بخلاف قوله ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز
ان يقال ما زيد شيئا الا شيء بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جائز ههنا لان ليس عامل
لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي
يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قوله لا لهما التي هي عائد الى ليس والضمير في قوله لا جلهما عايد الى
اللام او الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد
آه اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان
يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي يعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان
يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى و
سواء آه اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين
وكسرها وحاشى تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان
المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور وجب جره
بعدها وان المستثنى بعد حاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند الاكثر

الشجاة فيكون ما بعدها مجرور عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا
بل منصوبا بانه مفعول له على بعضهم لما ذكرنا في خلا وعدا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل في الاستثناء مثل اعراب اسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا
لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط فكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى
منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا
كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى
بالا اذا كان في كلام غير موجب فالمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا
تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه
مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد
وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة **قوله** وغير صفة حملت على الا
ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع مع كونه للاستثناء وعدم وقوع
الاستثناء في بعض مواضعه تقول جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ان
واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على
غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء حينئذ وانما
قال لانها لو كانت تابعة لمفرد منع لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي
للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو

تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو ما جاءني الرجال الا زيدا لانه حينئذ للاستغراق والعموم
وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو
لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه
لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء
من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا
غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير محصور
كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة مثاله قوله
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابع لآلهة و
هو جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو
المطلوب من الآية لانه يصير معناه حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد
السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما
وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح
الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ويقول جاءني رجال عشرة الا زيد
بالرفع فانه تعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور ويقول جاءني
رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة وتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب
عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني

بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجوز الاستثناء الا ان يكون
الذي هو المعدود وهي لا يتناول جاءني رجال عشرة الا زيدا لعدم وجوب تناوله
زيدا ويجوز الاستثناء من العدد حتى يتناول جاءني رجال عشرة الا واحدا لتناوله المستثنى
وهذا لا يجب تناوله ... المحصور لذاته كالعدد والثالث
انا لا ندعي ان كل موضع جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان
موضع جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنكر وفي جواب الاخير نظر
لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه
تقييد المصنف حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله وضعف
في غيره واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه
عليه شيء من هذه الايرادات (قوله) وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع
المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا
منكورا غير محصور (قوله) واعرب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح
اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يستعمل فيهما الا في
واما قال على الاصح لانه قد جاء اجراؤهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق
سوى العدوان فسوى هنا على ما بقي وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت

من اعمالهما لسواء بكما وعند الاخرين شاذ لا يقاس عليه (قوله) خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول
كان او احدى اخواتها فقوله المسند يشمل خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغيرها وقوله
بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغيرها ومثاله كان
زيد قائما فقائم هو المسند بعد دخول كان (قوله) وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان
واخواتها كحكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية
او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد الى اسمها وفي جواز
تقدم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد
قام ابوه وكان قائما زيد (قوله) ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا
الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك
زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر
بالمبتدا اعلم انه لو قال ويتقدم موقتا ... لكان اولى ليتناول
مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر فيهما على الاسم لحصول التمييز
بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة
يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم
في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس (قوله) وقد يحذف عامله اي قد يحذف
عامل خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه

اي وقد يحذف كان

على جواز اربعة اوجه احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف
وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو
اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث
رفعهما معا نحو ان خير فخير تقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو
ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان
في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب
الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف
كان مع اسمه وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه في رفع
الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت
ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه
والاخيران المتوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لأن كنت اي ويجب حذف كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام لكثرة
حذف حرف الجر من ان وأن في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم
فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت
منطلقا وزيد ما اي للتأكيد وليكون كالبدل عن كان لانه مشابه لها من حيث ان ما المصدرية
تدل على الزمان كما ان كان تدل عليه فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما

وكقولهم ان خيرا فخير وان شرا فشر

ميما وادغمت النون في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان
فيها لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير
جائز قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه آه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخول ان واحدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسم كان و
اخواتها ولاسم ما ولا وغيرها فلما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج
عنه المبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف
عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا في
الاستغناء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله قوله المنصوب بلا التي لنفي
الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي لنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس
والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه ليس
في الدار هذا الجنس فلا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها
واذا قيل لا رجلٌ في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون
واحد آه او اثنين او ثلثة او اكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسم كان وان واسم ما ولا
المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء آه قوله يليها نكرة مضافة
او مشبها به هذه شرايط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فخال يلي الضمير العائد الى المسند
اليه وهو في يليها عائد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما شرط

مضافة او مشبها بها

في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجيء وانما اشترط
ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب لما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافا او
مشابها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا لما يجيء ومثال المضاف لا غلام رجل في
الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ووجه مشابهته المضاف من حيث ان
كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان
مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي فان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا
اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي فان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا
غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين وان كان نصبه
بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخر اولى من الكسر واما نحو
وفي نحو قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل محقق او مقدر
فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون
الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب
فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان
بناؤه لازما وبناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة اي ان كان
الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير نحو قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو واما
الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه
مبني على جواب سوال سائل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون

مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير
فيقال لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما
التكرير فلانه مبني على جواب سوال سائل قال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرار
في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير واجابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من
المضاف اليه التعريف لما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن الايراد
المذكور على هذا المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الخارج المنصوب بلا
نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اه اعلم انه اذا عطف على الاسم لا مع تكرر لا جاز فيه
خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا
حول في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره فلا حول ولا
قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول
في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول جزء
بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على
محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفعهما نحو لا حول ولا قوة الا

بدخول مبتدأ او خبر او عطف عليه و بانه خبره ولا يكون لا عاملة و وجه عمل لا ههنا شيئان احدهما
ان يكون مطابقا للسؤال وهو ارجل في الدار ام امرأة والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب
مع وجود حرف العطف وهو غير جائز وعلى فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا
بلا مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله بجعل
الاول مرفوعا بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل
هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ او بالله
خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل آه اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة
مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه
ففي رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس
الا خبرا للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول
ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله
ونعت المبني الاول اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا يليه
جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر ويجوز رفعه حملا على محل المبني مع لا رجل ظريف
لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وانما
لم تحمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء

لانه نعت للمبني فلم يجز فيه الا الاعراب
او جوب كون النعت معربا ح

قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع
والنصب وذلك بان انتفى ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا او ظريف
او لا يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريفا عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب كراهتهم ان يجعلوا ثلاثة
اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب
لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان
اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون يليه نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما
تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت المبني الاول مفردا
يليه قوله والعطف على اللفظ والمحل جائز آه اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على
الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام وبنصبها على لفظ
لا غلام وحكي عن الاخفش فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز آه اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين
له لا اباله ولا غلامي له اي ويجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته
للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له
قوله ومن ثمه لم يجز لا ابا فيها اي من اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه
بالاضافة من حيث مشاركته في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته
للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في بل بمعنى اللام قوله وليس بمضاف

اي قولنا لا اباله ولا غلامي لي ليس بمضاف الى الضمير لما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب
الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا
لا غلامي لي مضاف الى الياء واللام زائدة لتاكيد الاضافة فالمصنف اشار الى بطلان مذهب
سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذكر ان معنى لا اباله
نفي لا باخبر وهو غير جائز وعلم لانا المعارف وهو غير جائز قوله وقد يحذف في مثل لا عليك اي
ولا باس عليك فيحذف اسم لانه مثل لا باس عليك قوله جزما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا ما يتعلق بهما
ولا التي لنفي الجنس فلا نعيدها لئلا يطول قوله وهو المسند بعد دخولهما اي خبرهما ولا المسند بعد دخولها قوله
وهو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه
هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز فلان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين
اعني الاسم والفعل وقد مر في البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما اه هذا اشارة الى انهما
يبطل عملهما ولا احدهما اي اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين
معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وانما
المصنف ره بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا
قائم وانما يبطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي وقد بطل فيبطل
عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها يبطل
عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يتوسع في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب
فالرفع اي اذا عطف على خبرها ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن يبطل عملها

لبطلان ما هو سبب عملهما وهو النفي فالرفع حملا على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتدا
في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل
على علم المضاف اليه اي المجرور وما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله كل اسم لان المضاف
اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث واجيب
عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان في تقديره اجلس في
مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا قوله نسب اليه شيء احتراز عما
لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل
والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر
لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة
وقوله مرادا احترز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء
وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان
يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة
حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما مجردا عن تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل
الاضافة على معنى انه اذا كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة
وان لم يكن فيه كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احمدكم

زيد ومسمّى زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف ولا
المضاف اليه ولاجل هذه العلة حذف ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع قوله وهي معنوية
ولفظية اى الاضافة بتقدير في فانها على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان
يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون
صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها
لان مصر ليس بمعمول المضارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها
ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة
وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف
وكذا الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا في زيد
افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سقط
عليه او بان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة
قوله وهي اما بمعنى اللام اه اى الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن
جنس المضاف ولا ظرفا للمضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام
لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف
بحيث صادق عليه والمضاف ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت
الاضافة بمعنى في اى ضرب في اليوم قوله وهو قليل اى وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله

غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى
من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا اه اى الاضافة المعنوية
مضافة ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته و
اوضحته غاية الايضاح الا اسماء التي توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها
اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه
نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف
نحو غلام رجل وغلام امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اى وشرط
الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف
التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة مثلا انه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع
التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد الاشتراك
فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام وان المضمر
والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على التعريف وان علم
ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في الاضافة وان كان حرف النداء
للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف ولان التعريف
الاكثر منه التنبيه والانشاء لا للتعريف قوله وما اجازه الكوفيون هذا جواب
عن سؤال مقدر وارد على ما ذكر من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن حرف
التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب

لان التعريف يسبق من التخصيص

واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء
ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق
فسما فادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اى الاضافة
اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترازبه عن مثل غلام
زيد وقوله مضاف الى معمولها احترازبه عن مثل مضارع مصر فان اضافته مثالها
اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه ومعمول تقدير
الانفصال اى المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او له ولا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قام مقام التنوين ولا تفيد تعريفا و
تخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
اى ومن اجل ان اضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت
برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة
للرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه
نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد
لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم
وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام
وحملا على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة

ان اللام

لان التخفيف ذات الاسم والاضافة للتخفيف عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات
سابق على محقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيء عقيبه
وضعف الواهب المائة وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها
معطوف على المائة والحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة
الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان تمتنع هذا الا انه جاز على ضعف
لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه لا يلزم ان يكون حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه
ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز
رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس
كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه في بعض الوجوه
قوله وانما جاز الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم
افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته
له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف
اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى
يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقال
التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله
الحسن الوجه منه اى الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور

وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ثمان عشرة لغة ومن مختارها اي
ومنه يعلم الجواب عن حمل النحاة الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف
اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم
المضاف الى المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي الـ
قوله والضاربك وشبهه آه عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك
والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل مع انه يجب
ان لا مانع فيه في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير
المتصل لان التنوين يؤذن بالانفصال عما قبله والضمير المتصل يؤذن
بالاتصال واذا لم يظهر ان التخفيف في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن
حمل النحاة الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد
ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال عند من قال انه مضاف
لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف
ضمير منصوب منصوب على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل
على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفته انما لا يضاف موصوف الى
صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى
موصوفها اي ولا يضاف صفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متأخرة

لم يظهر في الضاربك ح

فلو كانت الصفة مضافة
الى ما كانت مجرورة فلم يجب
متابعتها للموصوف

متأخرة على الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله
ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي الخ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم
ولا يضاف موصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة
للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة
الحمقاء وجوابه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب
تأويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله ان يقدر في هذه الاشياء مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه لما وصف
المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف
صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد واصله قطيفة
واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه
متأول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تأويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتأويلها ان منع الاضافة فيه بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة
ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف
الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغني عن ابرازه اي بالكلية الموصوف ثم حصل
في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد جزء اي جنس هو والاخلاق جزء اي جنس من انواع الموصوف فانهما

وامّا نحو ما اذا موصوفاتها بابها الا انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فتأولوا جرد قطيفة واخلاق
ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه لانه لا يضاف
احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث
واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف
للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد وما هو نحو الانسان والناطق قوله
بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة
في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم بعض من الكل والشيء بعض من العين فيكون اضافة العام
الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيتقيد قوله وقولهم سعيد
كرز ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان متماثلان
في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر واجاب عنه بانه
متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة المتماثلين الى الآخر وجب تأويله لئلا يلزم ترك
الدليل وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمراد بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن
الثاني بالعكس لامتناع اسناد المجيء الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد
لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم
الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والمراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف
علة والمراد بالملحق به ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا الى ياء المتكلم كسر ما قبل

والياء مفتوحة او ساكنة ح

دانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر ح

ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل وساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الفا اعلم ان آخر الاسم
اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد تقدم حكم الاولين وان لم يكن صحيحا
ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او ياء او واو فان كان آخره الفا تثبت
الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي لكن قبيلة هذيل تقلب الالف
ياء اذا كانت لغير التثنية فيقولون عصيّ ورحيّ في هذا عصاي ورحاي لان اصل هذه
الالف اما الواو واما الياء بناء على ان الالف لا يقع اصلا في الاسم المتمكن فان كان الواو
ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم يدغم الياء في الياء وان كانت الياء فلا يدغم
~~الالف ياء ثم يدغم الياء في الياء~~ وان كانت الالف الف التثنية لم يقلبها هذيل ياء لانه لا اصل
لهذا الالف من الواو والياء فهذه اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان
آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي والقاضي راميّ وقاضيّ وان كان الياء
محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع
حالتي النصب والجر فيقال في غاز وقاض غازيّ وقاضيّ وان كان في آخره واو قلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال
في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذف النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون على الآخر فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم
وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب قصار

وكذا في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر ح

سلم هذا لم يكن الا في جمع السلامة للمذكر حال الرفع ص وأما الأسماء الستة فأخي وأبي هذا الشأن كقولك
طو... ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في أخ وأب أخي وأبي كما يقال في يد ودم يدي ودمي
ومعناه ان لام الفعل محذوف من أخ وأب كما أنه هو محذوف من يد ودم كما يقال في دم ويد
دمي ويدي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في أخ وأب أخي وأبي من غير رد لام الفعل لكن
المبرد أجاز رد لام الفعل في أخ وأب فيقول فيهما أخيّ وأبيّ مع رد لام الفعل وادغامه
اللام فيه كما يقول الشاعر ع وأبيّ مالك ذو المجاز بدار قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى
واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الأب لجواز أن يكون أبين جمع الأب وأراد
على ان الأب يجمع على أبين وان كان شاذا في قول الشاعر فلما تبين أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا
ويقال حمي وهني أي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال يدي ودمي من غير رد لام
الفعل ص ويقال فمي في الأكثر وفيّ أي اذا أضيف فم الى ياء المتكلم فيقال فمي وهو الأكثر
والثاني فيّ والوجه الثاني ظاهر من حيث انه ألحق به ياء المتكلم من غير
المعتد والوجه الأول أكثر وأفصح لأن قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لأجل
التطرف وهو مفقود حالة الاضافة وذلك لأن أصله فوه بسكون الواو فحذفت
الهاء لخفائها فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف
واحد فهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة وذلك لأنه اذا حذف الهاء وأضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند آخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لأنه لم يحذف

الواو

والذي ح

أصواتنا بكين ح

مغير ح

كلونها حرف اعراب ح

الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لأنه اذا حذف الهاء عند الاضافة
الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء وكسر الفاء لأجل الياء
فصار فيّ ص واذا قطعت قيل ... أي اذا قطعت هذه الأسماء عن الاضافة
بالكلية فيقال في أخ وأب وحم وهن وفم ورأيت أخا وحما وهنا وفما ومررت بأخ
وأب وحم وفم وهن بفتح الفاء وضمها وكسرها في كل لغة أفصح أما كون فتح الفاء
فيه فلكون الفاء مفتوحة في الأصل وأما ضم الفاء فيدل على الواو المحذوفة المبدلة منها الميم فأما
كسر الفاء فلأنه لما عوض الواو ميما لما ذكرنا فكأنها عوضت الواو ياء فكما أنه اذا
عوض ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوض ميما ص وجاء حم مثل يد أي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرنا
أحدها أنه مثل يد مطلقا أي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورأيت حما ومررت
بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه مثل اللغة الأولى حال الافراد وهو يخالفها
حال الاضافة واللغة الثانية أنه مثل خب أي مطلقا أي حكمه مثل حكم المهموز حال الافراد والاضافة فتقول
في الافراد هذا حمء ورأيت حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا حمؤك ورأيت حمأك ومررت
بحمئك واللغة الثالثة أن حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول في الافراد هذا حمو ورأيت حموا ومررت
بحمو وهذا حموك ورأيت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة أن حكمه مثل حكم عصا أي
المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورأيت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورأيت حماك
ومررت بحماك فهذه اللغات الثلاثة الأخيرة مخالفة للغة الأولى حالتي الاضافة والافراد ص
وجاء هن مثل يد مطلقا أي وجاء في هن لغة أخرى غير اللغة الأولى وهي أن يكون حكمه مثل حكم يد
مطلقا أي حال الاضافة والافراد فتقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وتقول في الاضافة

وتقول في الاضافة ح

بهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال
الاضافة ش وذو لا يضاف الى مضمر اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا ينقطع عن الاضافة لان
ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات لاسماء النكرات نحو جعل
المال صفة رجل فتقول جائني رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف
ذلك فشاذ نحو صلى على محمد وآله و ذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة
في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر فالاولى ان يقال وذو لا يضاف الا الى الجنس
التوابع كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحدة اي التوابع كل ثان ليشمل خبر المبتدأ
وخبرها ولا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت
فلما قال باعراب سابقه خرج خبر كان وان واخواتها ولا لان اخبارها
اخبار ما ليس مثل اعراب اسمائها فلما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدأ
والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب
التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول
فلان جائني في قولنا جائني زيد الطويل عمل فيهما باقتضاء الفاعل واما الثاني فلان
عمل الابتداء في المبتدأ والخبر من جهتي اقتضاء المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين
من جهتي اقتضاء المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من
جهات اقتضائه لان يصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل مررت
بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه لم يكن اعرابه لفظا

التي
هي الاسماء الاجناس ونحوها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه لا يوصف باسماء الاشارة
لغير المطابق لا المبهمات الشاملة للموصولات ولان لان بينهما ومبهماتها ونحوه لا يوصف وكذا الموصولات
بل يوصف بعض الموصولات واي لا يلزم وصفه بذي اللام لجواز وصف اي بهذا نحو يا ايها الرجل وانما
جاز وصف بخلاف وجه العلة المذكورة في هذا الباب كما وصف بهذا الموصوف بذي اللام فظاهر وصف
اي بذي اللام ش ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان
صفة اسم الاشارة يجب ان يدل على الذات والجنس وتعيين ذات المبهم ضعف ان يقال
مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامرأة
وكاغذا وثلجا وغير ذلك ولدلالته على الجسم المبهم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه
يعلم منه انه انسان او رجل ش العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اي فقوله تابع شبها ولا التوابع
كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست
بمقصودة بالنسبة بل تأتي بها للغير وهو المتبوع وبقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان
مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل فقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة خاصة لفظي للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة
القيام اليه مع زيد ش واذا عطف اه اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد اولا بضمير منفصل ثم
عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل
حتى صار كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل
وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك
وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد

لان الموصوف بالموصوف
بذي اللام موصوف
بذي اللام ح

اسم ا

لا يقال انما جاز العطف في قولنا ضربتك وزيدا
لوجود الفصل وهو هاهنا الكاف لانا نقول
المراد بالفصل المذكور لجواز العطف
على الضمير المرفوع هو الفاصل سوى
بالتاكيد وهاهنا ليس كذلك

بالمنفصل نحو انا وزيد وانما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تأكيد بالمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا

متن واذا عطف على المضمر المجرور اعيدت الخافض اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيدت الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه

متن والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي وحكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون في المعطوف ايضا في جميع الاشياء اي لا يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف

متن ومن ثم لم يجز في ما زيد اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهبا لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فيرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدأ او ذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا لكنه لم يجز لئن يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه

متن وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لما لزم ما ذكرتم وان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي وجملة تامة لا انه يمتنع ان يقال

كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه صح

الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما لم يمتنع لان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكون الفاء للسببية لانه في تقدير الذي ان طار فغضب زيد الذباب والذي لو كد ما قلناه امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب بالواو لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انها للسببية لا للعطف المحض

متن واذا عطف على العاملين المختلفين لم يجز اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز عند الجمهور وجاز عند الاخفش وعلم مصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار معنوي وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وعند سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وجاء في النوادر الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على امرء الاول والعامل فيه كل والنار الثانية على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين ووجه المصنف بين جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه لكثرة الاستعمال وبين امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما [redacted] ين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من توهم ان مثل قولنا ضرب زيد عمرا وانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للاول فيجوز العطف عليهما لانهما فيما يعمل عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول

متن التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقولنا تابع يشمل جميع التوابع

ن اذ معناه الذي يطير فيغضب لطيرانه بسببه لغضب زيد الذباب صح

عطف من هذا القبيل فلا يجوز العطف على زيد وعمرو وفاعله ... مختلفين صح

قال في عاملين لجواز العطف على معمول عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم ... وهو قيام حرف العطف مقام العامل صح

فلما لم يقرر امر المتبوع خرج عنه عطف بالحروف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع وكما خرج في النسبة خرج عنه
النعت وعطف البيان فانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل في تعيين
ذاته الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا يتشكك في نسبة المجيء الى زيد بل يتشكك انه اي زيد من افراد
ذات الطويل على انه اي شخص زيد هو والتاكيد كذلك والشمول فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني
القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فالمطبوع التعريف على
التاكيد واعلم ان تحديد المذكور لا يتناول اجمع واخواتها لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول
فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او في الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او في الشمول لكان
اصوب وقد يشكل ايضا بجميع التواكيد التي لم تنسب الى متبوعها شيء كقوله زيد زيد قائم وضربت زيدا
زيدا وان ان زيدا قائم فان زيدا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول
وكذا ان الثانية في ان ان زيدا فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي
فلا يتوجه الاشكال قلت لا نم ذلك والا لم يصح تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا مخلص عنه الا
ان يقال المراد بالتاكيد الموقف هو تاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد
الموقف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد الموقف اعم من اللفظي والمعنوي والمراد من نسبة المتبوع
الى شيء او نسبة الشيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع قوله وهو لفظي ومعنوي
اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها الاسم
نحو جاءني زيد زيد او في الفعل نحو ضرب ضرب زيد او في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في
المفرد كما ذكرناه او في المركب نحو جاء زيد جاء زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت
فان انت تاكيد لفظي في الصورتين مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي فلما
فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير الاول

قائم
لانه ليس كذلك

الى النفس ثاة

او اتيان بمرادفه كما في التاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وقوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي التاكيد
المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع
والاولان اي النفس والعين للواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغها
وضميرها او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة ولا
تقول ... والزيدان نفسهما وانفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
والهندان نفسهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى اي التاكيد
الثاني وهو كلا للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث
قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج اليها لعدم الاحتمال لامتناع صدور الاختصام من واحد
بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من الواحد فقط فان قيل لا حاجة
الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا
يحتاج الى تاكيده بكلا الا يحتاج في مثل الاختصام قلت لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز
اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا عليه فان لفظ المثنى
ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكد ذلك الظاهر
في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ويتاكد في نحو المجيء لامكان صدوره عن الواحد
فيحتاج الاول الى التاكيد دون الثاني وللقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد كذلك الجمع يحتمل
كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت التاكيد
منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان

في مثل احندا

كذلك لا يجمع التأكيد ... بكلا ... لم يطلق لفظ المثنى على الجمع وكلاهما
والباقية ... أي الباقي بعد الثلاثة وهو كله أجمع ... يقع تأكيد الضمير المثنى سواء كان مفردا أو مجموعا
مذكرا أو مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها
وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي مثل أجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله أجمع أكتع
أبتع أبصع وجاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
والنسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ما له أي لا يصح التأكيد بكل وأجمع إلا لشيء
ذي أجزاء يصح افتراقها ... أجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فإن للقوم أجزاء يصح افتراقها حسا
ونحو زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم أو حكما نحو اشتريت العبد كله فإن العبد وإن لم يكن له أجزاء
يصح افتراقها حسا لكن له أجزاء يصح افتراقها حكما لأن العبد يجوز أن يكون نصفه أو أقل أو أكثر
مشتري فإن لم يكن للشيء أجزاء أو كان له أجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يؤكد بكل
وأجمع لأنهما للشمول ولا فائدة في التأكيد بما فيه معنى الشمول فيما لا أجزاء له ولا فيما له أجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما
فلا يقال جاءني زيد كله لأنه لا أجزاء له ونحو لا يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لأنه لا يمكن مجيء النصف
أو ثلثه أو ربعه قوله وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين آه أي إذا أكد المضمر المرفوع المتصل
بالنفس والعين وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالضمير المنفصل أولا ثم تأكيده بالمضمر المرفوع المنفصل
أولا لالتبس التأكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد أكرمني هو نفسه فإنه لولا المرفوع المنفصل التبس التأكيد فيه
بالفاعل ويحمل عليه ما لم يلتبس التأكيد بالفاعل فيه نحو ضربت أنت نفسك لاطراد الباب وإنما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وإنما قيده بالمتصل لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو أنت نفسك فاعل

حسا

بالنفس والعين
لأنه لو أكده المرفوع
المتصل بالنفس بلا
تأكيده بالمضمر المرفوع
المنفصل ... صح

فاعل وإنما قال بالنفس والعين لجواز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بكل وأجمع بلا تأكيده بالمنفصل
نحو القوم جاءني كلهم أجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل فيهما لأن الكل وأجمع ليسا ... العوامل إلا قليلا
بخلاف النفس والعين فإنهما يليان العوامل كثيرا قوله وأكتع وأخواته أتباع لأجمع آه اعلم
أن هذه الألفاظ المؤكد بها ليس لها معنى في اللسان ... لكن وذلك الشرط إنما يذكر تقوية لكل
ثم أجمع ثم أكتع ثم أبتع ثم أبصع والثلاثة الأخيرة أعني أكتع وأبتع وأبصع توابع لأجمع لكون بسن
ولبطان في توابع أسماء لحسن وشيطان وجاء بيع قوله ولا يتقدم آه أي لا يتقدم أكتع وأخواته على أجمع
لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فإنه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف أي ذكر
أكتع وأخواته بدون ذكر أجمع ضعيف لعدم ... ولأنها على معنى الجمعية ولأنه ظاهر ولأنها أتباع لا اعلم
أن بسن ولبطان من التواكيد مع أنه ليس تأكيدا لفظيا لعدم تكرار الأول ولا تأكيدا معنويا لأنه ليس
من الألفاظ المحفوظة وأجاب عنه بعضهم بأنه تكرار الأول إلا أنه غير حرف واحد منه الأول لأنهم يتجنبون
عن التكرار في أكثر كلامهم قوله البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه خرج بقوله سلب زيد ثوبه
فإن المسلوب هو الثوب دون زيد قوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب إلى
المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست مقصودة بما نسب إلى المتبوع وقوله
دونه يخرج العطف بالحروف لأن العطف بالحروف وإن كان تابعا مقصودا بما نسب إلى
المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل آه هذا قسمة للبدل إلى أربع
وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لأن البدل
إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه أو لا يكون والأول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد أخوك
والثاني إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا والأول بدل البعض من الكل نحو ضرب زيد رأسه والثاني إما أن يكون بينهما

اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق من غير الكلية والجزئية او لا يكون فالاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني
بدل الغلط نحو مررت برجل ثم استدركته وقلت حمار ردا للرجل بالغلط فقولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان
البدل الذي غلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين
ومختلفتين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون ان البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان
بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكر اربعة فيحصل المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب الاربعة في الاربعة مثال
الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيدا اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين
رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام
زيد رجل رأسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له
زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة
لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون البدل منحطا عنه من كل الوجوه فاذا نعت النكرة يكون
[illegible] الذي منه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون
المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيدا اخوك
زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وبدن زيد قطعته اياها وجهل
زيد كرهته اياه وحمار زيد ركبته اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه و[illegible] زيد قطعت
زيدا اياها وجهل زيد كرهت زيدا اياه حمار زيد ركبت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا
وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد ركبته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب اعلم
ان المظهر الذي يبدل عنه المضمر اما متكلم او مخاطب او غائب فابدال المظهر من الغائب [illegible] ابدال المظهر من المتكلم والمخاطب [illegible]

فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فيجوز ابدال الظاهر
من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال
اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتني علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار
قال الله تعالى ذريني ان امرك لن تطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في
المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغائب فجائز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود
الاشتباه والابهام في الغائب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا ورأسه وعلمه وحماره قوله عطف
البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله غير صفة خرج عنه الصفة وقوله
يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر
تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصله من البدل لفظا اه اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل
لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز لما تقرر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو
بشر قائما على محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وهو الاضافة
وانما قال [illegible] قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واوقعت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر
الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد كذلك هذا الفرق حاصل في النداء نحو
يا زيد هذا ازيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان يجعله عطف بيان

وبالضم على تقدير ان يجعل بدلا عنه واما الثاني المعنوي فلان البدل هو الذي يقصد بالحديث وذكر
المبدل منه توطئة له بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما
هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك ضربت ياخليل زيد بدلا ان كان يعني طلب اخ واحد
فقط وعطف بيان ان كان له اخوة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل كذا اي المبني ما ناسب مبني الاصل
في مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي
والحرف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم المشابهة
بمبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف
العوامل اي حكمه الحسي ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب
فيجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح آه اي القاب المبني ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو
جير ووقف نحو من اعلم انه جاز عود الضمير القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى
لدلالة المبني عليه واما فائدة الى البناء القابه ونوع الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة باختلافه لدلالة كلام
مهنا على معنى يختص القاب بالبناء فانه ليس المراد منها الالفاظ قوله وهي المضمرات اي المبنيات المضمرات
واسماء الاشارة آه لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على تسمانية اسماء الافعال لانه الافعال لا
تثبت باسمائها لانه يجب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قدم الاول بالبعض لان بعضها
معرب قوله المضمر ما وضع اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغائب تقدم ذكره لفظا اما
حقيقيا نحو زيد ضربت غلامه وانما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن نحو ضمير الشان نحو هو زيد
قائم ونحو تنازع الفعلين نحو ضرباني واكرمت الزيدين ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ونحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب

مطلب المبني

ذكره وبابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لان الوضع لا عراب
فيه لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه
اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول يسمى المنفصل والثاني يسمى المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل
هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ به قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر لا يعدو من الامور الثلثة قوله فالاولان متصل
اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط الا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار
والمجرور قوله فذلك خمسة انواع لانه ذكر ان المضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان قسمان
الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله فالاول ضربت وضربت آه اي مثال النوع الاول من الخمسة وهو الضمير المرفوع
المتصل نحو ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وكذا في المجهول نحو ضربت ضربنا الى ضربن ضربا واو ردمثالين احدهما المعلوم وهو ضربت والثاني المجهول
وهو ضربت قوله والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل نحو انا نحن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله والثالث ضربني اي مثال النوع الثالث من
الانواع الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل نحو ضربني ضربنا الى ضربهن وانني وانما الى انهن وانما
اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع
من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل نحو اياي ايانا اياك الى اياهن قوله والخامس غلامي ولي اي
مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وانما
اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف في جميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمائر له
والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم

او المخاطب او الغائب وعلى التقادير الثلثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل من ضرب الثلثة في الثلثة وكل واحد
من هذه التسعة اما المذكر او المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر من ضرب الاثنين في التسعة واذا اسقطنا الخمسة من ثمانية
عشر بقي ثلثة عشر والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثنى عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر مبني لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ
في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر
والمؤنث في المتكلم والمجموع المذكر والمؤنث والواحد المذكر او المؤنث ولكون المثنى المذكر والمؤنث في
المخاطب والغائب واحدا فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع ستة واذا اسقطنا ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا
ضربنا الخمسة في اثنى عشر بلغ ستين فهو المطلوب قوله فالمرفوع المتصل اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل
الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما ومجموعهما
لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل
لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه قوله وفي المضارع
للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر
او للمؤنث لوجود قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام قوله والمخاطب اي ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين
والمخاطبات لدفع الالتباس بالمفرد قوله والغائب والغائبة اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
الغائب نحو زيد يضرب وفي الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغائبين ولا في الغائبتين ولا في الغائبين والغائبات
لدفع الالتباس بالمفرد قوله وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الاعرابين في المثنى والواو في المجموع نحو الزيدون عليهما
اطراد الباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليس

وليس الحروف فيها ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان
بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقديم
اي التعذر المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله
لغرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين واما بالحذف لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله
لا يوصل لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال
الملفوظ بغير الملفوظ واما بان يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرنا واما بكون عامل
الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مع فا
عاملا نحو زيد ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف فيختلف المتكلم والمخاطب والمثنى
والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانه اطراد الباب واما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان
منصوبا او مجرورا لجاز المنفصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون
الضمير اسند اليه الصفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان و
ضاربته خبر مبتدأ ثان وهي فاعل ضاربته مسند اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفي عليه
بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير ح لكون الصفة اضعف من
الفعل في العمل ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد وان
لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطراد الباب
ولا يلزم من ذلك العكس وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد يضربها لانه وان حصل
الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز فيه مجموع الامرين

وبما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا فلا فرق عند ذلك الاسباب
الموجبة لتجويز انفصال الضمير او رد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله نستعين اياك اي قوله وينقدر بتقدير
ضاربه هي قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه
وضربتكه واعطيتك اياه وضربته اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان
يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز
الا مرادا لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت
الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب
ليشمل مثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع
مع الفصل قوله والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته
اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك
فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المثلين وبين من غير مرجح على الآخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال اي جاز الانفصال في خبر باب كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان
ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وهو في خبر المبتدأ الانفصال قوله
والاكثر لولا انت الى آخره وعسيت الى آخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت
لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرهما
اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع الضمير المرفوع المنفصل كما وقع بعض الضمائر موقع بعض كما في ما انا كانت وبكم انت لهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب وقع

موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو
الطمع لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة اي نون الوقاية مع الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني
وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للتحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون
نون الوقاية قوله وانت مع النون اي وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني
مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلانه على القياس المتقدم واما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب وكذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسما الا ان اثباته اكثر وكذلك انت
مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة
الاول وحمل الآخر على الاربعة الاول قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات
النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه فيهما
لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو اليّ وفي وفي قد وقط اثبات النون لحفظ
سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسما وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل اي
وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون
على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون هنا اولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها من
لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيهها بالفعل قوله ويتوسط بين المبتدأ الى آخره اي يتوسط بين المبتدأ
والخبر كانتا قبل دخول العوامل اللفظية عليهما او بعده وهو المطلوب صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما
القائمان الزيدون هم القائمون وكان زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل منك
مالا وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا الى آخره اي يسمى هذه الصيغة
فصلا لانها يفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم انه خبر لا نعت

مطلب ضمير الفصل

خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت (قوله) وشرطه ان يكون الخبر معرفة اي شرط اتيان ضمير
الفصل ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لكونه من حيث
امتناع [illegible] الاسماء المتوغلة في الابهام والاضافة [illegible] الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب
زيد الآن او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل ومشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يعلم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل [illegible] على المعرفة لعدم [illegible] ويعلم
مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب [illegible] ان كون المبتدأ معرفة شرط لا
[illegible] لم يذكره [illegible] لكن ان شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ان يكون المبتدأ معرفة
غالبا (قوله) ولا موضع له عند الخليل اي لا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما وضع
للفصل [illegible] ان [illegible] لا محل له من الاعراب [illegible] لهذا الضمير محل من الاعراب
(قوله) وبعض العرب يجعله مبتدأ الخ اي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ او يجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه [illegible]
وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان [illegible] الظالمون و
[illegible] (قوله) ويتقدم قبل الجملة الخ اي يتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم [illegible] لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره
مفسرا اوقع في النفس تفخيما واجلالا [illegible] ويسمى هذا الضمير ضمير الشأن
ان لم يكن [illegible] مؤنث وضمير القصة اذا كان فيها مؤنث [illegible] وانما وجب [illegible]
الضمير بالجملة لانها هي المرادة منه [illegible] وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده (قوله) ويكون
منفصلا ومتصلا اي يكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدأ نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان
كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب [illegible] الضمير الغائب المرفوع [illegible] في الفعل [illegible]
بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع [illegible] الحرف او فعلا نحو ظننته زيد
قائم لعدم [illegible] الضمير المنصوب واشار [illegible] على [illegible] الاتصال [illegible] مستترا او بارزا

انما هو على حسب عامله (قوله) وحذفه منصوبا ضعيف اي حذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف [illegible] ليس عليه
دلالة ظاهرة مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء [illegible] بخبر يكون
منصوبا [illegible] لان هذا الشيء اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدأ فلانه يلزم نقض الوضع واما اذا
كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكر لبيان ان حذفه منصوبا جائز على ضعف لانه منصوب [illegible] دلالة ظاهرة
عليه (قوله) الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي يحذف هذا الضمير منصوبا ضعيفا الا مع ان المفتوحة
المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان
المفتوحة [illegible] المكسورة لفظا لكونها مثل [illegible] وعلى [illegible]
على معنى [illegible] على التأكيد [illegible] المكسورة لا تدل الا على التأكيد الذي هو [illegible] والمكسورة
المخففة وجد عملها [illegible] وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
[illegible] ان [illegible] مبتدأ [illegible] هالك خبره والجملة خبر ان [illegible]
[illegible] (قوله) اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه [illegible]
يلزم تعريف الشيء [illegible] اسماء الاشارة الاصطلاحية [illegible] وفيه
اللغوية وانما بنيت لكونها مشابهة [illegible] (قوله) وهي ذا للمذكر الخ
اشارة الى تعدادها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا او غير عاقل وذان [illegible] المذكر حال الرفع وذين
[illegible] حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وذي [illegible] يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة او غيرها وتان الى
مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء [illegible] والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا
وغيره (قوله) ويلحق حرف التنبيه [illegible]

الضمير
اسماء
المعلوم

وحق الخطاب ان يدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قوله وهي خمسة اه اي اسماء
الاشارة الى جهة الخطاب [illegible] فهو مذكر او مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو خمسة [illegible] المذكر
والمؤنث فيكون المجموع خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من
الخمسة الاول فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين
حاصلا من ضرب ستة للمشار اليه في ستة للمخاطب تقول ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكنّ وهكذا الى اخر الباقية
اسمي ذينك وتاك وتيك واولاك قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اه اشارة الى الفرق بين
ذا وذاك وذلك فذا للقريب وذاك للمتوسط في القرب والبعد مع كونه حال
المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين
واولالك مثل ذلك فتلك وما عطف عليه مبتدأ وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك
تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولاء
واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك قوله واما ثم وهنا وهنا
وهنا للمكان خاصة اي هذه الاسماء للاشارة الى المكان خاصة لا يشار بها الى غير المكان فهنا
يشار بها المكان القريب وهناك الى المتوسط وثم وهنالك مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا
ثلث لغات احدها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح
اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وانما تعريف الموصولات لا يتبين الا من حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه الا بصلة
وعائد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي يصير جزءا تاما من الكلام كزيد
ورجل وقولنا وعائد يخرج مثل اذ واذا الا انه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عائد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا الا

لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية اما اشتراط الخبرية [illegible] وكانت
ماخوذة في تعريف الموصول فيعرف بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما [illegible] المعرفة والجهالة
او بما هو اخفى واما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة
صفة لمعرفة بواسطتها فتدخل عليها اخواتها واما وجب ان يكون خبرية لان ما بعدها كالامر والنهي
وغيرهما غير موضح للموصولات في الصلة لكن لئن تكون موضحة لها قوله والعائد ضمير له يعني تعريف للعائد وانما
عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره
ليربط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول اي صلة الالف واللام الذي
بمعنى الذي والتي لا يكون الا اسم فاعل واسم مفعول لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام في الجملة
تكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فشبيك بالجملة فلو لم يدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة
فعلية لتمكن شبيك المقدمة وذلك لانه وهو اسم الفاعل اي الفعل او المفعول قوله وهي الذي والتي اه شروع
في عدها اي والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر
حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء
حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وفي جمع المؤنث لغات اللاتي واللاتِ واللوائي واللائي
بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة وان تركت من غير الهمزة وكل من الكلمات مشتركة بين اولي العلم وغيرها
الا الاولى والذين فانه مخصوص باولي العلم [illegible] ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما الذي واللذان [illegible]
لعلم ولغير العلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن فيهم لعلم غالبا وهما اي من وما يستعملان للمفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي في لغة طي ذو بمعنى الذي في لغة
طي كقوله وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما

عند الكوفيين فيتبع ذا بعد بناه مطلقا والالف واللام اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله والتي
المفعول لغير ضمنه لدلالة الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا لكنه انه يبسط
الى ذلك لمن لحصول العلم به مع كونه فضلة واما قيد العائد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع
او المجرور ولم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتنع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور حذف الجار
اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبرا وجواز حذفهما وجواز حذف الجار والمجرور
معا لكنه اجيب ان الامام ان يرجح فوقا كالذي كانوا عليه فالاصوب ان يقول في العائد المنفصل
كثر حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها اي اذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء
معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الكلام لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع
المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد في قولنا ضربت زيدا
فقلت فلنا وقلت الذي ضربته زيد قوله وكذلك بالالف واللام اي وكذلك تخبر الاخبار عنه بالالف واللام
المغايرة انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء الاسمي الفاعل والمفعول
منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي اكثر مجيئا لان الالف واللام واعلم ان المراد
بالذي نوعه فاذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي واعلم انه يجب
تقديم الخبر الابتداء وتاخير الخبر هنا مع انه لم يذكر منها مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع
تاخير الخبر قوله وان تعذر امر منها تعذر الاخبار اي اذا تعذر امر من الامور المذكورة وهي تصدير
الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه
بالذي كالتنازع للازمه وشرطه قوله ومن ثمه امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من
الامور الثلثة امتنع في ضمير الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تقديره الجملة بالذي وتعذر تاخيره

الاخبار هو

مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب
المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا الآن محله الجر باعتبار كونه
مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع و
والجر وكذلك المنادى مبني ها هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا
ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا
يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا
المراد باللفظ في قوله يرفع على لفظه ما في المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو يا فتى او يا قاضي او محلا نحو يا هذا او يا هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه
مفرد معرفة معرب في الاصل لكان مضموما لكان مثل هذا وهؤلاء في نحو جاءني هؤلاء مرفوع محله
ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين كالظريف في قولنا عجبت من ضرب هذا
الظريف فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر
من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال
ترفع على لفظه او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على
الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم ليصير الضم او ما يقوم مقامه
علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل لكان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع
ان له محل آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا لما يطلق على النصب حصل
الالتباس قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع لما اعلم ان الخليل ابن احمد يختار في المعطوف

المبني وحول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو الجرمي النصب لانه تابع ثان المبني
يكون تابعا لمحله قوله وابو عباس ان كان كالحسن الخ اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه
مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو عباس
الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع اللام منه ويمكن تقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه
كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع
الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام
عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا لمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس
هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كانا جزئها ولم يكن للتعريف واذا
كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن
نزع اللام منها كان اللام للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها حينئذ فالنصب اولى ويمكن
ان يصحح مذهب ابي عباس بان الاعتبار باللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا
الصعق ولا يحتاج الى العذر في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد
ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك
كان الرفع اولى فيما ينتزع اللام عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات و
والنصب اولى فيما لم ينتزع اللام عنه للزوم مانع حرف النداء اعلم انه ذكر في شرح الكافية
قال ابو عباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان
لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى ووفق بينهما بان النضر ونحوه علم ليس الالف

وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف نحو جاءني زيد الطويل لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف
الضمير وانما امتنع الاخبار عن الموصوف لانه لو لم يؤخذ الموصوف مع الصفة اما اذا اخذ مع الصفة
نحو الذي جاءني هو زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع
الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة نحو الذي جاءني زيد
هو الطويل وامتنع الاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضرب زيد لامتناع جعل الضمير مكانه
ان اعملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل
مؤخرا وانما قيد العامل بالمصدر لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو قولك ضربت ضربا الذي
ضربته ضرب وانما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخذ المصدر مع معموله اما اذا
المصدر مع معموله نحو الذي اعجبني هو ضرب زيد فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال في نحو
ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز نحو
طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغيره لانه يعود الى غير الموصول نحو زيد ضربته لامتناع
جعل الضمير مكانه يعود الى الموصول لكن المستحق فانه يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي
ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لغيره لانه يعود الى غير الموصول
نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه قوله واما الاسمية موصولة اي واما الاسمية فانواع احدها
موصولة وهي بمعنى الذي او العلم تعالى نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها
والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية بمعنى اي شيء
العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما
معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء

كرد عقبة وقيل نعما اي نعم شيئا اي نعم الشيء شيئا الدفع والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي اي ضرب
قوله ومن كذلك اي للانواع من كالانواع ما الا في التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني
من ابوه خطيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص
او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه ومن يختص وحدها بذوي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم
كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد والاثنين والمجموع والمذكر والمؤنث واثنان من
وما شرطيتان واستفهاميتان لتضمنهما معنى الحرف من حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين لا
حتياجهما الى الصفة والصلة قوله اي واية كمن اي اي واية هو ذوا انواع اي وانه كعدد انواع ما الا في التام فان
اي واية لا تقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم واتيهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها
الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة اي ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله
وهي معربة اي اي واية معربة وحدها بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها فانها مبنية حينئذ اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب
واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما
بناؤها اذا حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلنقصان صلتها
الحرف من حيث افتقارها الى الكلام المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اي وجهان وفي ماذا صنعت وجهان عند سيبويه
احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع لتطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاولى
والثاني ان ماذا بمنزلة اسم واحد [illegible] موضوع [illegible] بصنعت [illegible] منصوب [illegible]

معنى الاسناد فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه منصوب لتطابق السؤال ويجوز
الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال
اسماء الافعال [illegible] بمعنى الامر او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات
اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر اي فعال على انواع احدها ان
يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من الثلاثي دون الرباعي
فقوله فعال مبتدأ وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا
علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا [illegible] معرفة اي علما للمعاني كفجار
فساق بمعنى يا فاسق مبني
[illegible] فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما
ومن حيث الزنة قوله فعال مصدرا معرفة مبتدأ ومصدرا منصوب على الحال وصفة
معطوف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار ووبار وحجار
فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذي بمعنى الامر
في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم لزوم البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا توجب
منع الصرف [illegible] واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فللتحقيق
[illegible] قوله فعال علما للاعيان مؤنثا
مبني [illegible] فعال المفرد وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة
علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض [illegible] فعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا
ومثال [illegible] وحضار اسم كوكب [illegible] والكوكب مذكران [illegible] سيبويه

اسماء الافعال

المخاطب م

المخاطب م

فاسم ماء وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه فتقول ماءة فلان وتؤنث بعض الكواكب فتقول الشمس
والزهرة فوبار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة والتعذير ش الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به
للبهائم اي الاصوات اما لفظ حكي بها عن اصوات نحو غاق فانه حكاية عن صوت الغراب او صوت بها للبهائم
نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يعقد به باجزاء
المركب اللفظ والمعنى فان انسان متنفس بها لانه يقال قلت غاق وكتبت غاق ولا يقال جاء غاق او
قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق ش المركبات كل اسم مركب من كلمتين اي المركبات كل اسم مركب من
كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب منهما المركب البنائي الذي سبب بنائه اي بناء احد جزئيه التركيب فخرج بقوله
كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين يخرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة يخرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد
لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكذا
والمبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه ش فان تضمن الثاني وهو بناء فان تضمن الجزء الثاني من
المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزءان نحو خمسة عشر وحادي عشر اي تسعة عشر وتاسع عشر اي اثنى عشر اما بناء الجزء
الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد
مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان التابع ليس نحو المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد دونه
بناء المركب الذي يراد به الواحد من المتعدد ونظرا الى ان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انه لا نسلم انه لا يتضمن الحرف
اذا لم يرد به حادي وعشر لكان معنى احد عشر لفظ واحد عشر لانه مركب من المتعدد من المتعدد لعدم الحادي والثاني
فكما ان الاحد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما
استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء تشبيها له
بالمضاف فحذف النون منه لكونه بالانفصال فشبه الجزء الاول بكونه طالبا لفظا عند حذف النون ش والا اعرب الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من

فالمركب الذي سبب بنائه التركيب وفي اعراب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة
الاول من الاسم المفرد على الفتح نحو بعلبك وانما قال على الافصح لانه فيه ثلث لغات احدها المذكور وبني الثاني
والكسرة ولهذا قال على الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة
الجزء واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني اعلم انه لو قال وانما اعرب الثاني ان لم يكن الثاني في المركب مبنيا نحو عمرويه وسيبويه
ونفطويه لكان اصوب وصوابه ان المركب الذي سبب بنائه التركيب ومنها اي من المبنيات كم وكذا ش والكنايات
والمقصود بالكنايات منها الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء معين وقع مفسرا لكلام متكلم اما
لجهله بها على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معتبر به عن شيء واقع مفسر الكلام المتكلم
وانما ذكرها منها لكونه موافقا لكذا لكونه للعدد ش كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم
لتضمنها معنى حرف الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا
فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب بنا على الكون ذا بمنزلة المضاف اليه
اي مثل بلوه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ
ما قبله خبره نحو عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ او له مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا الى اخره فيه نظر لان المعنى كما عند
والاول عندي انه يكون كذا مبتدأ او درهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لغو ش وكيت وذيت
للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة ش
فالاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد الجعل مميزه كمميز الاعداد
المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ش والخبرية مجرور اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه
مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا
مجموعا ش وتدخل من فيهما اي تدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية فتقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها

ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير

وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا

ومجرورا ولم يتبين فيها عملا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع العامل صدر الكلام فكل ما بعده فعل غير مشتغل

عنه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلق ضميره كان في محل

النصب لذلك الفعل على حسب ما تقتضيه العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به ان اقتضى مطلقا نحو كم ضربة ضربت

وكم ضربة ضربت ولن اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل ما قبله حرف جر او مضاف

فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه نحو بكم رجلا مررت وبكم

رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه

انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه ولم يكن قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع

بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكم يوم

ظرفا بالتميز فان ظرف لان كم ظرفا والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي وا على اسماء الاستفهام

والشرط نحو من وما ونحوهما مبني شرطين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان

محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب ولن كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف

فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربته وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما فعل

ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف فمحل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام

ومنه مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي اضيف نصبه بالفعل الذي يعمل مع اضمار

رفعه بالابتداء او نصبه اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام فان عمة عقد عنه كمية اعداد خالاته وعماته والجر

بان يكون للخبرية وكم مبتدأ او الصدر لانه بعده فعل مشتغل عنه بضمير وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف فهو

وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت

خبرها وكم حينئذ يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين كان كم في محل النصب على الظرف اي كان المميز

المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر ومبتدأ

البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها وقد

يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف مميزها اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك

لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دنانير ودراهمه وكذا كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم

مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدأ ما بعده خبره

الظروف فمنها ما قطع عن الاضافة والمراد بالظروف الظروف المبنية ومن انواع منها ما قطع عن الاضافة

نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبني لكونه مع بها الحرف من حيث

احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم لكونه حالة

البناء اي الغاية حركة حال الاعراب فاذا لم يكن المحذوف منويا فكانه معرب كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا

اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما برأسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه

الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منونة مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين

انها تكون تامة في الصورة الاولى وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فيلتبس كان بعض الكلمة لا يستحق الاعراب

واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد بانه بني على الضم لحذف

المضاف اليه فانما قال واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب لان لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا لما

تاور دهما بهما لان بهة قبل وبعد ومنها حيث في نحو الظروف المبنية حيث وانما بنيت بهة الحرف

به نحو كم ضربت
وان اقتضى مفعولا
مطلقا كان
مفعولا مطلقا

من حيث احتياجها اى الجملة الى توضيحه ولا يضاف الى جملة في الاكثر لانه موضوع لمكان من تبع فيه النسبة واما فان المكان
لانه قد يضاف الى المفرد كقوله • اما ترى حيث سهيل طالعا • نجما يضيء كالشهاب لامعا • فالتباس عرائب حيث في
قه ومنها اذا وهي للمستقبل اي من الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الجزء وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل
سواء دخل على الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل
ولذا احتاج الى الجواب وجوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان
للشرط قوله وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط قوله فيلزم المبتدا بعده
اي بعد اذا الجملة الاسمية بعد فرق بين اذا هذه وبين اذا الشرطية نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول
واقف مكانك قلت فيختص بالسبع واقف ومن التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكر النحاة
وقال المصنف انه ظرف ومعمول لما دل عليه من معنى فاجاءت كانك قلت فاجاءت زمان السبع واقف
واعلم انه لو قال يعتبر المبتدا بعدها كان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا
ليس كذلك [illegible] فاذا احمر عاملها بالشرطية التي قه ومنها اذ للماضي اي من الظروف المبنية اذ
وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم
معنى الشرط فيه وعلته انه لما ذكر انه اذا من معنا ما يفرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا نحو جئت
فاذ زيد قائم وعليه قول الشاعر • فبينما العسر اذ دارت مياسير • وبين ظرف مكان وما زيدة والعسر
مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى الجملة تقديره فبين زمان العسر
موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت
في بين لكون بين والظرف في المكان وامتناع عمل ما الجزء في ظرف مكان الا [illegible] البدل قه ومنها
اين واني للمكان لتضمنهما معنى الشرط اي من الظروف المبنية اين واني للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اين

اين زيد واين تمش امش واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط قه
ومتى للزمان فيهما اي معنى للظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط متى تكرمني اكرمك والفرق بين متى
الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه
ولهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر ويقال آتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قه
وايان للزمان اي ومن الظروف المبنية ايان وهي لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني
ايان لتضمنه همزة الاستفهام قه وكيف للحال استفهاما اي من الظروف المبنية كيف للحال نحو كيف
زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وسموه ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال قه
ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اي من الظروف المبنية مذ ومنذ ومما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى سؤال على اول المدة الذي هو الماضي نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود [illegible] وهو الزمان
الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما في السطح قه
وقد يقع المصدر او الفعل اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر
او ان مخففة نحو ما رايت مذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر قه فيقدر زمان مضاف لازم
لما ذكر اي اذا وقع بعدهما الفعل او الاشياء المذكورة وجب ان تقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكونهما الغير مبنيا
عليه اي ما رايت منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وقيل لكونها
بمعنى اول المدة قه وهو مبتدا اي مذ ومنذ مبتدآن في مواضع مستنبطتها وما بعدهما خبرهما ومما من قال لكونهما
[illegible] اول الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما
اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا بجعل مذ ومنذ مبتدا والا مانع

عنه ولانه يمتنع وقوع مثل هذين مبتدأ فانه مشكل فقولك ما رأيته مذ يومان لانه غير نكرة مخصوصة بل هو اعلم انه لا موضع
للجملة التي بعدها صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا على الحال او هو ضعيف لان المعنى لان غير ذلك قه
ومنها لدى ولدن اي ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيهما لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله
وجاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام
وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال
وانما بني لدى ولدن لان من لغاتها لد الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواتها وحكمها ان تجر ما بعدها على
الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها نونها بالتنوين من حيث انه
يثبت وينزع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده
واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او غائبا قه وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل
المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رأيته قط وعوض
للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما لام التعريف معنى فكأنه
قيل لا افعله الزمان المستقبل واختصا بالبناء من بين سائر الظروف لعدم ظهور [illegible] فيهما فتضمنا [illegible] وتضمنهما لام
التعريف قه الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح لكونه يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو قوله من خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه وقيد
المراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند الاضافة الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية
سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف البناء منها ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها
استحقها للاعراب والاكتساب المضاف البناء منه قه وكذلك مثل وغير مع ما وأن وأنّ اي وكذلك يجوز
بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيفا الى ما كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون او الى أن نحو قوله تعالى مثل ان [illegible]

تنوين لما بينهما اي الظروف المضافة الى الجملة اذا وجب [illegible] اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما
وان لم يكونا من الظروف لكونهما مبهمات مشابهتين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قه المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للكل وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها
المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف باللام التعريف او
بالنداء والمضاف الى احدها معنى فقدم المضمرات والمبهمات والمعرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى
لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف اليه واما المعرف باللام التعريف فاللام فيها اما للتعريف
الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما للاستغراق اي الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا واما للعهد بان يكون ذكر مذكور ثم تعاد المذكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك
واما المعنى الذي نحو الضارب والمضروب وقدم قه العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وقوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا
غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد
احترز ليدخل فيه العلم الذي يقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا
غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب
غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال المختار انه موضوع لمخاطب غير معين ويمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان
ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب يتميز عن المتكلم والغائب لانا نقول كل [illegible] كذلك يلزم كونه موضوعا
لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع للواحد من الرجال فيتميز عن [illegible] وعدم غيره من الرجال فانه [illegible]

وعنى هو

انت ورجل شيرٌ كان فانهما موضوعان لواحد لكن لصدقهما لواحد من المخاطبين وكلاهما لواحد من الغائب
الكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكون مميزة عن الغائب والمتكلم لكونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني
على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن يخاطبه زيدا كان او عمرا او غيرهما باعتبار
وضع الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فاعلم انه بقولهم انه موضوع
لشيء معين انما هو باعتبار وضع الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله
لشخص آخر غير الذي استعمله اولا لكون مفهومه كليا او نقول ان الكواكب المراد بالوضع الاستعمالي فيكون
معنى الحد العلم ما يستعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء آخر فح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير
على الحال فيكون العلم ما يستعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه بانه يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان
ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول غيره حتى يكون نعته قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة فيه ثم المضمر الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم
الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها بمعنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه
وفيه اختلافات كثيرة وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة فاي
منها يقع موصوفا لما يكون اعرف بالنسبة اليه قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من جنس الحقيقة متناول الكل
على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اي العدد وكذلك قال الواحد والاثنان عدد لوقوعهما
جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع
لكمية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء الجميع الا الاعداد دون
بل نقول المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة لها لانه فرض واحد

نتها

واحد واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي من الواحد الى عشرة ومائة والف وتتولد منها اعداد غير متناهية
تتضاعف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون والوف ومئات واما بعطف
نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله تقول واحد واثنان وواحدة
واثنتان او اثنتان بيان استعمال من الاعداد لان تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واث
نتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة
الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع ومكسر
مؤنثا فيلزم لحوق التاء بالعدد واذا الحق بالمذكر لم يلحق بالمؤنث فرقا بينهما ولم تعكس الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق فان قيل اي ... اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها الا الامثال
هو الحسنات او لانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان تقال ثلث دواب وثلثة دواب
اذا اريد به المذكر فمن قال ثلثة دواب اجرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من
دب يدب وليست باسم لكونها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة
اشخاص دواب ومن ثم يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى
غرفة والحجة في ذلك ثلثة بنات عرس واربعة بنات آوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس وقال المحققون
من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها
الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما قوله احد عشر واثنا عشر احدى عشرة واثنتا عشرة
الى ان جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثني عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث
واما الجزء الاول فهو جار على حال التركيب كحاله لولا التركيب فالواحد للواحد والواحدة الى الاحدى
تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فهو جار على القياس المهجحلة على اجرائه

لكفايه

لعدة تذكرها واخواته ص ثلثة عشر الى تسعة عشر اي تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع
عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جار على التذكير والتأنيث حال
التركيب كهيئته حال الافراد فانه تذكر المؤنث وتؤنث المذكر واما الجزء الثاني فقد رجع الى الاصل لانه لما وجب
تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة ووجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات وكلمة واحدة
مع تركبهما مع ما اخره فتحة ص عشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون
الى تسعين في المذكر والمؤنث كعشرين رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة ص احد وعشرون احدى وعشرون ثم
بواحد اي اذا عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة ويومئ ولهذا الى تسعة تستعمل
ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر
واحدى وعشرون للمؤنث ص ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ثم خذ احادا ولهذا الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف
عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امرأة وانما لم تركب الاحاد مع العشرات العشرين واخواته كما ركب الاحاد مع العشرة
لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما
متعذر ص مائة والف ومائتان والفان فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف
والفان والاف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة ص ثم بالعطف على ما تقدم
اي اذا جاوزت المائة فاستعمل ما ذكرته قبلها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف عليها فتقول مائة
وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان يصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون
المائة وتعطف على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصل الى الالف تستعمل ما دون الالف على ما عرفت [illegible] وتعطف المائة

الكسرة بدل

على الالف ما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة وواحد وعشرون رجلا والف ومائة وواحدة وعشرون
امرأة ولم تجر بنوع الثاني عشر النوع الرابع لان الوضع فيها معرفة الافق لكون الاكثر معلوما ص وفي ثماني
عشرة فتح الياء اي الشائع في ثماني عشرة فتح الياء لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبنية
على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشر مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات
لجواز فتح يائه قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة
على الياء او حذفها مع فتح النون وهو شاذ ص ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض اقول لما فرغ من كيفية
[illegible] الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال ص مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة
اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر وبه تشبيه عند الخليل وسيبويه فانه وان كان [illegible]
فلفظا عندهما لكنه من البعض جمع معنى ليوافق العدد والمعدود لكونه اياه في المعنى اما ابتداء بتمييز الثلثة لعدم مجيء التمييز لما
دون الثلثة على ما تصرح به ص الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا
او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع من ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة
موضوعة لعدد معين وليس شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى المئين لان اريد الكثرة [illegible]
والمئات لئلا يلزم الذكر الثقال وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت
الجمع ص ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الكلام قبله بتقدير التنوين فيما من احد عشر الى تسعة عشر وبنون
شبه نون الجمع في عشرين واخواتها لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت ولما اراده
فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع ص ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف
ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض للاضافة اليه الجمع ثم لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما
لحكاية [illegible] وتثنيتهما لعدم جمع المائة فلا يقال مئات او مئين الى تسعمائة بخلاف الثلثمائة فانه تمثل مائتا رجل ص ولفظا كان المعدود مؤنثا

رسمان

والمفظ مذكرا وبالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد
وتأنيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان تقول ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى
وبالعكس اي اذا المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتأنيثه
مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلث انفس وثلثة انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم
من مراعاة المعنى قه ولا تقول واحد واثنان اي لا تستعمل الواحد والاثنان مع معدود بما للاستغناء بلفظ معدوده
عنهما فان رجلا يدل على الوحدة ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يحصل الاستغناء
بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعين ولا بالعدد لعدم تعين المعدود فلا يمتنع اي ذكر العدد
والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان للتاكيد قه فتقول في اسم الفاعل من العدد باعتبار
تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اي تقول للواحد من الشيء الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار
تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق هذا الواحد منه الثاني للمذكر والثانية
للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما ابتدا بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعل الواحد واحدا لقوله ثم ما
ما يكون من نحو ثلثة الا هو داخل اي الا هو مصير الثلثة اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق
العشرة بمعنى انه مصير عددا امثل عدد كاف العشرة فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى
نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة قه وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار
تصييره اي تقول للعدد من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه واحد من المتعدد ومتصف به ثان او
او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول الاول من عشرة
عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس الكلام في العدد بل في الصفة فغير لفظ الواحد
الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه ...

من العدد في اعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير قه والحادي عشر والحادي
عشر اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الاثنين لانه اسم
ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الاثنين ليكون مخالفا للمذكر في ظاهر الوجود وهكذا تقول
الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث قه ومن ثمه قيل في الاول ثالث اثنين اي ومن اجل انه
قيل الثاني والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي اضيف الى ما
هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن تصييره مثل ما اشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين
ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد مساو
للعدد الذي اشتق منه لكونه بمعنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر منه نحو ثالث عشرة بالنوار ان يكون واحدا
من عشرة وله معنى وهو انضافه بالاثنينية قه وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد
عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل
الكامل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قه وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اقوى حادي احد عشر بحذف العشرة الاولى استغناء عنه بذكره
ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيبنى بناء الاول لعدم موجب البناء فيهما قه المذكر والمؤنث المؤنث
ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه اي المؤنث اسم فيه علامة التانيث وصودى والمذكر عدم موافقة الكلمات سابقة
على موقعه بالعلام في المؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا كضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهي التي تقدر في
ارض في تاء التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا قه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة اي وعلامة التانيث التي تلحق الكلم
المؤنثة ثلثة اي التاء والالف المقصورة والممدودة وقدم التاء لانها اصل ... علامة التانيث لانها مطلوب ... فيها ... لانه ... خوفه ما ... المؤنث

وهو التركيب
ومبني الجزان
البنا فيان
لوجود موجب
البنا وهو

وهو الرد كيب

الالف المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كجلى وفعلى كشعبى وفعلى كجمزى وفعلى كسبطرى وفعيلى كخليطى والثلاثة الاول مختصة بالتانيث
كلاق الافرنج وابنية الممدودة صحراء ونفخاء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك ح
وهو حقيقي ولفظي اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة بازائها
الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر
من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث كظلمة او لم يكن كعين وكل عضو زوج في الانسان ذراع ومن
المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقطعت بل تقطت بعض الاصابع وكاعجبني
هند او فعله كاعجبني مشي هند او صفته كاعجبني حسن هند ولا يجوز ان يقال جائتني غلام هند لان الغلام
ليس جزءا منها لا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف تانيثه من النوع الآخر الضمير او الاشارة كقوله تعالى هذه
النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله والشمس وضحاها وظهور علامة التانيث في فعله كقولك طلعت الشمس
التاء باي ان في وجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك اعلم انه اراد باللفظي ههنا
غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي ههنا مقابل الحقيقي فههنا سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم توجد ولم يتناول المؤنث الحقيقي وهناك في باب ما لا ينصرف مقابل المؤنث المعنوي سواء
حقيقيا او لم يكن ح واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي
الفعل يجب الحاق التاء بالفعل الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز التذكير اذا لم يلتبس
كما اذا قلت ضربت امرأة زيد فلا يلتبس كقولهم حضر القاضي اليوم امرأة وكقولهم ولقد ولد الاخيطل ام
سوء والذي يدل على ان المرأة من الضمير قوله واذا اسند اليه اي الى المؤنث الذي ذكرنا ح وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الغير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس
والتذكير للمسند الى الظاهر بين المسند الى المضمر والى الظاهر موعظة على الفعل لما بعده ولذا لم يقل جاءه موعظة

لن

ان يقال ان الفاعل ضمير المتقدم وانه مثنى او منفصل لان اصل الفعل المسند الى الظاهر الذي بعده علم
انه يلزم منه ان يجب ان يقال طلحة جائتني ويجوز ان يقال جائتني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظا
وهو خلاف المشهور ح وحكم ظاهر الجمع مطلق غير المذكر السالم وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى
ظاهره حكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت
الرجال فهو مطلق اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون مثل الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان
او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى
الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب تانيث اللفظي وانما يعتبر بالتانيث الحقيقي لزوم تانيث الفعل
اذا كان الجمع مجردا واخذوا تذكير الفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التذكير
بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه لا تقول جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لان هيئة الكلمة لوجود المفرد فيه
محفوظة وضمير العاقلين غير المذكر السالم اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل
غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل
وانما قيد الجمع العاقل بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون
فعلت ح والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا
كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث او غير مذكر عاقل
نحو النساء والعيون والايام فعلت وفعلن ح المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها الى
الاسم لحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وفي ليدل على ان معه مثله

من جنسه ان كان الى علة طوف مثل الحوت بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين
فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضتان والمراد بالمثنى فقط لا يدل على ان [illegible] المثنى
في اللفظ والمعنى تمكنه ليشكل بمثل العمرين والقمرين وجوابه انا لا نسلم انه ليس بمثل العمرين والقمرين فانه لولا الاتفاق في
عمر رضي الله عنه على ابي بكر رضي الله عنه والقمر على الشمس لما ثني بينهما لم نثل العمرين والقمرين الا ان يكون التسمية
مثل غيره في اللفظ قد يكون بالاستعارة ذكره اللفظ له عند التثنية وقد يكون لا كذلك والمقصور ان كان الفه
واوا [illegible] ان الاسم الصحيح كزيد والملحق به كظبي ودلو والمعتل [illegible] اكتفى بالحاق الالف او الياء والنون
من غير تغيير نحو جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورأيت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا الجر
وفي المنقوص من المنقوص فنقول قاضيان وغيميان [illegible] لعدم ما يوجب حذفه ولم يذكر المقصور
[illegible] الانواع ليعلم حكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا
لامتناع اجتماع الالفين وكون هذا الالف الواو نحو عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف
ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان يكون ثلاثيا واما بان يكون
ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على نوعين اما ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو رحيان في رحى
لكثرة حروف الكلمة او لكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه لا عن ياء ولا عن واو [illegible]
والثاني لا يكون لا عن ياء ولا عن واو نحو حباريان في حبارى والثاني في قسمان احدهما ان يكون الفه
بدلا عن ياء كقولنا متيان في متى والثاني [illegible]
لان كان همزة اصلية ثبتت اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما بدل لا اصلية ولا للتانيث فان كان
اصلية ثبتت [illegible] وان كانت للتانيث قلبت واوا [illegible]
بينها وبين الاصلية [illegible] اولى [illegible] غير اصلية ولا للتانيث

جاز الوجهان رده الى اصلها وهو ظاهر وابقاؤها على حالها لشبهها بالاصلية من حيث كونها غير زائدة
فتقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون
اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء فتقول حرباوان وحرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية و
والمحذوف في نحو اب واخ يرد الى الاصل في نحو دم ويد وجهان **ش** وتحذف نونه للاضافة اي ويحذف
نون المثنى للاضافة الى الاسم لئلا يؤذن بالانفصال **ش** وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان عطف
على نونه اي ويحذف تاء التانيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها اي الكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان الشيء منهما بمنزلة المفرد وكان التاء في وسط
المفرد والتانيث [illegible] لا يقع وسطا **ش** المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على
آحاد شامل لغير المجموع نحو رهط ونفر وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها
على آحاد بحروف مفردها لعدم حروف مفردها وبقوله بتغيير ما تنبيه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه نحو
هجان فان لفظة هجان الاول كلفظ حالة الجمع [illegible] هجان ونوع هجان لكن حركته الاول في الفه
وحركته في الجمع [illegible] هجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال [illegible] المذكور [illegible]
تقصد تلك الآحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على آحاد تقصد بكل لاحاد حالة الجمع بالراء والجيم واللام واما
قال بحروف [illegible] ولم [illegible] لان [illegible] الموضوع [illegible] حال الجمع الا الامر فلم تقصد تلك الآحاد حال الجمع بحروف مفرده
بل تقصد بحروف مفرده وتقابل ان يقول [illegible] قوله مقصودة زائد فلو قال ما دل على آحاد بحروف مفرده
لكفى **ش** ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لان [illegible] يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر وركب جمعا لعدم
دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما الا انه [illegible] التمرة [illegible] اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق
الجمع على القليل [illegible]

كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظ نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الارجح لان فيه خلافا فان بعضهم
لكن الترجيح تمرة والركب جمع راكب (ش) ولنحو فلك جمع اى نحو ما هو من نوع بحث الكلام المذكور لان نحو فلك يحتمل ان يكون فيها
لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن بلوغ واسد (ش) وهو صحيح ومكسر اى الجمع صحيح او مكسر لانه ما لم
يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ولنحو فلك من الثاني لانكسار
بنائه تقديرا (ش) والصحيح للمذكر والمؤنث اى الجمع الصحيح اما جمع لمذكر نحو زيدون جمع زيد واما جمع لمؤنث نحو زينبات
(ش) المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اى جمع المذكر اسم لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون
مفتوحة لتدل على ان معه اكثر منه ثم الباء من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال اضاربون بان يكون بعض
افرادها ماشيا وبعضها افراد ساقيا وبعضها ميتا وانما قلنا ثم الباء لجواز اطلاق الجمع على اثنين مجازا وانما
لم يقل بيعها من جنسه ليتفوا عنه بذكر المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به لحق آخره هذين الحرفين من غير تغيير (ش)
فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون اى فان كان في آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع
ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك بالنصب والجر (ش) وان كان مقصورا
اى الاسم الذي يجمع على هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون فان
مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفين لكان اولى لما ذكرنا (ش) وشرطه
ان كان اسما فذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور
ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فجعل الاشرف للاشرف وان [illegible] مجموع [illegible] فان كان صفة فشرط صحة

واقعا ح

وقد عرفت من قبل ح

لكان

هذا الجمع منه امور ثلثة احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء
فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلون [illegible]
ليس لصفة وكلاهما من الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وعطف على قوله مذكر والثالث ان لا يكون
فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى فرقا بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني
يجوز جمعه بهذا الجمع نحو ندمان في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا
يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وصبور اذا كان بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه بهذا الجمع لكان في المذكر والجمع بالالف والتاء
في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفرد في المذكر والمؤنث فلزم مخالفة
الفرع على الاصل وانما قلنا فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول
لجاز جمعه على هذا الجمع لعدم المانع وهو استواء المذكر والمؤنث فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث نحو
امراة قتيلة يعني قاتلة وناقة حلوبة يعني محلوبة لعدم المانع وكذلك القول في مفعال ومفعيل وغيرها مما يراد
به المبالغة باء دخال تاء التانيث عليه نحو علامة ورواية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة لانه يستوي
فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا يستويا فيه المذكر مع المؤنث وهو عطف على فعلان وفعلى اي ان لا يكون
المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بناء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثة واعلم انه لا يحتاج
الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله مذكر يعقل لكنه ذكره ليدفع به توهم ان المراد بالمذكر من ليس فيه التاء فقط
او للتاكيد او للمبالغة (ش) ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المثنى (ش)
وقد شذ نحو ارضين وسنين جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة
والبنة وما شابهها جمعت بهذا الجمع وهو الارضون والسنون والاورون والقلون والثبون مع انتفاء الشرائط
المذكورة وهو كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا لها واجاب عنه بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين

فلا تكلف فيهما في توجيهها وحملها على الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن التنوين
المفرد كما في رجل او عن الاعلال والادغام كما في حرة وسنة وهو غاية السماجة ق المؤنث ما لحق آخره الف وتاء
وشرطه اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره الف وتاء
عليه الاشكال بخروج التاء لان التاء ليست من الكلمة ق وشرطه ان كان صفة وله مذكر
المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع صفة واما غير صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان له مذكر
فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ولهذا لم يجز جمع حمراء وسكرى وفعول
بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومِفعال ومِفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكرهم بالواو والنون وان
لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء التانيث نحو حائض وطامث فانهما باعتبار الحدوث بل
انه اسم لحصول ذلك المعنى للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت
قيل حائض وطامث وجمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع
على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة جمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم
الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب فقلما يجمع بالالف
والتاء المذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات ق جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس
التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان
ق جمع فلك وهجان فان الفلك مفرد كقفل وجمعا كأسد فان الهجان مفرد كالحمار وجمعا كرجال
جمع القلة أفعُل وأفعال وأفعِلة وفِعلة وهذا انقسام الجمع باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة وجمع
القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة بعكس
القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء وافـ جمع القلة

أفعُل كأفلُس وأفعال كأجمال وأفعِلة كأرغفة وفِعلة كغِلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين
وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة التي ذكرنا جمع الكثرة ق المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا
هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل في لفظ وليس كل مفعول مطلق
كذلك نحو وَيله وَوَيحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله
وويحه وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري على الفعل ان يصح
ان يفعل بذكر المصدر بيانا لمدلوله ق وهو من الثلاثي سماع اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي مرتقي الى
اثنين وثلثين بناء ومن غير الثلاثي قياس وهو من افعل افعال ومن فعّل تفعيل وتفعلة وتِفعال وفِعّال
نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا وكذب كِذّابا وفوض تفويضا وكذبوا بآياتنا كذابا ومن انفعل انفعال
ومن افتعل افتعال ومن استفعل استفعال ومن تفعّل تفعُّلا وتِفعّال نحو تملّاقا ومن فاعل مفاعلة وفِعالا
ومن فعلل فعللة وفِعلالا ومن افعنلل افعنلالا ومن افعال افعيلالا ق ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره
اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله
لكونه بتقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او استقبال فاذا العمل صح مع كل واحد منها
وانما قيد عمله بفعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فالحكم غير ما ذكر ههنا ق ولا
يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه بتقدير ان الموصول
مع الفعل فكما لا يتقدم ما هو جزء صلته عليها كذلك لا يتقدم ما هو جزء صلة المصدر عليه ق ولا يضمر فيه
اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره
في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل

ومن افعوعل افعيعالا صح

فلا تكلف قوم في توجيهها وتحملها لان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث
المقدرة كارضين او عن الاعلال والادغام كثبة وسنة وهو غاية السالم ص المؤنث ما لحق آخره الف
وتاء وشرطه اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره الف وتاء
عليه الاشكال لخروج التاء ... ان تاء التانيث زائدة ليست من الكلمة ش وشرطه ان كان صفة له مذكر
المؤنث الذي لم يجمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فاما ان يكون له مذكر اولا يكون فان كان له مذكر
فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ولهذا لم يجز جمع حمراء وسكرى وفعول
بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل بهذا الجمع لامتناع جمع مذكرها بالواو والنون وان
لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث نحو حائض وطامث او لم يعتبر الحدوث بل اعتبر
انه اسم لحصول ذلك المعنى للموصوف من الصفة باعتبار الحدوث ومنها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت
قيل حائض وطامث وجمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع
على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة جمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط العدم
الا ما يتبع الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد جمع بالالف
والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات ص جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس ش جمع
التكسير جمع تغير بناء واحده لفظا نحو رجال وافراس في رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان
ص جمع فلك وهجان فان الفلك مفرد كقفل وجمعا كاسد فان الهجان مفرد كالحمار وجمعا كرجال
جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة وهذا قسم الجمع باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة وجمع
القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع
القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله ثلثة قروء في موضع اقراء وافي جمع القلة

افلس كافلس وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين
وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة ص المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا
هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق
كذلك نحو ويحه وويله فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله
وويحه ويخرج بقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري على الفعل ان يصح
ان يفعل بذكر المصدر بيانا للمدلول له ص وهو من الثلاثي سماع اي المصدر من الفعل الثلاثي سماع من العرب
البتة ولا يثبت قياسا ومن غير الثلاثي قياس ونحو افعل افعال ومن فعل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال
نحو كلمته تكليما وبصرته تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا وفعلة نحو وكذبوا بآياتنا كذابا ومن انفعل انفعال
ومن افتعل افتعال ومن استفعل استفعال ومن تفعل تفعلا وتفعالا نحو تحملا ومن فاعل مفاعلة وفعال
ومن فعلل فعللة وفعلالا ومن افعنلل افعنلال ومن افعال افعيلال ص ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره
اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله
لكونه مقدرا بان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال واستقبال فاذا يعمل مع كل واحد منها
وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكر ههنا ص ولا
يتقدم معموله عليه اي لا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه مقدرا بان الموصول
مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلته ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه ص ولا يضمر فيه
اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز الاضمار
في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل

ومن افعوعل افعيعال صح

والاكثر ... اذا كان مسندا الى مظهر وقد
ولا يلزم ذكر الفاعل اي لا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا ويجوز اضافة المصدر العامل اي في ... علم كقوله ... ولولا ...
تبين انه لا يجوز ش ويجوز اضافته الى الفاعل اي ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله
... بعضهم وقد يضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله من دعاء الخير اي من دعائه الخير اولم
بكر محذوفا كقوله: امن رسم دار مربع ومصيف ش لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول
لان احتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقدره المنبع للتقليل ويعلم قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل ان عمله ... اولى ... اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل ش واعماله باللام قليل
واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولهذا تقدير ... لان اللام ... على الفعل
كذلك لا يتقدم على المصدر المعمول ... وقد جاء ... ضعيف النكاية اعداءه ... الاجل
وان كان مطلقا اي وان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل ... الفعل
سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن ... وان كان بدلا عن الفعل
وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فحينئذ جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر
عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا
وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل عن الفعل عاملا ش اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
اي اسم الفاعل اسم مشتق من فعل لمن قام به الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم
الفاعل ... شامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة
واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم
بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث ش وصيغته
من الثلاثي المجرد على فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل وهذا ... ومن غير الثلاثي على صيغة ...

الزائد وكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو
مدخل من ادخل ومتدحرج ومتذكر من تذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج وابقل
المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ش ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة والدلالة على المصدر
كالفعل واشتماله لاحد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب من
حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويجوز دخول لام التاكيد عليه لكن بهذا العمل
ان يعمل فعله بشرط كونه حالا او للاستقبال لتحقق مشابهته له من حيث الزنة لان الفعل الذي
يعمل اسم الفاعل عمله هو المضارع ... واما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما
من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد
على المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه ش يتقوى
بذلك على العمل اما في الصور الثلث الاول فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من
اي بسبب الاعتماد
شيء محكوم به عليه وهو مذكور ح واما في الصورتين الاخريين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى
اعلم انه لو كان وبشرط عدم وصفه بصفة وعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير عن
مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله ... كقولك
زيد قائم ابوه وجاءني زيد ضاربا ابوه ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله
يعمل عمل فعله انه ان كان فعله لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد

بالحال والاستقبال لحكاية الحال الماضية تخفيفا او فكاهة حتى لا يشكل بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط بمعنى ان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال الماضية قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة
اى ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لا انفكاك
شرط عمله مع ذكر مفعوله فاما قال المعنى لا يمنع الاضافة لئلا يثبت تقدير الانفصال والذي يصحح جواز
مررت بزيد ضاربك امس ضاقا لكلك اى فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه وذلك لجواز قولهم زيد معطى عمرو درهما
امس مع عمل المعرف باللام بمعنى الماضي كونها في الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عنه
فان كان له معمول آخر اى فان كان لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضي معمول آخر غير الذى اضيف
اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر وكذلك ان كان له مفعولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء
امس وكذلك اذا له سائر الفضلات قوله فان دخلت اللام اى فان دخلت اللام على
الذي على مستوى الجميع اى الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم دخول اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس وما وضع
منه للمبالغة اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرائط و
والشرائط المذكورة وانما يعمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية
تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس وامثلة ما
وضع للمبالغة تذكر في الكتاب فقوله ما وضع مبتدا وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله اى
ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا او الزيدون ضاربون

عمرا الآن او غدا تقول الزيدان الضاربان عمرا والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا
او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين
وضاربات وضراب دفع توهم ان لا يعملا وان لم يكونا على وزن فعل اطرادا لباب المثنى والمجموع
قوله و يجوز حذف النون مع العمل اى يجوز حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرف
بلام التعريف مع العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول
كبيت الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض لحذف
النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل
من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اى اسم المفعول
اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه الحدث ذلك الفعل فقوله ما اشتق احتراز عن غير المشتق من فعل
فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وقوله لمن
وقع عليه خرج عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول اى صيغة اسم المفعول من الفعل
الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وبه يسمى لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على
صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اى الميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل من يدخل
او تقديرا نحو محتاج ومحمر به قوله وامره في العمل والاشتراط اى وامر اسم المفعول في عمله عمل
فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام
وعلى ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه
ومعطى ابوه درهما الآن او غدا وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط

بأن لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
به على معنى الثبوت أي الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فخرج
بقوله ما اشتق من فعل احترازيه عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم تخرج عنه اسم الفاعل المتعدي
واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من فعل المتعدي وبقوله لمن قام به تخرج عنه اسما الزمان والمكان والآلة
وبقوله على معنى الثبوت تخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقائم وأفضل
ولك أن تقول لا نسلم أنه تخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لأنه يدل على زيادة الثبوت فيدل
على نفس الثبوت ولو دل على الحدوث فهو موقوف فقط ما خرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل أي صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومخالفة إليها على حسب السماع
نحو حسن وصعب وصلب وذلول وظريف قوله وتعمل عمل فعلها أي تعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها مطلقا أي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لأن المراد من قولنا زيد حسن
ثبوت الحسن لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها أو الهمزة أو ما لما ذكر في اسم الفاعل قوله وتفصيل
مسائلها أن تكون الصفة أي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة أن يكون الصفة المشبهة باللام التعريف أو مجردة عن اللام
وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف أو موصوف باللام التعريف أو مجرد عنهما فهذه ستة أقسام حاصلة من
ضرب اثنين في ثلاثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فصار المجموع
ثمانية عشر مسألة حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة
فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول
وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الإضافة قوله وتفصيلها حسن وجهه إلى
وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره

والحسن وجهه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره قوله اثنان منها ممتنعان أي اثنان من
بين الوجوه الثمانية عشرة ممتنعان أحدهما الحسن وجهه بجر وجه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم إفادة
الإضافة فيهما خفة ولامتناع إضافة ما فيه اللام إلى النكرة قوله واختلف في حسن وجهه أي اختلف في صحة
مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم إنها لا يصح لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه لأن الوجه هو
الحسن وقال قوم إنها قبيح وممنوع لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه لكون الحسن أعم من الوجه قوله والبواقي
ما كان فيه ضمير واحد أحسن أي البواقي من الثمانية عشرة بعد إسقاط مسئلتين منها والمختلف أقسام ثلاثة
أحدها أحسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج إليه من غير زيادة ومثاله حسن وجهه برفع وجهه
وحسن الوجه بالإضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها والحسن وجهه برفع
وجه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن وجه بالإضافة وثانيها حسن وهو
ما كان فيه ضميران أما حسنه فلوجود المحتاج إليه وأما عدم أحسنيته فلوجود الزائد على
المحتاج إليه ومثاله حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير
فيه لعدم المحتاج إليه وهو الضمير ومثاله الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه برفع الوجه حسن وجه برفع
وجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها أي ما فيه ضمير واحد
وما ليس فيه ضمير ونقدر بها لتن الضمير المذكور في الوجه مورد كالحسن يكون زائدا فاذا عرفت ذلك فنقول
متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود الفاعلين لعامل واحد وحينئذ يكون الصفة
كالفعل في حالة التثنية والجمع ويكون تذكيرها وتأنيثها باعتبار فاعلها الظاهر وإن لم ترفع بالصفة ما بعدها
كان فيها ضمير الموصوف سواء انتصبت ما بعدها أو جرته لاحتياج الصفة إلى الفاعل قوله فتؤنث وتثنى
الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجع إلى الموصوف فتقول مررت بهند الحسنة الوجه
ومررت برجلين حسني الوجهين وبرجال حسان الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد إلى المظهر وإذا عرفت أنه إذا
كان

بجر وجه

وما فيه ضميران

أما الضمير الأول فإنما يعرف وجوده وعدمه بإعراب ما بعد الصفة فإن كان ما بعده مرفوعا لم يكن فيه ضمير إلا إذا تحقق وجود الضمير فيما إذا كان ما بعدها منصوبا أو مجرورا لأن ...

بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعد
الصفة مرفوعا ... بعدها الى الوجه مثال الثاني ضمير لا يكون فان كان فيها ضمير واحد ولم يكن
مرفوعا فاما ان يكون ... منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول
فيها ضمير وان كان الثاني لم يكن فيها ضمير واحد **قوله** واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل
كان فيه ضميران وان كان الثاني لم يكن فيها ضمير واحد
الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة
في جواز مسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز تلك المسائل في الصفة المشبهة انما هو
لشبهها باسم الفاعل والمفعول لجواز ما فيهما بطريق الاولى والمفعول نحو زيد حسن الاب ومضروب الاب
ونصبه وجره وكذا الى اخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين
وجوز في تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول
اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه
وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه
في المثال الثاني مفعول اول لمعطى فيقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه وليست
الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس **قوله** اسم
التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل
ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يبطل بمثل افضل ... وآبل من ... الحساب لانها غير منقوص من

من فعل وهو افعل اي التفضيل على وزن افعل غالبا **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد اي
شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد من الزوائد لم يمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت
بناءه من استخرج فانك اما ان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى قلت هو اخرج
لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يبطل بمثل افلس واولى واعطى فانه
لانه ليس مبنيا من الثلاثي المجرد فالاولى ان يقال شرطه غالبا ان كان اصوب **قوله** ليس بلون ولا عيب وشرط الغالب
مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون عيبا ولا لونا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر
واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يعلم ان
المراد ذو حمرة ام زائد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر لان الظاهر مثل اجهل
وافضل سبيلا ولا يجوز ان يبنى للشطط مثل الاحمق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل
ويمكن ان يجاب عنه بانا قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل والا لم
يبن افعل التفضيل من كل عيب باطن **قوله** فان قصد غيره اي فان قصد التفضيل غير الثلاثي المذكور وهو
الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب كالحمرة والعور يتوصل الى التفضيل
بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب مما هو مثل اشد واقبح واكثر مما كان مناسبا له فنقول هو اشد استخراجا
واكثر بياضا واقبح عمى في المثال الاول الغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب **قوله** وقياسه
للفاعل اي قياس اسم الفاعل التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لهما وقع في احدهما لحصل الالتباس
ولو رجح المفعول على الفاعل لبني اكثر الافعال للتفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان ... الفاعل
اشرف منه في المفعول لان الفاعل اكثر من المفعول **قوله** وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل
مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف في غيرها **قوله** وقد يستعمل على

اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وقولنا لكون مضافا كقولك زيد افضل القوم او مع
احدها او جاز ان يستعمل اسم التفضيل على احد منه او جه [illegible] بالافضل واما تستعمل مع احد من العلماء لتعلم المفضل
من كقولك زيد افضل من عمرو او معرفا باللام كقولك زيد الافضل وحصول المعنى الكل واحد من اللام ومن
والمفضل عليه فانه لا يكون لك ان تقول زيد الافضل من عمرو ولا المشكل على قوله ولسبب [illegible]
عن الاضافة لانه ظل و بعد منها على تعيين المفضل والمفضل عليه [illegible]
منهم حتى يكون من بعض [illegible] فانه يثبت بالاكثر منهم [illegible] زيد الافضل من الرجال
ولا يجوز اضافة ان كان زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم [illegible] احد من الاوجه
كقولك [illegible] علم [illegible] فاذا اضيف فله معنيان لعدمها وهو الاكثر [illegible] المفضل
التفضيل مضافا لكن له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على من اضيف اليه
بشرط فيه ان يكون المفضل من جملة ما اضيف اليه داخلا فيهم [illegible] المضاف اليه [illegible]
الا انكم افضل البشر بالعكس ولا الحزينة الثنية الكمان بل يقال افضل من البشر والنبي [illegible]
ولا يلزم من وجوده المضاف اليه الشافعي لانه داخل فيهم [illegible] وعدم داخل فيهم من [illegible]
قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى حاصل انه شرط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال
يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه يعد من اخوته والا خوة الى الغير العامل [illegible]
لم [illegible] يكون خارجا عنهم و بعد من انه بشرطه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم [illegible]
داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقا [illegible]
الذي يفضل به من كونه مضافا وهو ان يقصد به تفضيله زيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون [illegible]
للتخفيف والتوضيح نحو نصيب اشنو احمل خلافه قوله فيجوز يوسف احسن اخوته لانه لا يلزم ان يقصد
مطلقه ولا يقصده تفضيل على ما يضاف اليه ويجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين

النقيضين بعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو
له اى ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال كقولك زيد افضل القوم الزيدان
افضل القوم الزيدون افضل لكونه مشابها لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في
كل واحد منهما ويجوز المطابقة كقولك زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلو القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم
لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما
الثاني والمعرف باللام فلابد من المطابقة اى اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد
التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين
للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه
فيهما والمثلتهما ظاهرة قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير اى اسم التفضيل الذي
مع من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر
ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل ذكر بعض الاسم بتمامه
ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء من الاسم وبين علامات تثنية وجمع وتانيثه
قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى له اى افعل التفضيل
لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك
الشيء مفضلا باعتبار ذلك الشيء ومفضل على نفسه باعتبار غير ذلك حال كون
هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

ولا يضاف الموصوف الى الصفة ولا بالعكس

وحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل
على نفسه باعتبار غير الرجل اعنى عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر
اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
على التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر
اقوى فيحتاج الى شرط قوله لانه بمعنى حسن لح اشارة الى علة اسم التفضيل عند حصول
الشرط المذكور انما عمل لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد
بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يجعلوا اسم التفضيل
لرفعوه ولو رفعوا الاسم التفضيل في مقالنا المذكور وهو احسن لكان خبر مبتداء
والكحل مبتداء فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو اسم باجنبي وهو الكحل وهو
جايز قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اى ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة
اخرى اخصر من الاول مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد قوله وان قدمت ذكر العين لح اى وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل
جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اى ما رايت
كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو اشار ما انشده سيبويه مررت على وادى السباع ولا
ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
لانه قدم المفضل عليه وهو وادى السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا

ولا يضاف المصدر الموصوف الى الصفة ولا بالعكس النفي وهو في العكس

ولا ارى في محل النصب بانه حال وجاعله مررت وكوادى السباع مفعول ثان لقوله ولا
ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن كوادى السباع واديا منصوب بانه مفعول
اول بقوله ولا ارى وان جعلت لا ارى بمعنى ابصر كان كوادى السباع حالا من واديا
او متعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل واتوه صفة ركب وتائية
تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب
بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرى فيكون واقعا موقع المصدر قوله الفعل
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم
الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم
وينبغي ان يقيد بالكلمة وبالدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل
الوضع حتى لا يتوجه النقض المذكور في حد الاسم قوله ومن خواصه لح فقوله من خواصه
اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول الفعل
والاخير آن باخره وانما اختص قد بالفعل لانه ليقرب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل
المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل
لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث
الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة
لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص تاء فعلت والمراد بالضماير المرفوعة البارزة
للحوق بالفعل

تصورى نملا اضافات بينهما بر نجمه اقندى

لا والاكثر

المستقبل

وذلك لا يوجدان الا في الفعل

رزة المتصلة

لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في الحروف
فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في
الجمع فلم يتصل في الواحد ايضا اطرادا للباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك
اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل
الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضرب ضربت وزوجت وبعت انشاء والمراد
بما هو الفصل لئلا ينتقض بمثل ليس ولم يصرح للعلم به قوله مبني على الفتح مع غير
الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى او خبر مبتداء محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على
الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع المتحرك لانه لو كان مع هذا الضمير وجب
سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة الاتصال الفعل
بالفاعل وانما قيد هذا الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو
لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمناسبة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد
حروف نايت وقوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله
باحد حروف نايت يخرج الماضي والباء للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا
تبيين للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي وقوعه كل واحد منهما
مشتركا وتخصيصه اما اشتراك الاسم فنحو رجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك

يتصل

الفعل

الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين
او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف نايت
فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون
للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مونثين او احدهما مذكرا
والآخر مونثا ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن
نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ومثناه وجمعه نحو تضربين يا هند
وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمونث الغايبة
والغايبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغايب غير المونث والمونثين
وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المونث الغايبة تقول زيد يضرب الزيدان
يضربان والزيدون يضربون والنساء يضربن قوله وحرف المضارعة مضموم
في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان الحركات هذه الحروف والاصل فيها هو الفتح لكونه
اخف وانما ضمت في مضارع الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم
ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا يرى انك اذا قلت من اضرب وضرب
وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يفصل بالعكس لكون الرباعي
اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغيرها قوله
ولا يعرب من الفعل غيره ولذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المونث وانما لم يعرب
غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم

والمثنى
نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان
وتضربون يا زيدون وللمخاطبة
وللمخاطبة المونث ومثناها وجمعها

على ما تر وانما لم يعرب بهذا النوع لفاله تتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه
مسند الى الواحد والى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه يجرى الاعراب على ما يشبه التنوين
وهو يسكنه وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع المؤنث لان هذا النون اوجب تسكين
ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وهو حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب
نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب لفاله لم يتصل به النون المذكورة ويعرب لفا اتصل
وليس المراد كذلك بل المراد ان الفعل المضارع لفاله لم يتصل به النون ولفا كان كذلك
يحصل قوله لفاله لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور
وهو لا يعرب غير المضارع لفاله لم يتصل به النون **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم
اي واعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب
الاسم **قوله** فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل اصناف اعراب الفعل المضارع
المشترك في نوع واحد من انواع الاعراب [illegible] فانها تختلف
في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع
الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا او الى المخاطبة المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع
وبالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد
بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء **قوله** والمتصل به
ذلك بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة
بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان

غير حال الجزم

ويعرب المضارع

ولا يحصل

٤٩١ سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فكما سقط الحركة في الفعل حال الجزم فكذلك النون

قوله وانتم تضربون

يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا
ولن تضربوا ولن تضربي ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف
لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك يتبع النصب الجزم
في الافعال **قوله** والمعتل بالواو والياء اي واعراب المعتل الآخر بالواو
والياء نحو يغزو ويرمي ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء
والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي
لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه لما لم يجد الجازم الحركة حذف
قوله والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف هو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة
حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم
لفقدان الحركة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب اشارة الى عامل رفع المضارع
وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد **قوله**
وينصب بان ولن وكي واذن اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن
وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ من عدها قال فان نحو اريد
ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر ولن في المثالين المذكورين يتعين
لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف او
السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص المخففة بالافعال الداخلة

لحرف ولن يرمي

ولم يرم

وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم

اشارة

على المبتداء والخبر الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قوله والتي
يقع بعد العلم كو علمت ان سيقوم هي المخففة من المثقلة وليست بناصبة اي ان التي تقع
بعد العلم كو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع
لامتناع اجتماع ان الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ما بعدها
غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو
بمعنى العلم واعلم انه لا فرق ان المخففة من المثقلة المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين
او سوف او قد او حرف النفي ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض عن المحذوف للتخفيف وللفرق
بين ان الناصبة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي يقع بعد الافعال
الافعال الدالة على الظن فيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة
كو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحدة منهما بعد الظن قوله ولن
كولن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا
يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله
واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان
لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين
على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يكونان الا في الاستقبال كقولك لمن قال سلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين
كوانا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك

وان لا يقوم

والمخففة

من المثقلة

معنى

لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان
اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو
كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتمادها بعدها على ما قبلها وجاز النصب
لان الفصل مع الفاعل لما كان مفيدا استقلالا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد
على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب
دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المص وليس بحرف
جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى لكيلا
تكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي وينصب
ما بعد حتى باضمار ان بعدها بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب
لان الغرض هو الاخبار عن دخول المترقب عقيب السير من غير النظر الى حصوله وحتى يكون
بمعنى كي اي للسببية وهو غالب كو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بالي
اي بمعنى انتهاء الغاية كو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا
لغيبوبة الشمس وانما تضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فاضمر
ان ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها
مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني محتمل ان يكون بمعنى كي او الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا

بمعنى

وبمعنى

بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال
تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع اي فان قصدت كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها فقط بل اردت الحال تحقيقا كقولك سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت تخبر عن السير
حال الدخول او تقديرا كقولك سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت
الاخبار اليوم في تلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء
لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخلة على المضارع
للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله ويجب السببية
اي لو كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي
بين ما بعدها وما قبلها وجب الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض
فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري
حتى ادخلها بالرفع في الناقصة اي ومن اجل ان حتى تكون حرف ابتداء ح امتنع الجملة
ان يقال كان سيري حتى ادخلها في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة بالرفع
مستقلة لا تعلق لها لما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد
المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ايضا ان يقال اسرت
حتى تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له
بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهي مشكوكة فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وانه محال قوله
وجاز

وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيري
حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل
جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله وايهم سار حتى تدخلها الرفع جاز ح
اي ولما كان الاستفهام عن تعيين الفاعل كقولهم ايهم سار حتى تدخلها جاز الرفع لعدم
لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب
الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير فانما وقع في تعيين
السائر قوله ولام كي كقولك اسلمت لادخل الجنة اي ومثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب
بعدها باضمار ان وانما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما وجب تقدير ان بعدها لكونها حرف
جر وامتناع دخول حرف الجر في الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله
ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان اي ولام الجحود التي ينصب الفعل بعدها بتقدير
ان هي لام زائدة لتاكيد النفي الداخلة على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق
بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ويلزم اختلال المعنى بحذفها
بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء
بشرطين اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها
احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس سبب لما بعدها الا بتحقق احد هذه
الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله ساترك منزلي لبني تميم
النصب

والحق بالمجازي فاستريحا والمركب بالحق استراحة مثال الامر زرني فاكرمك ومثال
النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فهل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما و
مثال العرض الا تزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني وتقدير
الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم و
تقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم
ففوزا عظيما وتقدير السادس اليس منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها
كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان
كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في
تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل ولو لم تقدره كذلك فتقول ائتني فاكرمك
جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولو كان كذلك لم يكن الجزاء
بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله
والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب ما بعد الواو باضمار ان
بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة
في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو
للعطف كالفاء فاضمر ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله
في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا اضربك وتجفوني فالمراد

فالمراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تصحبني واكرمك فان كان السؤال
عن اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال
الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا
وانفقه فالتمني هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل بنا وتصيب
خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير
الاول لا يكون مني ضربة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك واكرام لك مني
وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي
واكرام لك مني وتقدير الخامس ليت لي حصول المال وانفاقا مني وتقدير السادس
بشرطه الا يكون منك نزول واصابة الخير لك مني قوله واو بمعنى الى ان اي ينصب الفعل بعد
او باضمار ان التي بمعنى الى ان او حتى او الا وانما كان يلزم تقدير ان بعد ما حتى يكون
الفعل بعدها في تقدير المصدر لاختصاصها بالاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او
تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في الشرح والذي ذكر ان او حرف العطف كالواو
الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم بل المراد ان
القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر ما بعدها في تقدير المصدر قدر ما قبلها كذلك
ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو
في قوته قولنا لالزمنك الى ان تعطيني حقي او حتى ان يعطيني او الا ان تعطيني حقي

قوله والعاطفة لو كان المعطوف عليه اسما اى ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل
المضارع بتقدير ان لو كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله
كقوله للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف قوله ويجوز اظهار ان
مع لام كى والعاطفة اى ويجوز اظهار ان مع لام كى ومع الحروف العاطفة فالفرق
بين لام كى ولام الجحود ولم يفصل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كى غير زائدة
واما مع الحروف العاطفة فلكراهة عطف الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا فى
اللام اى ويجب اظهار ان مع لا لو كان ما قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع
اظهار ان مع غير لام كى وغير العاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا
حذفها فهذه الحروف التى يضمر بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده
وقسم يجب وقسم يجوز قوله وينجزم بلم ولما اى وينجزم الفعل المضارع بهذه
الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهى قسمان احدهما جوازم فعل واحد والاخر
جوازم الفعلين الاول اربعة وهى لم ولما ولام الامر ولا فى النهى قوله وكلم المجازات
عطف على بلم وهو القسم الثانى من القسمين المذكورين اعنى جوازم الفعلين وهى
ضربان ضرب حرف وهى ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار
وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ
لمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه من حيث لو وقع موقع الاسم
والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما وبدونها وهو اين فى المكان

فى المكان ومتى فى الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بنا
الحدثان تجدنا نصرف العيس وكقوله متى تلقنى فردين ترجف روانف اليتيك و
وتستطارا وكقوله متى تاته تعشوا الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
واما ان لا يستعمل مع ما وهو انى كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها
تحت رجليك شاجر وغير الظروف ما ومن واى ومهما والثلثة قوله ارى العمر كنزا
ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر ينفد ومن يكرم يكرمه وقوله تعالى
وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها
الاية والاصل فى مهما على وجهين احدهما ما ما على ان ما الثانية زائدة فهو
بمنزلة ما ثم ابدلت من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثانى ان يكون مه واقعا
قبل ما فكان قائلا قال انى فعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل
ثم جرى مجرى كلمة واحدة ويجزم بها كما يجزم بما وانما لم يتضمن من الاسماء
معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان للاستقبال ولو ليس
كذلك بل للمضى قوله واما مع كيف ما ولو اما فشاذ اى الجزم بكيفما واذا
فشاذ لاستحالة المعنى فى كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اى حال فات
هو عاكف عليها او للمنافات بين لو وان الشرطية لان لو للتخصيص وان الشرطية
للعموم وقد يجزم باذا فى ضرورة كقول الشاعر ولو ان تصبك من الحوادث نكبة
فاصبر فكل غيابة فستنجلى والكوفيون يجوزون الجزم بكيف مع ما وبدونها
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

عطف ح

قوله وبان يقدر عطف على قوله بلم اى وينجزم الفعل المضارع بان يقدر وقد يجى
بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا و نفيه لما فرغ من تعداد الجوازم شرع فى
تبيين معانيها فقال فلم لقلب المضارع الى معنى الماضى ولنفيه ولما اى ولما مثل
لم فى قلب المضارع الى معنى الماضى ونفيه قوله وتختص بالاستغراق وجواز
حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اى وتختص
لما بالاستغراق لنفى الفعل فى الزمان الماضى الى زمان الحال فلم لنفى فعل ولما
لنفى قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار
الى وقت الاخبار لازدياد معناها بزيادة ما اصلها وتختص ايضا لما بجواز حذف فعلها
كندم زيد ولما ينفعه لان اصلها لم زيدت عليها ما فنابت مناب الفعل المحذوف وقد
جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب
ان وصلت وان لم واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار وفى ضرورة الشعر
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما مشترك
بين كونها اسما وبين كونها حرفا الا انها اذا كانت اسما فهو مخصوص بالماضى ولذا كانت
حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اى ولام الامر
لام يطلب بها الفعل فان كان مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل
لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما فى غيرهما فقليل كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
قوله ولا النهى ضدها اى ولا للنهى ضد لام الامر وهو الذى يطلب به ترك الفعل وهو ضد
النهى ح

على جمع

للمفعول ح

على جمع انواع المضارع المبنى وللفاعل مخاطبا كان او غايبا او متكلما قوله وكلم
المجازات تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازات وهى المذكورة من قبل تدخل على
الفعلين ليدل على ان الاول سبب فالاول سبب والثانى مسبب ويسمى الاول منهما
شرطا والثانى منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب فى العقل لئلا يشكل بقول
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثانى سبب للاول فى الخارج لان حصول
الاول فى العقل سبب حصول الثانى فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين
نحو ان تقم اقم فالجزم فى كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم
موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم
ايضا واجب فى الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا
مضارعين الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
نحو ان ضربت اضربك فالوجهان فى الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط ح
الجزم لما لم يعمل فى الشرط الذى هو اقرب اليه فلان لا يعمل فى الجزاء الذى هو ابعد
عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم فيه ومثال الجزم كثير ومثال الرفع
قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالى ولا حرم واشار
اليه بقوله وان كان الثانى اى فان كان الجزاء مضارعا واللغة الاولى ضعيفة
لان الثانى معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم
فى كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله ولذا كان الجزاء بغير قد لفظا او معنى

ماضيا ح

اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء
الذي يجب والضابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول
الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران
وان لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى
الاول بقوله ولذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء
ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به
قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه و
هو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان
الغرض منه الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا
او منفيا بلا فالوجهان اي وان كان مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتداء محذوف يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم
اي فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتداء بل جواب الشرط وهو
هو اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك لو كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز
الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا لان
جعل المنفي جنس الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لا يمتنع اجتماع العاملين على
اجتماع صح

كمان صح

عليه صح

الجزاء

فلم صح

محذوف صح

لان عدم الحذف اولى صح

على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير
فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما اولن يجب دخول الفاء عليه لا
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي
بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني لو لم يكن الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول
الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت
فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى
فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان
تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا
بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا باو لن كما مر الى غيره ذلك قوله ويجيء اذا مع
الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب
كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجيء موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا
التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا قوله وان مقدرة بعد افعال
خمسة لو اقصد السببية اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي
هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني
نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة

اي يجيء اذا للمفاجاة مقترنة
بالجملة الاسمية موضع الفاء صح

يقنطون صح

وآبن بينك ازرك اى يعرفنى بيتك ازرك وليته عندنا تحدثنا اى ان كان عندنا
تحدثنا والا تنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل ان تصب خيرا والمعنى فى الجميع ان وقع الاول
وقع الثانى لان الاشياء الخمسة المذكورة متضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون
فى ضمن هذه الخمسة سبب لسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا
لا يجزم فى النفى لكونه خبرا اعلم ان المركب بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل
فيه حسبك ينم الناس فان حسبك يتنزل منزلة اكتف فكانه قال اكتف ينم الناس
قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره
ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائى فانه جوزه اعتمادا على وضوح
المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف لامر المخاطب المبنى للفاعل و
ليس بتعريف لمطلق الامر وخرج الامر الغايب وامر المخاطب المبنى للمفعول عنه
فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغايب وامر المخاطب المبنى
للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج عنه الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد
ولاضرب انا وامر المخاطب المبنى للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف
المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فى القراءة الشاذة ونحو مثل
انا تضرب زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم آخره حكم المجزوم
اى وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش

بحذف الواو

بحذف الواو والياء والالف كما تقول ليغز وليرم وليخش وفى التثنية اغزوا
وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا وليخشيا وانما كان
حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما يطلب
الفعل وانما قال حكم آخره حكم آخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا عند البصريين
لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف نايتت قوله فان كان
بعده ساكنا اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهى ان بحذف
حرف المضارعة وتنظر ان كان بعد حرف المضارعة متحركا اسكن آخره وجعل
باقيه امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب والثانى قوله بعده عايد
الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان ما بعده ساكنا ليس
فى شىء زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق وتلك الهمزة مضمومة ان
كان ما بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن
كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول
الالتباس الا يرى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضى
الرباعى المبنى للمفعول عند الوقف او بمضارع الرباعى للمتكلم ولو قلت اضرب
بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعى ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس
بماضى الرباعى ولما فرغ من كيفية بناء الامر الثلاثى او بعد امثلته وهى اقتل
واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد حرف الساكن مضموم والثانى مثال ان يكون

ليضربا وح

ولبس برباعى زدت الهمزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اعلم وان كان لرباعيا فمفتوحة مقطوعة ح

وهو ح

بر باعى

نحو اكرم ح

مضارع ما لم يسم فاعله ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالمتكلم ح

بعد حرف ساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان
بعده ساكن بعد حرف المضارعة وهو باعتبار الهمزة المحذوفة من المضارع؛ الرباعي
لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها
اصلية مفتوحة في الاصل تقول في يكرم اكرم وانما حذفت الهمزة في المضارع او الحمل على اجتماع الهمزتين
لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم
اطرادا للباب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم
فعل حذف فاعله واقيم غيره مقامه واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار
او للابهام او لجهل المتكلم بالفاعل وغيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه
فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل
وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم
فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن
في اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف
الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق
بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر
عند سقوط الهمزة في الدرج عند الوقف في نحو فوكل الا انطلق والا استخرج
والا اقتدر واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل وتفعلل وتفعلل وتفاعل الضم ...
بضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلّم وتجاهل تعلّم وتجاهل تُعلّم وتُجوهل

وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلّم بمضارع علم وتجاهل بمضارع
جاهل والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله ضعفا اللبس اشارة
الى علة جميع ما ذكر من قبل **قوله** ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان
في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احدها قيل وبيع واشار
اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قُول وبُيع نقلت حركة الواو والياء الى
ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية
قُيل وبُيع بالاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل
ووجهه انه حذف الحركة من الواو والياء لكن استثقال الضمة قلبت الياء في بيع واوا لضم
ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو

وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم
من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير
وهو فصيح ايضا بان اصل ما قبلها
الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام

واعلم ان قوله والمعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان عور
وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقال معتل العين المقلوبة الفا **قوله** ومثله باب
اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل
العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه
ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد
اختير وانقود فان تير وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء
ثم وقوع الكسرة بعدها على الواو وعلى الياء فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل
واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وهما ليسا مثل بيع وقول

في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء ولم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل
بيع وقيل قوله وان كان مضارعا مضموم اوله ومفتوح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم
يسم فاعله مضارعا مضموم اوله ومفتوح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان
الاقتصار على فتح ما قبل آخره لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يكرم تقول في يضرب يضرب قوله
ومعتل العين ينقلب عينه الفا اي وان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين
ينقلب عينه الفا واوا كانت او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع
فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا
الفا فصار يباع ويقال قوله المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد واما غير متعد
لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق اولا يتوقف والاول هو المتعدي كضرب فان فهمه يتوقف
على شيء يتعلق به كضرب الضارب والثاني غير المتعدي كقعد فان فهمه لا يتوقف على شيء
يتعلق به كقعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة كاذهبت
زيدا وتضعيف العين كفرحت زيدا وحرف الجر كذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون
الى مفعول واحد واثنين اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد كضرب زيد عمرا او الى اثنين
لاقتضاء معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن
الاول فيجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى كاعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا
جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم
نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر

متعد
وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم
الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة مفاعيل بزيادة الهمزة للفصل يعني يزيد بسببه
مفعول آخر فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا عالما بان عمرا جاهل وكذا
اري واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك
عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى
ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز حذف مفعولها الاول
كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت ويجوز ان تذكر منفردا عن غيره ذكر المفعولين
الاخيرين ويجوز ان تذكر مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان تذكر المفعول
الاول من اعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكر مع ذكر الثاني قوله والثاني والثالث كمفعولي
علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه لا يجوز ترك
مفعولها الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت
لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة فيقول اعلمت
زيدا عمرا اخير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا اخير الناس من
غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا اخير
الناس من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب ظننت وحسبت الخ اعلم ان افعال القلوب
ما ذكر وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة

مطلب افعال القلوب

عبارة عنه من ظن او علم فان ثلثة الاولى للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت
للدعوى والاعتقاد فيكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت
علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قائما وينصب الجزئين اعني
المبتدأ والخبر معا الا عند من هو اضعف نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانه
لا احتياج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها قوة العقلية قوله
ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اي ومن خصائصها انه لو اذكر احدهما وجب ذكر الآخر
بخلاف باب اعطيت الخصائص جمع خصيصة وهي تختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره كذلك
الشيء اي ومن خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا
معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم يكون هذه
الافعال داخلة على المبتدأ فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين
من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ والخبر وفيه نظر لجواز حذف
كل واحد من المبتدأ والخبر كما تدل على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء
المعجمة اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم قوله ومنها
جواز الالغاء اي ومن خصائص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال
بين المفعولين كقولك زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما كقولك زيد قائم ظننت لاستقلال مفعوليها
كلاما لكونهما مبتدأ وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر في
واعلم

واحد اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
كقولك علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني
لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى
المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل
الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا بد من حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام
هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز الاشتباه من الحركة بغيرها عند غفلة
السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم
والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه متعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات
غيره فاذا لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس
اعلم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى
المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا يجوز زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن
وضرب ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول فضلة ولا يجوز ان يصير معتمدا وكذا
لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضرب ضمير هند قوله ولبعضها معنى آخر يتعدى
به الى واحد اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو
ظننت من الظنة بمعنى التهمة فانه ح لا يتعدى به الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين
اعتدوا في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول

واعلم ان تقدم مفعول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء كقولهم
بطن زيد منطلق لان تقدم معمول الواحد المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب
اعطيت لو اتاخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاهما والمراد بالالغاء ابطال العمل
لعارض وهو التوسط والتاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل
اذا توسطت وتاخرت ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء لو تقدمت
ويعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى لو تاخرت وهذه الافعال يكون في معنى وينبغي ان
الظرف ح نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني **قوله** ومنها انها تعلق قبل الاستفهام
والنفي واللام اي ومن خصائص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا
دون المعنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي ولام الابتداء تقول علمت ازيد عندك
ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام
فلو عملت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت
ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب في المعنى لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعمل عنه
محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب قولك
وجوابه بالمتعين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله
ولنعلم اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق
كقولهم علمت زيدا **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد تقول

مبحث الافعال الناقصة

تقول يا فتى اي اصبتها ورأيت من رؤية البصر تقول رأيت زيدا اي ابصرته **قوله**
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما
في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان ساير الافعال يقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا
في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير صفة
مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي
والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه الافعال
ناقصة لنقصانها عن ساير الافعال من حيث انها لا يدل على الحدث ومن حيث انها لا يتم بمرفوعها
قوله وهي كان وصار الى اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس **قوله** وقد
جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء بمعنى لتقرير الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت
حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت اسند الى شيء تقدم ذكره مثلا
اذا كنت محتاجا الى شيء معين كما لو اردت مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء
آخر دون حاجتك كالكحل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك هذه على قدر حاجتك واحتمل
ان يكون ما للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاء بمجاجتك واسم ضمير يعود
الى ما وانما جاز تانيثه لكونه ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول
ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من علي كرم الله وجهه ويستدعي
منهم الرجوع الى الحق **قوله** وقعدت كانها حربة اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء

بمقدار حاجتك

اي ما جاءت

ما ضع

للفاعل على صفة اى بمعنى صار فى قول العراقى لربيعة شتوية حتى قدرت كانها حربة (مثل الحربة والنظام حربة ع)
اى صار شتوية والمنع انه مخصوص بجملة ولم يوجد فى غيره فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار
كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اى هذه الافعال تدخل
على الجملة الاسمية وهى المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا حكم معناها ويحتمل
ان يريد بالخبر هذه الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية
حكم معناها واعلم انه لم اعرف فائدة الحكم فى قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعنى المبتدا
باتيانه اسمها وتنصب الجزء الثانى اعنى الخبر باتيانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما
وكان افاد معناه وهو الزمان الماضى فى زيد قائما فكذا فى الكل قوله وكان تكون ناقصة
وتامة الخ اى كان على ثلثة انواع احدها ان يكون ناقصة وهى ثلثة احدها لتقرير المبتدا
على صفة الخبر فى الزمان الماضى فقط سواء كان دائما نحو كان الله عليما حكيما او منقطعا (ماضيا دائما او منقطعا)
نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها
ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اى صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها
ان يكون فيها ضمير الشان ويقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان (قوله و)
الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع فان قلت لو كان الامر كذلك كان
الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة ثلثة لامتناع كون
اقسام الشى قسيما له وايضا لم خصص الاول بانه ناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلت

قلت انما عدل عن ذلك لئلا يلزم تطويل الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون
الاخيرين لوجود اسم غير الناقصة فى الاخيرين دون الاول والثانى ان يكون تامة و
اشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة فعل حقيقى
بمعنى وقع وحدث وثبت يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ما بعد الفعل الحقيقى كقولهم كانت الكائنة
او المقدر كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليه بقوله وزائدة اى ويكون زائدة وهى
قسمان احدهما ان يكون زائدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان الماضى
والثانى فى اللفظ والاجود تاخيرها ح وثانيهما ان يكون زائدة فى اللفظ والمعنى كقوله تعالى
كيف نكلم من كان فى المهد صبيا وانما دخلت تحسينا فى اللفظ وتاكيدا له ونصب صبيا
على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة فى اللفظ
قوله وصار للانتقال اى صار للانتقال من شى الى شى اما باعتبار العوارض نحو صار زيد
غنيا او باعتبار المكان نحو صار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء

قوله واصبح وامسى واضحى الخ اعلم ان هذه الافعال الثلثة يجئ لثلثة معان احدها
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى نحو اصبح
زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح
زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون
تامة وهى ح تفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح اى ادخل فى الصباح قوله

واضحى وامسى وغدا وراح

وظل وبات ش اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما
اى ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد
مصليا وبات زيد متفكرا والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون
قوله ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ش اعلم ان من الافعال الاربعة في اولها نافية
لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله الا في زمان يمكن قبوله في المثال ونحو مازال زيد اميرا اى مذ كان
قابلا للامارات لا في حال كونه طفلا فقابل فيه في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المعمول
يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اى ويلزم هذه الافعال حرف النفي لتدل على استمرار خبرها
لفاعلها فتكون هذه الافعال ش في منزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون
هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا يجوز ان يقال مازال زيد عالما كما يجوز ان
يقال كان زيد عالما الا قوله ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اى مادام
لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس
دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير جلوسك حذف المضاف وهو
زمان وهو اجل ان معناه كذا احتاج اى كلام آخر لانه ظرف والظرف يحتاج الى
كلام لانه فضلة والفضلة لا يجئ الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة
اى وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك
تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وللنفي مطلقا اى حالا كان او غيره
عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم يوم فهذا النفي لكون العذاب

مصروفا عنهم

مصروفا عنهم يوم القيمة فهو لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه لما اخبر
ان العذاب يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومتحقق في الحال لتيقن
وجود ما اخبر الله تعالى به وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل
خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها
كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها
فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي تقديمها عليها اى هذه الافعال في تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب
لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو
على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين
لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي
على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف
ولهم في امتناع تقديم اخبار هذه الافعال على انفسها الا ابن كيسان واتباعه في غير مادام
ووجهه في قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات
وهو بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها
واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز اى قوله في غير مادام والقسم الثالث مختلف
فيه وهو ليس فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي

والامتناع تقديم معمول النفي على نفسه وأجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم
معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل
عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال ان يوم ياتيهم
معمول المصروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم
معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل
فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب على المص ان يجعل ليس وما في اوله ما زال فيه من
القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد لمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة
في ليس لان طائفة كثيرة منهم المتقدمين على امتناع تقديم خبره على نفسه قوله
افعال المقاربة اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة
الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها
وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت للدلالة على دنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى
انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء
فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما للطمع لحصول الاشفاق ولهذا لا يستعمل في المحال لتضمنها
قوله وتقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيها لغتان احدهما
ان تذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل مع ان تقرير المعنى انما
في الترجي وتقوية له مع ان اصله ان يكون اسما جامدا على خبر كان الا انه صار متروكا

وقد يستعمل

وقد يستعمل صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البؤس والبأس اي الشر
والشدة وانما جيء عنه تنبيها للدلالة على الرجاء وانما لزمت ان لقربه للرجاء وقيل انه
ح تقدير قارب زيد القيام تحقيقا لبيان الاعراب الا انه بمعناه لكونه انشاء واشار
الى هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم وعسى ان يقوم في محل النصب
بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان
تذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فقط في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر وهذا كما تقول في سمعت انه اتى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع
لم يقتصر عليه ويتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى
ان يخرج زيد اعلم انه ههنا شيء اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم
ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى
ويلزم من هذا تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوما الزيدان
والزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول ان يقوما الزيدان وان يقوموا
الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة والموصول باجنبي ومنهم
من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى
ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العائد

الى زيد

وعلى التقدير من فرزيد مبتدأ وما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان ان عسى ان يقوما والهندات
عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون ان يقوموا وهند
عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن **قوله** وقد يحذف ان
اي وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل
فاعلا **قوله** والثاني كاد اي والقسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة
رجائه وهو خبر محض فلذلك تصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب
حصول خبره من الحال من غير دلالة على الاستقبال المنافي للحال كقولك كاد زيد يجيء وقد
تدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا **قوله** واذا دخل
النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي واذا دخل النفي بمعنى كاد يكون كاد للنفي كما
ان الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه
ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعده **قوله** وقيل
يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا
كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا ابدلا
على قربهم من الفعل فما كادوا ابدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء
ذي الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه الاستدلال

به انهم فهموا ان قولهم لم يكد رسيس الهوى للاثبات وهو زوال رسيس الهوى
عن حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا انه للاثبات كان للاثبات والجواب عن
الاول ان لا نسلم ان تخطئتهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم التخ فاول
الحال لاختلاف المذهبين والذي يدل عليه بعضهم في قوله تعالى اتخذنا هزوا وقوله تعالى ولو ع
لنا ذبحت بينين انا ماهي وغيره كذلك والحكم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر
يفهم منه الاثبات فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حمل حكمهم
حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات والصواب
ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حيث التغير
وهو ابلغ من نفي نفس التغير **وقيل** يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال
اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد **قوله** والثالث طفق وجعل وكرب
واخذ اي والثالث الذي هو للاخذ في الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف
لعسى لانتفاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى
تستعمل استعمال كاد لتوجب استعمالها بمعنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول
قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو
اوشك الزيدان ان يخرجا واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج

قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال
وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل نحو تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب
انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظائره قوله وله صيغتان اي وللتعجب
صيغتان احديهما ما افعله والثاني افعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع
ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله
ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما
للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما امتنع
بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل به الى اسم التفضيل وهو مثل اشد تقول اشد استخراجه
وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير
ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا
ما احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن
ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل
ان يصدق لرخصة الاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها قوله وما ابتداء نكرة
عند سيبويه اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه
والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل

الرفع

الرفع بانه ابتداء وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية عند
قوم فهي مبتداء وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا ومن التقديرات
باعتبار الاصل لا انها يعمل بها الان قوله وبه فاعل عند سيبويه اشارة الى بيان
اعرابه في افعل به عند سيبويه اي وبه في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة
كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا الا انها لازمة ههنا لتدل على الانشاء واصل افعل
بزيد افعل بمعنى صار زيدا فعل كاغد البعير اي صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة
لتغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا
ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير
لان الاسم المذكور بعده فاعله ولهذا لزم صورة واحدة قوله ومفعول عند الاخفش
عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش وبه مفعول به عند الاخفش اذ هو
المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه
لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب
عند بعضهم اي انه امر لكل واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا
اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير هذا اللفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال
احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد
للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا

قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح التي بوب
لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن امثل مدحته وذممته
وشرف وكرم وقبح وعور من افعال المدح والذم لانها لم يوضع للانشاء قوله فمنها
نعم وبئس اي من افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس قوله وشرطها ان يكون الفاعل
اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون اسما باللام
التعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم
صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا او من المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي
نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا
نكرة بمعنى شيء وهو ضميرها النصب على التمييز وهي المميزة للفاعل اي فنعم شيئا هي اي فنعم
الشيء شيئا هي وهي في فنعما هي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله
وهو مبتدأ ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدأ
والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الجملة الواقعة الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه
او خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه قد سئل قيل من هو فقيل
زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين
قوله وشرطه مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل
في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند وانما وجب المطابقة لكونه عبارة

عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس كذلك في الآية لان
المكذبين ليسوا من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متأول اي متأول بتقدير حذف المضاف
عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص
محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم
اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم لقيام قرينة عليه كقوله تعالى نعم العبد
ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية قوله
وساء مثل بئس اي وساء تستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بعضا ما
وان استعمل في الاخبار نحو ساء في هذا الامر ونقيض سر في نحو ساءت المرأة هند اي
بئست المرأة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم
الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل ومنها حبذا
وفاعله ذا اي ومن افعال المدح حبذا وهو مركب من حب الشيء وحب اذا صار
محبوبا ومن ذا وذا فاعله ويراد به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل
زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا
او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات
وبعدها يجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل
والفاعل كالكلمة الواحدة فكانه هو التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا ابتداء وما

بعده خبر

اولانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم اي كما لا يثنى مضمر في نعم ولا يجمع كذلك لا يثنى ولا يجمع
ذا اي مبتداء واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتداء ما قبله خبره
او خبر مبتداء محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص الخ اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا
تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا
لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال
يوافقه فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز
والحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص بالمدح
والمخصوص بالمدح لا يجئ بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا
حالا عن الفاعل لا عن المخصوص **قوله الحرف** ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى
كالجنس لانه لا يشترك فيه الثلثة وبقوله في غيره يخرج الاسم والفعل **قوله** [illegible] ومن ثم احتيج
الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحروف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم او الفعل
في ان يصير جزء من الكلام مسندا او مسندا اليه لان دلالته معناه الا في الحرف مشروطة
بذكر متعلقه **قوله** وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه نحو تعريف حروف
الجر اي حروف الجر وضعت لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد
ولهذا سميت حروف الاضافة وايضا حروف الجر سمية باعتبار عملها وانما قال الى ما يليه
ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم

بحث الحرف

والمراد

والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
والمجرور واسماء الافعال وكل شئ استنبط منه معنى الفعل **قوله** وهي من والى وحتى
الى قوله وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكره **قوله** فمن للابتداء
شروع في بيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية
ويعرف بان يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع
الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع
البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت
لم يختل المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد
ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا **قوله** وقد كان
من مطر وشبهه متأول اشارة الى دليلهم وجواب من تزاد في الموجب لمجئ قولهم
قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم
واجاب عنه متأول وتاويلهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع ان يقول
هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له قد كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان
شئ من مطر وتاويل الاية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عم وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب
من امة نوح عم ولا يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد عم غفران جميع ذنوب امة نوح يعني
ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير بارح على عمومه **قوله** والى للانتهاء ويعني به قليلا

اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهى مقابلة لمن ويعرف باستعمالها فى مقابلها
الانتهاء كقولك سرت من البصرة الى الكوفة والثانى ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى
من انصارى الى الله اى مع الله قوله وحتى كذلك اى وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا
وانما شبه حتى بالى فى انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون
حتى بمعنى مع كثير وقوله تختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا تختلط الضمير بعضها
ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله
على المضمر مستدلا بقوله شعر فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد وهو شاذ
عند الاولين قوله وفى للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان فى لها معنيين احدهما الظرفية
وهى حلول الشئ فى غيره حقيقة او مجازا اما الاول فى الكوز او مجازا النجاة فى الصدق
وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل قوله
والباء للالصاق اى الباء يستعمل لمعان احدها للالصاق كمررت بزيد اى
الصقت مرورى بموضع يقرب منه زيد كما اقسمت وثانيها الاستعانة
كما كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وثالثها المصاحبة كما خرج زيد بعشيرته
ورابعها المقابلة كما بعت هذا بهذا وخامسها التعدية كما ذهبت بزيد وسادسها
الظرفية كما جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما فى الخبر فى النفى كما زيد
بقائم وكما فى الاستفهام كما هل زيد بقائم او غير قياسى كما فى غير النفى والاستفهام
وهو اما فى المرفوع كما بحسبك درهم واما فى المنصوب كما القى بيده قوله واللام
للاختصاص

للاختصاص اى اللام يستعمل لمعان احدها للاختصاص كما الجل للفرس والمال لزيد والثانى
التعليل كما ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اى ردفكم والرابع
ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان
خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانهم لو كان كذلك
لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين آمنوا وفيه نظر
لانه ذكر فى الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا الكلام كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين
لو كان ما اتى به محمد عم خيرا ما سبقونا هؤلاء اعنى المؤمنين ولا يقال لو كان كذلك يقال
ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المسلمين كما كان بريهم امثال وارادوا
بقولهم ما سبقونا اليه البعض الآخر منهم كما صاغرهم امثالا وخاطب بعض الكفار بعضهم
بان ما اتى به محمد عم لو كان خيرا ما سبقونا المؤمنون والخامس ان يكون بمعنى واو القسم
فى موضع التعجب فى اسم الله تعالى كقول الهذلى لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به
الظيان والآس اى والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش متحصن
بجبل من صنعة وحيد جمع حيود وهى عقدة فى قرن الوعل وفى الجبل كل نتوء فى القرن
او فى الجبل او فى غيرهما وهى تجمع على حيود وحيد كبدرة على بدور وبدر والظيان
نبت طيب الرائحة ويقال له بال[illegible] قوله ورب للتقليل اعلم ان رب للتقليل
كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثانى
اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد كما رب رجل كريم اكرمته او بجملة اسمية كما رب رجل

ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم
الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا
وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة
خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا
لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فلذا
قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب
لانه قد يظهر كذلك كورب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي
وقد تدخل على مضمر مميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير
في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا اما عند البصريين فتقول ربه
رجلا ورجلين ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى مبهم لا الى شيء
متقدم ذكره يجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هو الضمير المميز والاولى
التثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله ويلحقها ما فتدخل على الجمل اي ويلحق رب ما الكافة
وتدخل على الجمل اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد
قائم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو لفظا بمنزلة الموجه
الحاصل فهو بمنزلة وقع ويؤكد ما قلنا قوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم اتى باذ وهو للمضي وبينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة ذا
الموجوه لتعويب من الرب قوله

وواو ربّ اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا تدخل على النكرة
الموصوفة وتحتاج الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس لها انيس
اي رب بلدة قوله وواو القسم اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله
عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني
وهي اعني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالله عنها قوله والباء مثلها
اي والباء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة
باسم الله تعالى اي ولا تستعمل في غير لفظ اسم الله تعالى لنقصها عن الواو الذي هو انقص من
الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اي فالباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في
في الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وفي غيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء
ثم الواو وثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع المظهر والمضمر الظاهر لغير السؤال
بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان لو كان
مثبتا او حرف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان
جملة اسمية فان كان مثبتا لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم او اللام نحو والله لزيد قائم وقد يجمع
بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما
او لا نحو والله ما زيد بقائم او قائما او والله لا زيد في الدار او لا عمرو وان كانت فعلية مثبتة
فان كان فعلها ماضيا لزمه اللام مع قد نحو والله لقد قام زيد او بدونها والله لقام زيد وقد
يكون قد وحدها نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد

وبدونه نادرا الا قوس اولا قوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ولا
قام زيد فان كان فعلها مضارعا لزمها اولا مع نون التاكيد وبدونها كوالله لافعلن اولا فعل
او ما فعل ولكن يجوز حذف حرف النفي لو كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الفصل عليه كقوله تالله
تفتؤ تذكر يوسف ولا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي ويحذف
جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم كزيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه
كزيد عالم والله لانه في اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة لو كان
حرفا كرميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا كزيد على السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة
واماي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان
ههنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر
الامر كزيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله والذي يدل على زيادته
انه لولاه لزم نفي الله لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقد يكون
اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميته ههنا
دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على المضمر
كقوله وام اوعال او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء
الغاية في الزمان الماضي كما ان من للابتداء الغاية في المكان كما رايته مذ سنة
كذا اي ابتداء عدم رؤيتي مذ سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر لو كان

لو كان بمعنى في كقولك ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او في يومنا وقد تقدم احكامهما
في الظروف ولا يحتمل ان يكون بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية
لان الغرض لا يتزيد بها اذا دخل على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء واذا جررت بها ما بعدها يكون
حروفا واذا انتصبت ما بعدها يكون افعالا فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو واخلا
من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلاثة بقوله للاستثناء لانها لو لم

مطلب الحروف المشبهة بالفعل

يكن للاستثناء لم يكن حروفا لكن ليست كلما كانت للاستثناء كانت حروفا قوله
الحروف المشبهة بالفعل ان وان الخ وانما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل
لكونها مشابهة بالفعل من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها
الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل
واحد منها على نوع من انواع الكلام فلذلك تقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر
بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترجٍّ او تمنٍّ او استدراك او غيرها
قوله سوى ان وبعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس
هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها ما بعدها معمولا لعامل قبلها وصح
المعمول ان يكون اثنا خالجيات على اصلها قوله وتلحقها ما اي ويلحق هذه الحروف
ما الكافة وهي تلغي عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا

وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد
جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي بالوجهين
والغرض من ادخال ما على الحروف الحصر في انما والتاكيد والمبالغة في انما وافادة
احنا لها في الجملتين الاسميتين والفعليتين في الكل قوله وتدخل لها اي وتدخل هذه الحروف الاسمية
الافعال حين اتصال ما بها لفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية
تقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال كل
واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال
ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك
زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها
في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي
ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وبقي الجملة على حالها مع زيادة التاكيد
وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة على حالها ومن اجل ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون
موضع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين كل واحدة من المكسورة
والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء وبعد القول اللازم من النوع المذكور اي كسرت
بناء على النوع المذكور لفظا وبعد ابتداء لكونه موضع الجملة كقولك ان زيدا قائم
لانا نقول الجملة وكسرت ايضا بعد الموصول كقولك جاءني الذي انه عالم لان صلة الموصول

الموصول لا يكون الا جملة وكذا كسرت اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب
القسم نحو والله ان زيدا قائم لكونها في موضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع ما
بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت
مفعولة نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها
مبتدأ نحو عندي انك عالم لوجوب المبتدأ مفردا وكذا اذا وقعت خبر مبتدأ كقولك العجيب انك
ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت
من انك عالم او اعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان
المضاف اليه جملة مثل كنت حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر
الاصل في حيث ففتح ما بعدها قوله وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية
نحو لولا انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتدأ خبره محذوف ووجوب كون المبتدأ مفردا
وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتخصيص لانه فاعل او مفعول لان لولا التي للتخصيص يجب
الفصل لفظا او تقديرا نحو لولا ان قام زيد ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا نحو لولا ان زيدا ضربته بمعنى
هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد
لكونه فاعلا لفعل محذوف اي لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران جاز الامران الفتح
والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة
ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدأ وهو
موضع المفرد وكقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فانه

فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته
حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتداء خبرها حاصلة قوله ولذلك جاز العطف على محل اسم
المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون الفتحة اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة و
المفتوحة تغير جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى محل اسم
المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة
مع الاسم والخبر فى تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله برئ من المشركين
ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها قوله و
يشترط مضى الخبر لفظا او تقديرا اى ويشترط فى العطف المذكور مضى الخبر لفظا نحو ان زيدا
قايم وعمرو او تقديرا ان قايم زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو واما قبل مضى الخبر
لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشئ الواحد معمولا
لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو
معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا
لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد
وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل فى احدهما دون الآخر
لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولانه يلزمهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون
بمضى الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر
ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للكسائى والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة

المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا نحو انك وزيد
ذاهبان لاستعمال بعضهم كذلك واشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع
المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء كذلك قوله ولكن كذلك اى ولكن مثل ان
المكسورة فى انها لا تغير معنى الجملة وفى جواز العطف على محل الاسم بعد مضى الخبر لفظا او حكما
نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو ولان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافى معنى
الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء
قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء و
ساير الحروف يغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة
على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان فى الدار
لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما اشترط
فى دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم
اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قايم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين فى المعنى ولهذا لم يدخل هذه
اللام على ان قوله وفى لكن ضعيف اى دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا
فصل او على ما بينهما ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء لان وجه اللام يوذن بالانفصال
ولكن يوذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعف فى قوله ولكننى من حبها لعميد
واجيب عنه على اصله ولكن اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون
الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون قوله فتخفف المكسورة فيلزمها

اللام اي قد تخفف ان المكسورة فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية
في مثل ان زيدا قايم بمعنى ما زيد قايم ويلزمها ان اللام ايضا عند عملها وان لم يشتبه بالنافية
اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام **قوله** ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء
ان المكسورة اذا خففت لبطلان اشبهها بالفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز
اعمالها لان الافعال التي حذف منها شي يعمل نحو لم يك زيد قايما فكذلك الحرف المحذوف منه شي يعمل **قوله**
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال الداخلة
في المبتداء والخبر كابواب كان وظننت لبطلان عملها ح وبحصول تاكيد جملة الابتدائية ح الذي
هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تع وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة
في المبتداء او غير عاملة وانشد وا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو
خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به **قوله** وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر اي وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة
الاسمية ولان المفتوحة وهو اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله
وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة في الظاهر فقدروا عملها في ضمير شان مقدر لئلا
يحط الاقوى على الاضعف و قدم هذا من قبل **قوله** فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل
المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتداء
والخبر او غيره داخل عليهما لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل ح **قوله**

قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر وكنه جاء
كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق **قوله** ويلزمها مع الفعل
السين او سوف وقد او حرف النفي اي ويلزم ان المفتوحة المخففة لو دخلت على الافعال احد
الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت
ان لا خرج زيد ولا يشكل بقوله تع وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما جامد كان
ليس بعدها فعل ولانه تتضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان
الا ما سعى وان كان الفعل ماضيا مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال نحو علمت ان
قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله تع علم ان سيكون
منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تع افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وكقوله تع ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك انما يكون كالعوض من تخفيفها
واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية
كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد من الحروف لانه ح لا يشتبه بان
المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وهو الحذف ووقوع
الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع
الفعل ولم تعوض مع الاسم **قوله** كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه
نحو كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الاصح لكونها
اضعف من ان وقد جاء في الشعر وكهو نحر مشرق **قوله** ولكن للاستدراك اي بمعنى لكن

لكاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات يعني سواء كان فيه تغاير
لفظي او لم يكن فيتدارك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب بالنفي
نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرا غايب وتخفف وتلغى حينئذ كاخواتها ويجوز ذكر
الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين
في بعض القراءة السبع فرقا بينها وبين لكن التي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها
ذكر الواو حينئذ لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز ذكر الواو حينئذ لامتناع دخول حرف العطف
على مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا
نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له مجرى التمني وجوزه الكسائي ايضا بتقدير كان اي
ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما
على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال
من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول
الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما
على تقدير خبر كان قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها اي ولعل للترجي من وقوع امر كقوله تعالى
لعل الساعة قريب وفيه ترجي للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا
في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه
والجر بلعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابي دريد في شرح الكتاب وهو
وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت

دعو

دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة ههنا وهي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتدأ
وما بعدها خبرها كما ان لولاك كذلك قال الجار لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار
وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه وقع ابي المغوار مثلا مجرورا في موضع آخر
فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى
بالياء في الاحوال الثلث وهذا التاويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنها لغة عقيلية

مطلب حروف العاطفة

فلو لم يكن هذا التاويل جيدا قوله حروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان حروف العاطفة
عشرة على الاصح وهو ما ذكره ولا يشترط الجمع في امر واحد وهو قول الشافعي في الاعراب الاول
قوله فالاربعة الاولى اعلم ان الاربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في جمع
بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاولى للجمع ثم يفترق كل واحد
منها بشيء مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب او لم
يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم على احدهما على الآخر والذي
يدل عليه قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى والقائلون المنكرون للبعث
والموت بعد الحيوة سواء قدمه عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو
فالفاء للجمع مع ترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع
مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران وحتى
مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم وحتى وسط

بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعه اى ومعطوف حتى اشترط ان يكون جزءا من
متبوعه لتفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التى هى معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الكل
قبل الجزء ليعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك فى القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء
وفى الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو واما وام لاحد
الامرين مبهما اى هذه الثلثة تشترك فى انها لتعليق بالمعطوف والمعطوف عليه ابهاما اى لا
على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام له اشارة الى ما يختص بمعنى ام والفرق بينها
وبين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل فى الامر والنهى
وفى غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين و وبلى
المستوى الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين
والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلى ام المتصلة اسم مفرد او فعل وجملة اسمية
او جملة فعلية يلى الهمزة كذلك بخلاف او واما فانهما لا يلزم ان يليهما احد المستويين والآخر
الهمزة وتقول اضربت زيدا او عمرا ولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما
عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اى ومن اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين ويلى المستوى الآخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا على تقدير
لان ما يلى احدهما الاسم وما يلى الآخر الفعل اعلم انى وجدت نسخة قرات على المص
وعليها خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والآخر الهمزة فكان فيها بدل قوله ومن ثم
لم يجز ومن ثم ضعيف وهو قريب من الاول لكن شرح المص يوافق ما ذكرنا . اولا قوله

قوله ومن ثمة كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اى ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين
الذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا
بلا او نعم لانه لا يتعين المسؤول عنه مثل لو قيل ازيد عندك ام عمرو وكان الجواب زيد ام عمرو
كان الجواب بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم
فان اجيب بالتعيين كان الجواب زيدا على المسؤول عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة اشارة
الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما واحناها اعنى مع الهمزة وهى لا تستعمل الا
فى الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك انها لابل قطعا فاه احصل الشك فى انه
شاء قلت ام شاء قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال فكانك
قلت بل اهى شاء . واما الاستفهام فقولك اعندك زيد ام عمرو وسالت الا عن حصول
زيد ثم اضربت عن ذلك الى السوال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم ولو اعرفت معنا باعز فى
الفرق بينها وبين او واما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة لها اشارة الى الفرق بين او
واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم فى اول الامر
كون الكلام مبنيا على الشك كجاءنى اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك فى او بل جاز الا ان
الاتيان بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا لها اى هذه الثلثة تشترك فى اثبات
لاحد الامرين معينا فلا لنفى ما وجب للاول عن الثانى تقول جاءنى زيد لا عمرو وبل للاضراب
عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءنى زيد بل عمرو ولو اوقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول
ما جاءنى زيد بل عمرو وهو يحتمل على امرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهى

للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ
للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ لابطال
في نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
يعني وبينهما تفصيل وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان
الاول كان ما قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني زيد لكن
عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد
لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو **قوله** حروف التنبيه أَلَا وأَمَا وَهَا وانما سميت من
الحروف حروف التنبيه لتنبيه المخاطب وانما جيء بها في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على انه
تقدير ان يكون المخاطب غافلا ولهذا اختصت بما قبل الكلام واعلم ان الا واما تختصان بالمركبات
كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا
والذي امره الامر وان ها تدخل على المفردات التي هي اسماء الاشارات فقط نحو هذا وهاتا وهذان
على المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد **قوله** حروف
النداء واعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو وندائه
ليجيب ويسمع ما يريد به وانما جعل من الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء
زائد على ما في حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو **قوله** يا اعمها اي يا اعم من الحروف استعمالا
لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى
البعيد واي والهمزة للمنادى القريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب **قوله** حروف الايجاب نعم وبلى
واي واجل وجير وان **قوله** وانما سميت من الحروف حروف التصديق والايجاب لانها تصدق ما قبلها

لما سبقها فنعم لتصديق ونحوه لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان
او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة
دون العرف الا يرى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا ما لا فقلت نعم لا يلزمك القاضي به
تغليبا للعرف على اللغة **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي
استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من تقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى
اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه
نعم لكان كفرا لان نعم تقرير لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف **قوله**
واي اثبات ويلزمها القسم اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن
قال قام زيد اي والله **قوله** واجل وجير وان تصديق للخبر اي من الثلثة تصديق للخبر
كقولك في جواب من تقول اقام زيد اجل او جير وكقول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان صاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر
بخبر والا لم يقع تصديقا للادعاء وهو لعن الله **قوله** حروف الزيادة ان وان وما ولا
انما سميت من الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا لانها زائدة ابدا والغرض
من زائدة من الحروف حروف الزيادة او التاكيد او الفصاحة او غيرهما ولما
فرغ من عدها شرع في بيان مواضعها زيادتها فقال فان مع ما النافية اي
فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي وما ان طبنا جبن ولكن منايانا
والاخرينا وقلت زيادتها المكسورة بعد ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس

القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما كقولك لما ان قمتَ قمتُ قوله وأنْ مع لمّا اي وتزاد ان
المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم كقولك والله ان
لو قمتَ قمتُ وقلّت زيادتها بعد الكاف كقوله تعالى كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
على تقدير كظبية قوله وما مع اذا ومتى وأيّ اي تزاد ما بعد اذا شرطا كقولك اذا ما اكرمتني اكرمتك
وبعد متى شرطا كقولك متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا كقولك اينما تكن اكن وبعد ايّ شرطا
كقوله تعالى ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فامّا نذهبنّ بك
ويعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا دخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانّما
اكّد حرف الشرط فان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرناه من نحو اذا الى
ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وممّا خطاياهم وانما قال بعد بعض
حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلّت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه كقوله
غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم قوله ولا مع الواو ولمّا اي وتزاد لا بعد الواو
الواقعة بعد النفي تاكيدا له ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد أنْ المصدرية كقوله
لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك الا تسجد قوله وقلّت لما اي وقلّت زيادة لا قبل اقسم
كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذّت مع المضاف اي شذّت زيادة لا بين المضاف والمضاف
اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور رجع حائر من حار اذا هلك
قوله ومن الباء واللام تقدم ذكرها اي وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها
في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول ان كان تزاد وقد مرّ ايضا في

مطلب حرفا التفسير
فوجب ذكرها او علم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خصّ الباء واللام
ومن بالذكر ههنا دون الكاف لكثرة زيادتها وقلة زيادة الكاف قوله حرفا التفسير
اي وأنْ انما سميت حرف التفسير لوقوعها تفسيرا كقوله تعالى واختار موسى قومه
قومه اي من قومه وكقوله تعالى فناديناه ان يا ابراهيم قوله وأنْ وهي مختصة بما في معنى القول
اي ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول كقولك كتبت اليه ان قم فلو قلت قلت له ان قم
لم يجز لعدم وقوعه تفسيرا لنفس القول ~~لا نفس كقولك كتبت له ان قم~~ فاي اعم استعمالا
مطلب حروف المصدر
من أنْ لجواز ان يفسر بها ما ليس في معنى القول وما ليس بمعنى قول صريح وغير صريح
ولا تفسر أنْ الا ما في معنى القول غير الصريح قوله حروف المصدر ما وأنْ وأنّ انما
سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر قوله والاولان اعني
وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانهما يدخلان الجملة الفعلية ويجعلانها في
حكم المفرد الذي هو المصدر كقولك اعجبني ما صنعت اي صنعك وقوله تعالى فما كان
جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث وهو أنّ المثقلة المفتوحة مختصة
بالاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدأ والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد
مطلب حروف التخضيض
الذي هو المصدر خبرها كقولك اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه كقولك اعجبني ان زيدا اخوك
اي اخوة زيد فان تقدر تقدرت الكون كقولك اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا قوله حروف
التخضيض هلّا وألّا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك لو
ودخلت على الماضي كقولك هلّا قرأت شيئا وعلى الحث والطلب على الفعل لو دخلت على المضارع

نحو قوله تعالى لو ما تأتينا بالملائكة قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام
لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر قوله ويلزمها الفعل لفظا او
تقديرا اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل بعدها لفظا نحو هلا ضربت
زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل قوله حرف
التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي قربته الى الحال نحو
قد قامت الصلوة ولهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب ولو اذا دخلت المضارع كانت
للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو
قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله قد يعلم الله وقد يحذف الفعل
بعده كقوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
الركاب الجمال المحمول من الذكر والانثى لا الجمال الذي تركب عليها قوله حرفا الاستفهام
الهمزة وهل الاستفهام طلب الفعل للفهم قوله ولهما صدر الكلام اي للهمزة
وهل صدر الكلام لكونهما للنوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما لما مر وهما تدخلان
على الجملتين الاسميتين نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد
الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمالها هل الا على
شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين
فكما لا يقال هل زيد خرج قلنا انما جاز حملها على اختيها وهي زيد خارج واما
لا يحمل على اختها في مثل زيد خرج لان ... الجملة وجب تقديم هل فاعتبار ان تقدمها اولى

مطلب حروف الشرط

اولى من حملها على اختها قوله والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفها في الاستعمال
من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب
وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي وتختص
ام المتصلة بالهمزة دون هل وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى اثم اذا ما
وقع وافمن كان واو من كان اي تدخل الهمزة على حروف العطف ولم يدخل هل
عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اخصر من هل فقوله
دون هل ظرف كقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف الشرط ان ولو
واما اعلم ان من هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانه نوع من انواع
الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اي فان تجعل الفعل الذي تدخل فيه
بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب
اضرب ولو عكسه اي لو للمضي وان دخل المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي
سواء دخل الماضي نحو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد
يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون
بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيد
(بمعنى ان)
هنون وكقوله يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان يجعل لو هنا حرف شرط لامتناع
لانه لا جواب لها قوله ويلزمهما الفعل لفظا او تقديرا اي ان ولو يلزم مدخولهما
الفعل لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم

تمكنون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين للافعال بعدهما ويؤيد ذلك
انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا بل تقول ان قومك يضربوا وينبغي ان يعلم
ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا كان زيد يقم ليطابق المحذوف وان
الاسماء المتضمنة معنى ان لا يحذف افعالها في حالة الاختيار لكونها فرع ان فلا يتصرف
فيها مثل تصرفه نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو
آمن ومن لا يجره يمس منا مفزعا **قوله** ومن ثم قيل لو انك بالفتح اى ومن اجل انهما
يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل
انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه وههنا التزموا ههنا ان يكون
خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم
يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر فذلك بان يكون
الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر لكان جامدا لتعذر الاتيان بالفعل **قوله** ولما تقدم
القسم اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضى لفظا او معنى
نحو والله ان اتيتنى او ان لم تأتنى لاكرمتك لانه لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه
جوابا بالقسم لئلا يعمل فى الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا يتخلف الفاء وكان
الجواب للقسم لفظا ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا
ومتعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشرط فى اللفظ **قوله** وان يتوسط

اى وان يتوسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر
القسم وجاز ان يلغى اى وجاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط
الماضى ويعتبر القسم يلغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتنى او
ان لم تأتنى فوالله لاكرمتك فليتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون
الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط ويلزم دخول الفاء على القسم واما اعتبار
مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتنى ان تأتنى لاكرمتك فلجعل القسم وجوابه وهو
لاكرمتك سادا مسد جواب الشرط او جعل المجموع خبر المبتداء فلرجح الى ما وقع القسم
اول الكلام لتقدمها على الشرط واما الغاؤها مع تقدم الشرط عليه نحو ان تأتنى والله
آتيك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم
واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتنى آتك فلجعل الشرط والجزاء
خبر المبتداء وجعل مجموع المبتداء والخبر سادا مسد جواب القسم **قوله**
وتقدير القسم كاللفظ اى وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كتلفظ القسم
قبل الشرط فى كون الجواب جوابا للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضى كقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير
القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون **قوله** واما
للتفصيل اى واما وضعت لتفصيل النسب نحو اما زيد فقائم واما بكر فجالس ولكنهم
لم يلتزموا تكرار اما كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه اى

القرآن

ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما في الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء
في جوابه والقصد بان الاول استلزم للثاني **قوله** حذف فعلها اى والتزموا حذف
الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما
حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا عن
الفعل المحذوف و هو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي الفاء اما كراهتهم ان يلي
اداة الجزاء اداة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما
في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما
يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزء
مما في حيز الفاء لامتناع ما في حيز فاء الجزاء في ما قبله بل هو معمول الفعل
محذوف مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء
كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اى مهما
ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
في الثاني وهو ضعيف والا لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني
بتقدير يحصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم لو كان الاسم الواقع بعد اما
جائز التقديم على جوابها اى ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فهو في الاول
يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما في حيز

جوابها بل معمول الفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل
ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والصحيح ان الباب كله واحد فانه كما
لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها
وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك
الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في احدى الصورتين ووجود مانع في الصورة
الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض والا لجاز اما
زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة
بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف **قوله** حروف الردع كلا وبمعنى حقا
اى حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما يستعمل لواسع
محالا او تقول على الانسان مثلا اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اى ارتدع
عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق
الجملة كان وقيل ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا
واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظ كلا التي للردع **قوله** تاء
التأنيث الساكنة تلحق الماضي اى انما يلحق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي
ليدل على تأنيث الفاعل اى ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت هند وانما
قيد التاء بالساكنة احترازا عن الملحقة المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد
بالساكنة الساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامت فانها ساكنة بالذات ومتحركة

مطلب حروف الردع

وهو التقاء الساكنين وانما قال الآتي لان هذه التاء لا يلحق غيره من الافعال
فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت
الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه
ذكر قبله **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اى واما الحاق علامة
التثنية وعلامتي الجمعين اى المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامة بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده
الى مؤنث غير حقيقي فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء
وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث وليست بفصيحة لئلا يلزم اضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل علامات الحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كتاء التانيث
والفرق بين علامة التانيث وبين علامتي التثنية والجمعين ان يعلم التثنية والجمع
من لفظ المثنى والمجموع قطعا ابدا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث **قوله**
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة
احتراز عن نون المتحركة والمراد بالساكنة الساكنة بالذات لئلا يشكل بالتنوين
وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن نون ...
المتحرك لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات في غير الآخر فانها لا تسمى
تنوينا وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة
انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على انه متمكن في الاسمية
نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة

وهو الفارق

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ والثالث تنوين
العوض وهو الذى يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او الالف نحو جوارٍ واما عن
المضاف اليه نحو يومئذ اى يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا
عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذى يقابل نون
جمع المذكر السالم ولا يجوز الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين
فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى من
التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علما غير منصرف
واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان
انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم
وهو الذى يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقوله
يا ابتا علك او عساكا **قوله** ويحذف من العلم اه اى ويحذف التنوين من العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة
وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى
غير العلم نحو جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في اللفظ
ويعلم من قوله الموصوف انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو ولعدم
شدة الامتزاج واعلم ان وجه التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة
ابن في الخط استلزامان فاذا سقطت التنوين لفظا سقط الهمزة خطا ولو اثبت

التنوين لفظا ثبت النون خطاً فكأنهم قصدوا الى تخفيفها خطاً كما قصدوا الى تخفيفها
لفظا ولهذا لم يحذف الف في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه اذا لم يكثر كثرة
المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم ابن في جميع ما ذكرنا . قوله نون التأكيد خفيفة ساكنة والمشددة
مفتوحة لها اى نون التأكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير
الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التأكيد من الخفيفة . وتجيء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها
مبنية وتجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين وتجيئها مفتوحة لخفة الفتحة
وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة
وهي المثنى والمجموع المؤنث نحو اضربانِّ واضربنانِّ لكونها شبيهة بنون المثنى
فيهما تقول اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ قوله وتختص بالفعل
المستقبل اى وتختص نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي
فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغيره نحو
اضربنّ ولا تضربنّ والله لاضربنّ وهل تضربنّ والا تضربنّ وليتك تضربنّ وانما
اختص بهذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم في قوله
بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون
الا في المستقبل قوله وقلت في النفي اى وقلت زيادة نون التأكيد في النفي فلا تنال زيد
ما يفوتن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهها بالنهي قوله ولزمت
في مثبت القسم اى ولزمت نون التأكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضع

التأكيد

التأكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا تلزم في غيره قوله وكثرت في مثل
اما تفعلنّ اى وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلنّ اى وكثرت زيادة نون التأكيد
على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا
بالنون لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان قوله
وما قبلها مع ضمير المذكورين مضموم اى وما قبل نون التأكيد مضموم مع ضمير المذكورين
وهو الواو في جمع المذكر السالم لتدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربنّ
ومع المخاطبة اى وما قبل النون مكسورة في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة لا
لتقاء الساكنين فتقول انت اضربنّ وهل تضربنّ وفي اضربنّ وهل تضربنّ قوله وفيما عداه
مفتوح اى وما قبل نون التأكيد فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة
وهو في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربنّ وهل تضربنّ يا زيد
وزيد هل يضربنّ وتناول [illegible] ولا يعترض بقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تناول
ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامها قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ
واضربنانّ اى وتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث
نونات متواليات تقول اضربنّ وهو تضربنّ في الواحد المذكر فلانه كلمة انضمت الى
كلمة اخرى وهي النون وهي تركيب كلمة مع كلمة اخرى فتحوا الاولى طلبا للخفة نحو
خمسة عشر وبعلبك وانما الفتح في المثنى والجمع فوجود الالف فيهما قوله ولا تدخلها الخفيفة

خلافا ليونس اى ولا تدخل نون التاكيد المخففة المثنى وجمع المونث فلا يقال اضربانْ
واضربانّْ لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما ممتنعان
خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده والتقاء الساكنين
الذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم فى آخر والتقاء الساكنين الذين يكونان
يكون كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تمودّ الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو
اضربانّ واضربنانّ وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده
لان الساكن الثانى لما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك ولان وجود حرف المد كعدمه قوله
وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل اه اى ونونا التاكيد المخففة والمشددة مع
غير المثنى وجمع المونث لا يخلو من ان يكونا ضميرا بارزا او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا
كالكلمة المنفصلة تقول فى اضربوا اضربنّ بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
اضربوا القوم بحذف الواو وتقول فى اضربى اضربِنّ بحذف الياء وكما تقول اضربى القوم
بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة تقول فى اضرب اضربن وانما
قال فى غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المونث وليس المراد بالاتصال
النون بالفعل الصحيح لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة قوله وفى
ثم قيل هل ترين الى قوله واغزنّ اى ومن اجل ان النون مع الضمير البارز فى غير
المثنى وجمع المونث كالكلمة المنفصلة ومع الضمير البارز كالمتصلة تقول فى ترين
ترين بكسر الياء لانه لما حذف النون من ترين التقى ساكنان الياء والنون التاكيد فكسر

فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصل الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى لم ترى الناس وتقول
فى ترون ترونّ بضم الواو كما تقول فى الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وتقول فى ترى واغز هل ترين واغزونّ بفتح الواو والياء كالمتصلة لانه اذا انفصل
نون النون وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو كما
يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول فى اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين
اغزنّ بحذف الواو وضم الزاء وفى اغزى امر المخاطبة اغزنّ بحذف الياء وكسر الزاء كما
تقول فى الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزى القوم بحذف
بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان يكون النون مع الضمير البارز اعنى الياء للمخاطبة
والواو للجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارز و
والمثالان الاخيران لكون النون مع الضمير البارز وهما الواو للجمع المذكرين المخاطبين والياء
للمخاطبة قوله والمخففة تحذف للساكنين فى الوقف اه اى نون التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين
وهو اما التقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى
لا تهيننّ والذى يدل على ان تقديره كذلك لانه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما واما
الوقف لو لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين ووجب رد ما حذف لنون التاكيد
لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد وتقول فى اضربن واضربن اضربوا برد الواو وفى اضربن
برد الياء وتقول هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون
باعادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين فان حرف

حذفه فی الوقف لا یوجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول فی جاءنی قاض جاءنی قاض ووجه
الفرق ان التنوین لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاکید لیس
بلازم للفعل مجازا ان یقدر النون المحذوف للوقف کالمعدوم من الاصل فیرد ما حذف
له لکونه فی حکم الملفوظ. قوله والمفتوح ما قبلها المفتوح ما قبلها تقلب الفا عند الوقف تقول
فی اضربن یا رجل اضربا قیاسا علی الوقف فی الاسم ولیکون علامة التاکید باقیة
بوجه مع کون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب یاء او واوا اذا کان ما قبلها مکسورا
او مضموما قیاسا علی الوقف فی الاسم لانه یعلم بناء علامة التاکید
فانک اذا قلت فی یا زید ون اضربن اضربوا فی الوقف وفی یا امراة اضربن
اضربی فی الوقف لم یعلم انه بدل عن النون او المحذوف المردود ولیکن هذا آخر الکتاب
والله المرجع والیه المآب فقد وقع الفراغ فی تحریر هذه النسخة الشریفة فی اواخر ربیع الآخر
المبارک من ید العبد الضعیف المحتاج الی رحمة ربه وشفاعة نبیه علیه السلام
عوض بن ... طوغان بن صفر غفر الله لهم
ولوالدیهم ولجمیع المؤمنین
والمؤمنات اجمعین

٩٩٩٦٢

واو یاء تاء کاف لام رب

غم دکل درکه دنیا قالدر دین
مشکل اولدر قالدر دنیا کیده دین